

عمان: الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٦هـ. الموافق ٣ أيار سنة ٢٠٠٥م.

رقم العدد: ٤٧٠٥

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨

مكتبة من الرسل

ب- تختص اللجنة بالإشراف على تنفيذ الاتفاقية وتذليل الصعوبات التي قد تعترض مسيرتها وتحديد سبل تعميق التعاون والإندماج بين أطراف الاتفاقية، وتدرس اللجنة القضايا العامة المتعلقة بهذه الاتفاقية أو أية جوانب أخرى ذات الاهتمام المشترك، ولها سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن .

ج- تتم رئاسة اللجنة بالتناوب بين الدول الأطراف وذلك حسب الترتيب الأبجدي وفقاً لما ينص عليه نظامها الداخلي المنصوص عليه بالفقرة (السادسة) من هذه المادة .

د- تعتبر قرارات اللجنة إلزامية لجميع الدول الأطراف التي يتعين عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها . كما يمكنها إصدار القرارات اللازمة من أجل تطوير هذه الاتفاقية .

هـ- تشكل اللجنة الوزارية لجنة فنية مكلفة بمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتعرض توصياتها على اللجنة الوزارية التي يمكنها أن تفوض جزءاً من اختصاصاتها للجنة الفنية .

و- تعتمد اللجنة الوزارية نظامها الداخلي والنظام الداخلي للجنة الفنية .

المادة الخامسة والعشرون مهام لجنة وزراء التجارة الخارجية

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية على وجه الخصوص بالمهام التالية :

- مراجعة وتقييم أداء هذه الاتفاقية بوجه عام .
- مراجعة وتقييم نتائج هذه الاتفاقية في ضوء الخبرة المكتسبة من خلال تطبيقها ، والنظر في سبل دعم العلاقات بين الدول الأطراف .
- المساعدة على تفادي النزاعات وحلها عن طريق المشاورات استناداً إلى المادة (28) .

مكتبة
الأصل

- النظر في التعديلات المقترحة على هذه الاتفاقية وإقرار هذه التعديلات مع مراعاة المتطلبات القانونية لدى كل طرف .

ويحق لهذه اللجنة تشكيل لجان دائمة أو متخصصة أو فرق عمل وأن تفوضها أيا من صلاحياتها ، وتضع اللجنة الوزارية القواعد الإجرائية الخاصة بها ، وتنفذ جميع قراراتها بالإجماع .

المادة السادسة والعشرون

مهام اللجنة الفنية

تقوم اللجنة الفنية بتنفيذ ما تكلف به من طرف لجنة وزراء التجارة الخارجية، وعلى وجه الخصوص بالمهام التالية :

- متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية .
- متابعة تنفيذ قرارات لجنة وزراء التجارة .
- تقديم المساعدة لتسوية النزاعات استناداً إلى المادة (28) من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة والعشرون

الوحدة الفنية

تنشأ، بموجب هذه الاتفاقية، وحدة فنية لرعاية شؤونها يكون من اختصاصاتها تقديم المشورة والدعم الفني في جميع المسائل التي تخص تنفيذ الاتفاقية بالإستناد إلى الملحق رقم (III).

الفصل السادس

الإحكام العامة والمقتضيات الختامية

المادة الثامنة والعشرون

حل النزاعات

من أجل تطبيق هذه الاتفاقية، تقوم الدول الأطراف بالتشاور والتعاون من أجل التوصل إلى توافق آراء بشأن كل ما يمكنه أن يؤثر على حسن تنفيذ هذه الاتفاقية أو بخصوص أي إجراء يكون قد اتخذ أو سيتخذ من قبل إحدى الدول الأطراف أو من قبل طرف آخر لا يتماشى مع أحكام هذه الاتفاقية .

إذا ما نشأ أي نزاع بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو إذا اعتبرت إحدى الدول الأطراف أن دولة طرف آخر قد أخلت بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، أو أن إحدى الدول الأطراف قد اتخذت تدابير تنقص من المزايا التي تتضمنها الاتفاقية، فإنه يتعين على الدول الأطراف المعنية بذل كل جهد للتوصل إلى حلول مرضية لكل منها وذلك من خلال التشاور .

إذا لم تتمكن الدول الأطراف المعنية من التوصل إلى حل مرض خلال فترة (45) خمسة وأربعين يوماً من تاريخ الإبلاغ بطلب التشاور، يحال الأمر إلى لجنة وزراء التجارة الخارجية .

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بدراسة الموضوع وتتخذ القرارات اللازمة لتسوية الخلافات الخاصة بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية .

تلتزم الدول الأطراف بالاتفاقية بضمان تطبيق قرارات لجنة وزراء التجارة الخارجية بشأن حل النزاعات.

إذا لم تتمكن لجنة وزراء التجارة الخارجية من التوصل إلى حل مرض للدول الأطراف المعنية بشأن حل النزاعات، يمكن للدولة الطرف تقديم طلب لهذه اللجنة لتعيين لجنة خاصة للتحكيم في النزاع .

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بدراسة طلب تعيين لجنة تحكيم ، وفي حالة قبوله يتم تشكيل لجنة تحكيم في مدة لا تتعدى (30) ثلاثين يوماً من تاريخ قبول الطلب ، وتخفف هذه المدة إلى (15) خمسة عشرة يوماً بالنسبة للسلع سريعة التلف .

تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بإقرار نظام وأسس عمل لجنة التحكيم .

تكون قرارات لجنة التحكيم ملزمة للدول الأطراف ، وتتخذ الدول الأطراف الإجراءات اللازمة لتطبيق قرارات اللجنة .

مكتبة
مكتبة
مكتبة

المادة التاسعة والعشرون

مراجعة الاتفاقية

تقوم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بمراجعة الاتفاقية على أساس التطورات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية ، خاصة في إطار منظمة التجارة العالمية ، والقيام كذلك في هذا السياق وفي ضوء المستجدات ذات الصلة بدراسة إمكانية تطوير التعاون فيما بينها وتعميقه وتوسيعه إلى المجالات التي لم تشملها الاتفاقية . ويمكن للدول الأطراف أن تعرض مقترحاتها على لجنة وزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

تخضع النتائج المنبثقة عن الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة أعلاه للمصادقة عليها من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية حسب التشريعات الخاصة بكل منها .

المادة الثلاثون

الانضمام

يمكن لكل دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة (مشاركة) أو اتفاقية تجارة حرة ، طلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية ، ويتم ذلك بموجب جميع الدول الأطراف في لجنة وزراء الخارجية ، وتلتزم الدولة المنضمة بتنفيذ كافة الالتزامات السارية عند انضمامها بموجب أحكام هذه الاتفاقية . ويمكن للجنة وزراء التجارة الخارجية ، في إطار التشاور ، تحديد فترة زمنية لتفكيك الرسوم الجمركية لسلع تلك الدولة على أساس المعاملة بالمثل .

المادة الواحدة والثلاثون

الإسحاب

تسري هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة ويمكن لكل دولة طرف من أطراف الاتفاقية الإسحاب منها بإشعار لجنة وزراء الخارجية بذلك . وينتهي العمل بهذه الاتفاقية بالنسبة للدولة المنسحبة بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار ، على أن تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للالتزامات الواردة في نظامها إلى حين القضاء هذه الالتزامات .

المادة الثانية والثلاثون

الترتيبات الأخرى

لا تتعارض هذه الاتفاقية مع إبقاء أو إبرام اتفاقيات لإنشاء اتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة أو اتخاذ ترتيبات بخصوص تجارة الحدود ، وذلك وفقا للمادة (24) والفصل (4) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1994 والالتزامات الناشئة عنها .

المادة الثالثة والثلاثون

يعتبر بروتوكول قواعد المنشأ والمرفقات الخاصة بهذه الاتفاقية جزءا لا يتجزأ منها .

هكذا من الأصل

المادة الرابعة والثلاثون
المصادقة والدخول حيز النفاذ

تتم المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأطراف وفق الإجراءات الدستورية الخاصة بكل منها ، ويتم إيداع وثائق المصادقة لدى المملكة المغربية التي تتولى إشعار الدول الأطراف الأخرى بذلك .

وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ ابتداء من تاريخ قيام دولة الإيداع بإشعار الدول الأطراف الأخرى بإتمام آخر دولة طرف للإجراءات المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في أربع نسخ أصلية لكل منها نفس الحجية ووقعت في مدينة الرباط بتاريخ 4 محرم 1425هـ الموافق ل 25 فبراير 2004 م.

عن حكومة المملكة المغربية
محمد بن عيسى
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور مروان المعشر
وزير الخارجية

عن حكومة الجمهورية التونسية
الحبيب بن يحيى
وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة جمهورية مصر العربية
أحمد ماهر
وزير الخارجية

ملحق (1)
بروتوكول تعريف مفهوم المنتجات التي لها صفة المنشأ
وأساليب التعاون الإداري

الفصل الأول
أحكام عامة

مادة (1)
تعريفات

- لغايات هذا البروتوكول تعرف المصطلحات التالية كما يلي:
- أ - "تصنيع" يعنى كافة عمليات التشغيل أو التصنيع بما في ذلك عمليات التجميع أو عمليات محددة.
- ب - "المواد" تعنى أية عناصر، مواد خام، مكونات، أجزاء ... الخ تستخدم في تصنيع المنتج.
- ج - "المنتج" يعنى المنتج الذي تم تصنيعه، حتى ولو كان بهدف أن يستخدم فيما بعد في عمليات تصنيعية أخرى.
- د - "سلع" تعنى كلا من المواد والمنتجات.
- هـ - "القيمة الجمركية" تعنى القيمة التي تحدد وفقا لاتفاقية عام 1994 لتطبيق المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي).
- و - "سعر المنتج تسليم باب المصنع" يعنى السعر الذي يتم سداؤه عن السلعة تسليم باب المصنع للمصنع الذي يقوم بأخر عملية تشغيل أو تصنيع في الدولة الطرف، بشرط أن يشمل هذا السعر قيمة كافة المواد المستخدمة مخصصا منها أية ضرائب أو رسوم داخلية يمكن استردادها عند تصدير السلعة.
- ز - "قيمة المواد" تعنى القيمة الجمركية عند استيراد المواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة، أو أول سعر مؤكد يدفع للمواد في الدولة الطرف، في حالة عدم معرفة القيمة الجمركية أو عدم إمكان التأكد منها.
- ح - "قيمة المواد التي لها صفة المنشأ" تعنى قيمة تلك المواد الموضحة في الفقرة الفرعية (ز) بعد إجراء جميع التغييرات اللازمة.

مكذبا من الأصل

ط- "القيمة المضافة" تعتبر أنها سعر السلعة تسليم باب المصنع مخصصاً منها القيمة الجمركية لكل من المواد التي تدخل في إنتاج السلعة التي ليس لها منشأ دولة أخرى مشار إليها في المادة (3) التي يطبق معها التراكم، وعندما لا تكون القيمة الجمركية معروفة أو لا يمكن تحديدها، فإن القيمة تكون أول سعر مدفوع يمكن التحقق منه لهذه المنتجات في الدولة للطرف.

ي- "الفصول والبنود" تعني الفصول والبنود المكونة من أربعة أرقام عشرية المستخدمة في وصف وتبديد السلعة في التعريفات الجمركية طبقاً للنظام المنسق لتوصيف وتبديد السلع، المشار إليه في هذا البروتوكول بـ "النظام المنسق" (HS).

ك- "مصنف" تشير إلى تصنيف المنتج أو المادة وفقاً لبند معين.

ل- "الشفحة" تعني المنتجات سواء التي تم إرسالها في وقت واحد من أحد المصدرين إلى أحد المستوردين، أو تلك التي تتم تغطيتها بمستند نقل واحد يغطي شحنها من المصدر إلى المرسل إليه، أو في حالة عدم وجود هذا المستند، تتم تغطيتها بفاتورة واحدة.

م- "الإقليم" يشمل المياه الإقليمية.

ن- "الاتحاد الأوروبي" يضم الخمس عشرة دولة المكونة له عند تاريخ توقيع هذه الاتفاقية وكل دولة أو مجموعة من الدول تنضم إليه لاحقاً، سواء من الدول الأوروبية المشار إليها في المادة الثالثة أو أي دولة أخرى لا تشملها هذه المادة.

الفصل الثاني

تعريف لمفهوم المنتجات التي لها صلة المنشأ

مادة (2)

متطلبات عامة

لغرض تطبيق الاتفاقية، تعتبر المنتجات التالية ذات منشأ في الدولة الطرف:

(أ) المنتجات التي يتم الحصول عليها بالكامل داخل الدولة الطرف طبقاً للمادة 4؛

(ب) المنتجات التي يتم الحصول عليها داخل الدولة الطرف وتحتوي على مواد لم يتم الحصول عليها بالكامل داخل الدولة الطرف، بشرط أن تكون هذه المواد قد مرت بعمليات تشغيل أو تصنيع كافية داخل الدولة الطرف طبقاً للمادة 5 من هذا البروتوكول.

مادة (3)

تراكم المنشأ في الدولة الطرف

1- دون الإخلال بأحكام المادة (2) تعتبر المنتجات ذات منشأ إحدى الدول الأطراف إذا ما تم الحصول عليها هناك بإضافة مواد لها منشأ أي من الدول الأطراف أو منشأ إحدى الدول الآتية: بلغاريا، سويسرا (بما فيها لينغتشين)⁽¹⁾، جمهورية التشيك، استونيا، المجر، أيسلندا، ليتوانيا، لاتفيا، اللوكسمبورغ، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، جمهورية سلوفاكيا، تركيا⁽²⁾، أو الاتحاد الأوروبي، بشرط أن تزيد عمليات التشغيل أو التصنيع التي تمت على هذه المواد داخل الدولة الطرف المشار إليها في المادة (6). وليس من الضروري أن يتم إجراء عمليات تشغيل أو تصنيع كافية على هذه المواد.

2- بدون الإخلال بأحكام المادة (2) تعتبر المنتجات ذات منشأ إحدى الدول الأطراف إذا ما تم الحصول عليها هناك، بإضافة مواد لها صفة منشأ إحدى الدول التي تنتمي إلى الشراكة (المشاركة) الأوروبية متوسطة التي تستند إلى إعلان برشلونة الذي تم إقراره يوم 27 - 28 نوفمبر 1995 ماعدا تركيا، بشرط أن تكون عمليات التشغيل أو التصنيع التي تتم في هذه الدولة الطرف تتجاوز العمليات المشار إليها في المادة (6). وليس من الضروري أن يتم إجراء عمليات تشغيل أو تصنيع كافية على هذه المواد.

3- عندما لا تزيد عمليات التشغيل أو التصنيع التي تتم في إحدى الدول الأطراف عن العمليات المشار إليها في المادة (6)، فإن المنتج الذي تم الحصول عليه يعتبر فقط من منشأ هذه الدولة الطرف عندما تزيد القيمة المضافة المتحققة هناك عن قيمة المواد المستخدمة التي لها صفة منشأ أي من الدول الأخرى المشار إليها في الفقرتين 1 و2. وإذا لم يتم ذلك فإن المنتج الذي تم الحصول عليه يعتبر من منشأ الدولة التي تمت فيها أعلى قيمة للمواد ذات المنشأ المستخدمة في عمليات التصنيع في هذه الدولة الطرف.

4- تحتفظ المنتجات التي لها منشأ أية دولة من الدول المشار إليها في الفقرتين 1 و2، التي لم تتم عليها أية عمليات تشغيل أو تصنيع في إحدى الدول الأطراف بمنشأها، إذا ما تم تصديرها إلى أي من هذه الدول.

(1) يوجد اتحاد جمركي بين مقاطعة لينغتشين وسويسرا وهي طرف متعاقد في اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

(2) التراكم موضوع هذه المادة لا يطبق على المواد التي لها منشأ تركي والمطورة في اللائحة الواردة بالملحق رقم 7 من بروتوكول قواعد المنشأ الأوروبي.

مكتبة من الأصل

5- لا يمكن أن يطبق التراكم المشار إليه في هذه المادة إلا وفق الشروط الآتية :

(أ) أن توجد اتفاقية للتجارة التفضيلية طبقاً للمادة (24) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بين الدول التي ساهمت في إكساب السلع صفة المنشأ والدولة التي تصدر إليها تلك السلع.

(ب) أن تكون المواد والمنتجات قد اكتسبت صفة المنشأ بواسطة تطبيق قواعد منشأ مطابقة للقواعد الواردة في هذا البروتوكول .

(ج) أن يكون قد تم نشر إخطارات استيفاء المتطلبات اللازمة لتطبيق التراكم في الجرائد الرسمية لكل الدول الأطراف طبقاً لإجراءاتها الخاصة .

ويتم تطبيق التراكم الوارد في هذه المادة اعتباراً من التاريخ المذكور في إخطار استيفاء إجراءات المصادقة المنشور في الجريدة الرسمية لكل من الدول الأطراف.

تقدم كل دولة طرف لباقي الدول الأطراف، من خلال لجنة وزراء التجارة الخارجية تفاصيل الاتفاقيات المطبقة مع الدول الأخرى المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 ، بما في ذلك تاريخ دخولها حيز النفاذ ، وقواعد المنشأ الخاصة بها.

مادة (4)

المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل

1 - تعتبر المنتجات التالية قد تم الحصول عليها بالكامل في الدولة الطرف:

- المنتجات التعدينية المستخرجة من أراضيها أو من قاع بحارها،
- المنتجات الزراعية التي تم حثها أو حصادها هناك،
- الحيوانات الحية التي ولدت وتربت هناك،
- منتجات الحيوانات الحية التي تربت هناك،
- المنتجات التي تم الحصول عليها بالقتل أو صيد الأسماك هناك،
- منتجات صيد البحار والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من بحار خارج المياه الإقليمية للدولة الطرف بواسطة سفنها (البواخر)،
- منتجات مصنعة على ظهر سفن مصانع من المنتجات المشار إليها في الفقرة (و) فقط،
- السلع المستعملة التي تم جمعها هناك والصالحة فقط لاستعادة المواد الخام منها، بما في ذلك الإطارات المستعملة التي تصلح فقط للتجديد أو الاستخدام كعوادم،
- الخردة والعوادم الناتجة عن العمليات التصنيعية التي تتم هناك،
- منتجات مستخرجة من التربة البحرية أو من التربة خارج مياهها البحرية بشرط أن يكون لها وحدها حق استغلال تلك التربة،
- السلع المنتجة هناك من المنتجات المحددة في الفقرات من (أ) إلى (ي).

2 - يسرى اصطلاح "البواخر" و"سفن المصانع" الواردة في الفقرة 1 البندين (و) و (ز) فقط على البواخر والسفن المصانع التي:

- تم تسجيلها أو قيدها في الدولة الطرف،
- تبحر تحت علم الدولة الطرف،
- يمتلك 50% منها على الأقل مواطنون من الدولة الطرف، أو شركة مركزها الرئيسي في الدولة الطرف، ويكون مديرها أو مديروها، ورئيس مجلس الإدارة، أو المجلس المشرف عليها، وأغلبية أعضاء تلك المجالس من مواطني الدولة الطرف، وفي حالة شركات التضامن أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة فيجب أن يكون نصف رأسمالها على الأقل مملوكاً للدولة الطرف أو الهيئات العامة أو مواطني الدولة الطرف،
- يكون قائدها وضباطها مواطنين من الدولة الطرف،
- يكون 75 % من بحارتها مواطنون من الدولة الطرف.

مادة (5)

المنتجات التي تم تشغيلها أو تصنيعها بشكل كاف

1 - لأغراض المادة (2)، تعتبر المنتجات التي لم يتم الحصول عليها كلياً منتجات قد تم تشغيلها أو تصنيعها بشكل كاف إذا تم استيفاء الشروط الواردة في القائمة المذكورة في الملحق الثاني لهذا البروتوكول.

وتوضح الشروط المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه، لكل المنتجات التي تشملها هذه الاتفاقية، عمليات التشغيل أو التصنيع التي يجب إجراؤها على المواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة في التشغيل أو التصنيع، وتطبق هذه الشروط على هذه المواد فقط. ومن ثم، يستتبع ذلك أنه إذا ما استخدم منتج اكتسب صفة المنشأ باستيفاء الشروط الواردة بالقائمة في تصنيع منتج آخر فإن الشروط المطبقة على المنتج الذي استخدم في التصنيع لا تطبق عليه، ولا يؤخذ في الحسبان المواد التي ليس لها صفة المنشأ التي تكون قد استخدمت في تصنيعه.

2 - استثناء من أحكام الفقرة 1، فإنه يمكن استخدام المواد التي ليس لها صفة المنشأ والتي لا يجب استخدامها وفقاً للشروط الواردة في القائمة المذكورة في الملحق الثاني، وذلك بشرط:

- ألا يتعدى إجمالي قيمتها 10% من سعر المنتج تسليم باب المصنع،
- ألا يؤدي تطبيق هذه الفقرة إلى تجاوز أي من النسب المئوية الواردة في القائمة التي تحدد القيمة القصوى للمواد التي ليس لها صفة المنشأ.

لا تطبق هذه الفقرة على المنتجات التي تقع في النصول من 50 إلى 63 من النظام المنسق.

3- يتم تطبيق الفقرتين 1 و 2 طبقاً لأحكام المادة (6).

مكرر من الأصل

مادة (6)

عمليات التشغيل أو التصنيع غير الكافية

- 1 - بدون الإخلال بما ورد في الفقرة 2، تعتبر العمليات التالية عمليات تشغيل أو تصنيع غير كافية لإكساب صفة المنشأ للمنتجات، سواء تم استيفاء متطلبات المادة (5) أو لم يتم:
 - أ - العمليات التي تتم لضمان حفظ المنتجات في حالة جيدة أثناء النقل أو التخزين.
 - ب - فك وتجميع الطرود.
 - ج - الغسل، التنظيف، إزالة الأتربة أو الأوكسيد أو الزيت أو الطلاء أو الدهانات الأخرى.
 - د - كي أو ضغط المنسوجات.
 - هـ - العمليات البسيطة للطلاء أو التلميع.
 - و - إزالة القشرة أو التبييض الجزئي أو الكلي أو تلميع وصقل الحبوب والأرز.
 - ز - العمليات المتعلقة بإضافة ملون للسكر أو تكوين السكر في كتل.
 - ح - إزالة القشور والنوى للفاكهة واللباميش (المكسرات) والخضراوات.
 - ط - الشحذ، الطحن البسيط، أو التقطيع البسيط.
 - ي - الغزيلة، التذليل، الفرز، الترتيب، التصنيف والمطابقة (بما في ذلك تكوين مجموعات من السلع).
 - ك - عمليات التعبئة البسيطة في زجاجات، أو علب، أو قوارير، أو أكياس، أو شطط، وصناديق، لصق البطاقات أو العلامات، وكل عمليات التغليف الأخرى البسيطة.
 - ل - لصق أو طباعة العلامات والماركات والشعارات والعلامات المميزة الأخرى على المنتجات أو أغلفتها.
 - م - عمليات الخلط البسيطة للمنتجات وإن كانت من نوعيات مختلفة.
 - ن - عمليات بسيطة لتجميع أجزاء السلع لتكوين منتج نهائي، أو تفكيك المنتجات لأجزاء.
 - ص - إجراء عمليتين أو أكثر من العمليات المذكورة في الفقرات من (أ) إلى (ن).
 - ع - ذبح الحيوانات.

2 - يؤخذ في الاعتبار كافة العمليات التي تم إجراؤها على المنتج سواء في إحدى الدول الأطراف أو في إحدى دول الاتحاد الأوروبي أو في إحدى الدول المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 3 عند تحديد ما إذا كانت عمليات التشغيل أو التصنيع التي أجريت على هذا المنتج تعتبر غير كافية لإكساب صفة المنشأ وفقاً لمضمون الفقرة 1.

مادة (7)

وحدة الأهلية

- 1 - تكون وحدة الأهلية الخاصة بتطبيق أحكام هذا البروتوكول هي المنتج المعين، والذي يعتبر أنه الوحدة الأساسية عند تحديد التصنيف الجمركي باستخدام مسميات النظام المنسق (HS) من ثم يستتبع الآتي:
 - أ - عندما يتكون المنتج من مجموعة أو تجميع لعدد من السلع مصنفة تحت بند واحد طبقاً للنظام المنسق، فإن لكل بشكل وحدة الأهلية.
 - ب - عندما تتكون شحنة من عدد من منتجات متطابقة مصنفة تحت نفس البند للنظام المنسق، فإنه يجب أخذ كل منتج على حدة عند تطبيق أحكام هذا البروتوكول.
- 2 - عندما يكون التغليف مدرج مع المنتج لأغراض التصنيف وفقاً للقاعدة العامة رقم (5) من النظام المنسق (HS)، فإنه يتم تضمينه أيضاً لأغراض تحديد المنشأ.

مادة (8)

التوابيع (الإكسسوارات)، قطع الغيار، العدد

تعتبر التوابيع (الإكسسوارات) وقطع الغيار والعدد المرسل مع المعدة أو الآلة أو الجهاز أو السيارة، والتي تكون جزء من المعدة وتدخل ضمن سعرها أو التي لا يتم إصدار فاتورة منفصلة لها، كوحدة واحدة مع المعدة أو الآلة أو الجهاز أو السيارة موضع الشحنة.

مادة (9)

المجموعات

تعتبر المجموعات، الموضح تعريفها في القاعدة العامة رقم (3) من النظام المنسق، أن لها صفة المنشأ عندما تكون جميع مكونات المنتجات لها صفة المنشأ. وبالرغم من ذلك فإنه عندما تتكون مجموعة من منتجات لها صفة المنشأ ومنتجات ليس لها صفة المنشأ، فإن المجموعة كوحدة واحدة ستعتبر أن لها صفة المنشأ وذلك بشرط ألا تزيد قيمة المواد التي ليس لها صفة المنشأ عن 15% من سعر المجموعة تسليم باب المصنع.

مادة (10)

العناصر الحيادية

عند تحديد صفة منشأ المنتج، فإنه ليس من الضروري تحديد منشأ العناصر التالية التي يكون قد تم استخدامها في إنتاجه:

- أ - الطاقة والوقود،
- ب - المصنع والمعدات،
- ج - الآلات والعدد،
- د - السلع التي لا تدخل والتي لا يقصد إدخالها في التكوين النهائي للمنتج.

هكذا من الأصل

الفصل الثالث
المتطلبات الإقليمية

مادة (11)

مبدأ الإقليمية

1 - فيما عدا ما ورد في المادة (3) والفقرة 3 من المادة (11)، يجب استيفاء كافة الشروط الواردة في الفصل الثاني المتعلقة بالحصول على صفة المنشأ في الدولة الطرف.

2 - إذا أعيدت سلع لها صفة المنشأ مصدرية من الدولة الطرف لدولة أخرى، فيما عدا ما ورد في المادة (3)، فإنه يجب اعتبار أن ليس لها صفة المنشأ، إلا إذا أمكن الإثبات بدرجة مرضية لسلطات الجمركية أن:

- أ - السلع التي تم إعادةتها هي نفس السلع التي تم تصديرها؛ و
ب - لم يتم إجراء أي عمليات عليها أكثر مما هو ضروري للمحافظة عليها بحالة جيدة خلال وجودها في تلك الدولة أو في خلال التصدير.

3 - الحصول على صفة المنشأ طبقاً للشروط الواردة في الفصل الثاني لن يتأثر بعمليات التشغيل أو التصنيع التي تتم خارج إحدى الدول الأطراف على المواد المصدرية من إحدى الدول الأطراف والتي يتم استيرادها بعد ذلك بشرط أن:

- (أ) تكون هذه المواد قد تم الحصول عليها بالكامل في الدولة الطرف أو تم إجراء عمليات تشغيل أو تصنيع عليها بما يزيد عن العمليات المشار إليها في المادة (6)؛
أن يتم تصديرها؛ و
(ب) يمكن الإثبات بدرجة مرضية لسلطات الجمارك أو أي جهة مختصة أخرى:

— أن السلع التي أعيد استيرادها قد نتجت عن عمليات تشغيل أو تصنيع للمواد المصدرية؛ و

— أن إجمالي القيمة المضافة المتحققة خارج الدولة الطرف نتيجة لتطبيق أحكام هذه المادة لا تزيد عن 10% من السعر النهائي للمنتج تسليم باب المصنع، المطالب بحصوله على صفة المنشأ.

4 - لأغراض الفقرة 3، فإن شروط الحصول على صفة المنشأ المحددة في الفصل الثاني لن تطبق على عمليات التشغيل أو التصنيع التي تتم خارج إحدى الدول الأطراف. ولكن عندما يكون هناك قاعدة في القائمة الواردة في الفصل الثاني تحدد الحد الأقصى لقيمة المواد التي ليس لها صفة المنشأ التي تتضمنها السلعة لتحديد صفة المنشأ للمنتج النهائي، فإن القيمة الإجمالية للمواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة في أراضي الدولة الطرف المعنية مضافاً لها إجمالي القيمة المضافة التي تحققت خارج هذه الدولة بتطبيق أحكام هذه المادة لن تزيد عن النسبة المحددة.

5 - لأغراض تطبيق أحكام الفقرتين 3 و 4 فإن إجمالي القيمة المضافة يعني جميع التكاليف التي تتم خارج إحدى الدول الأطراف بما في ذلك قيمة المواد المستخدمة هناك.

6 - لا تسري أحكام الفقرتين 3 و 4 على المنتجات التي لا تستوفي الشروط المحددة في الفئمة الواردة بالفصل الثاني أو التي يمكن فقط اعتبار أن التشغيل أو التصنيع تم عليها بدرجة كافية إذا ما تم تطبيق السماح العام المحدد في الفقرة 2 من المادة 5.

7 - لن يتم تطبيق أحكام الفقرتين 3 و 4 على المنتجات الواردة في الفصول من (50) إلى (63) من النظام المنسق (HS).

8 - يتم تنفيذ أية عمليات تشغيل أو تصنيع من تلك التي تشملها أحكام هذه المادة التي تتم خارج الدولة الطرف في نطاق ترتيبات التشغيل في الخارج أو أية ترتيبات مماثلة.

مادة (12)

النقل المباشر

1 - تطبق المعاملة التفضيلية الممنوحة بموجب الاتفاقية على المنتجات التي تستوفي متطلبات هذا البروتوكول، والتي يتم نقلها مباشرة بين الدول الأطراف أو عبر المناطق أو الدول الأخرى المشار إليها في المادة (3) التي يتم معها تطبيق التراكم. ومع ذلك فإن المنتجات المكونة لشحنة واحدة يمكن نقلها عبر مناطق أخرى، إذا دعت الحاجة لذلك، كالتفريغ وإعادة الشحن أو تخزين مؤقت في تلك المناطق، بشرط بقائها تحت مراقبة السلطات الجمركية في دولة العبور (التراخيص) أو التخزين، ولا تتم عليها أي عمليات غير التفريغ وإعادة الشحن أو أي عملية بهدف حفظها في حالة جيدة. يمكن نقل المنتجات التي لها صفة المنشأ عن طريق خطوط الأنابيب عبر مناطق أخرى غير مناطق الدولة الطرف.

2 - يجب أن يقدم للسلطات المختصة في الدولة المستوردة إثبات أن جميع الشروط الواردة في الفقرة (1) قد تم استيفائها عن طريق تقديم:

أ - مستند نقل واحد يغطي المرور من الدولة المصدرية عبر دولة العبور (التراخيص)، أو

ب - شهادة صادرة من السلطات الجمركية في دولة العبور (التراخيص) تتضمن:

- 1 - وصفاً دقيقاً للمنتجات،
2 - تاريخ تفريغ وإعادة شحن المنتجات، وفي الحالات التي يطبق عليها ذلك، أسماء البواخر أو وسائل النقل الأخرى المستخدمة،
3 - وشهادة بالظروف التي بقيت فيها المنتجات في دولة العبور (التراخيص).
ج - أو في حالة عدم وجود ما سبق، أية مستندات تثبت ذلك.

مكتبة من الأصول

مادة (13)

المعارض

- 1 - إن السلع التي تنطبق عليها صفة المنشأ والتي يتم إرسالها للعرض في دولة غير الدول المشار إليها في المادة (3) التي يتم معها تطبيق التراكم وتم بيعها بعد العرض لإحدى الدول الأطراف، تستفيد عند الاستيراد، من أحكام الاتفاقية بشرط أن يثبت بشكل مرضي للسجلات المختصة ما يلي:
 - أ - أن مصدرا قد أرسل هذه المنتجات من الدولة الطرف للدولة التي يقام بها المعرض وتم عرضها هناك،
 - ب - أن هذه المنتجات قد تم بيعها أو التصرف فيها من قبل ذلك المصدر لشخص في الدولة الطرف،
 - ج - أن هذه المنتجات قد تم شحنها خلال المعرض أو بعد انتهائه مباشرة بنفس الحالة التي كانت عليها عند إرسالها للمعرض، و
 - د - أنه لم يتم استخدام هذه المنتجات منذ شحنها إلا لغرض العرض في المعرض.

- 2 - يجب إصدار أو إعداد إثبات للمنشأ وفقا لأحكام الفصل الخامس وتقديمه للسلطات المختصة في الدولة المستوردة بالطرق العادية، ويجب أن يتضمن ذلك اسم وعنوان المعرض وعند الضرورة، قد يلزم أيضا مستند إضافي يثبت الظروف التي تم العرض فيها.

- 3 - تطبق الفقرة 1 على كافة المعارض التجارية والصناعية والزراعية والحرفية، أو العروض العامة المشابهة التي لا يتم تنظيمها لأغراض خاصة داخل المحلات أو مزارع الأعمال بهدف بيع المنتجات الأجنبية، والتي تخضع المنتجات لثانيتها لرقابة السلطات المختصة.

الفصل الرابع

رد الرسوم (الدروباك) أو الإعفاء منها

مادة (14)

حظر رد الرسوم الجمركية (الدروباك) أو الإعفاء منها

- 1 - أن يسمح في الدولة الطرف برد الرسوم الجمركية (الدروباك) بأية أشكالها أو الإعفاء منها للمواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة في تصنيع منتجات لها صفة منشأ الدولة الطرف أو إحدى الدول المشار إليها في المادة (3) والتي يصدر بها إثبات للمنشأ وفقا للفصل الخامس.
- 2 - يطبق الحظر المشار إليه في الفقرة 1 على أية ترتيبات للاسترداد أو الإعفاء أو عدم سداد جزئي أو كلي للرسوم الجمركية أو أية رسوم أخرى لها أثر مماثل مطبقة في الدولة الطرف على المواد المستخدمة في التصنيع، عندما يكون مطبقا هذا الاسترداد أو الإعفاء أو عدم السداد فعليا وقت تصدير المنتجات التي استخدمت فيها تلك المواد، ولا يتم ذلك في حالة بقاء تلك المنتجات للاستهلاك المحلي.

- 3 - يجب أن يكون مصدر المنتجات الصادر عنها إثبات منشأ مستعدا لأن يقدم في أي وقت بناء على طلب السلطات الجمركية كافة المستندات اللازمة التي تثبت أنه لم يتم الحصول على رد الرسوم (دروباك) المتعلقة بالمواد التي ليس لها صفة المنشأ التي استخدمت في إنتاج السلع المعنية، وأن جميع الرسوم الجمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل التي تسري على مثل هذه المواد قد تم سدادها بالفعل.

- 4 - تطبق أيضا أحكام الفقرات من 1 إلى 3 على التغليف طبقا لمفهوم الفقرة 2 من المادة (7)، وعلى الإكسسوارات وقطع الغيار والعدد طبقا لمفهوم المادة (8)، وعلى المنتجات المكونة لمجموعات طبقا لمفهوم المادة (9)، وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المنتجات ليس لها صفة المنشأ.

- 5 - تطبق أحكام الفقرات من 1 إلى 4 فقط على المواد التي تسري عليها الاتفاقية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها لن تعوق تطبيق نظام استرداد الرسوم على صادرات المنتجات الزراعية الذي يطبق عند التصدير طبقا لأحكام الاتفاقية.

- 6 - لا يطبق الحظر المشار إليه في الفقرة 1 أعلاه على المنتجات التي لها منشأ الدولة الطرف والتي تم الحصول عليها دون تطبيق التراكم مع أي من الدول الأخرى المشار إليها في المادة (3).

- 7 - على الرغم مما ورد في الفقرة 1 يمكن للدولة الطرف تطبيق، باستثناء المنتجات الواردة في الفصول من 1 إلى 24 من النظام المنسق، ترتيبات الدروباك أو الإعفاء من الرسوم الجمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل التي تطبق على المواد التي ليس لها صفة المنشأ المستخدمة في صناعة المنتجات التي لها صفة المنشأ وذلك طبقا للشروط التالية:

- أ. فرض نسبة 5% كرسوم جمركية على المنتجات الواردة بالوصول من 25 إلى 49 و64 من 97 من النظام المنسق، أو نسبة أقل إذا ما كانت النسبة الأقل مطبقة في الدولة الطرف.
- ب. فرض نسبة 10% كرسوم جمركية على المنتجات الواردة بالوصول من 50 إلى 63 من النظام المنسق أو نسبة أقل إذا ما كانت النسبة الأقل مطبقة في الدولة الطرف.

تسري أحكام الفقرة 7 حتى 31 كانون أول (ديسمبر) 2009 مع إمكانية مراجعتها باتفاق مشترك مع الاتحاد الأوروبي.

مكتبة من الأصل

الفصل الخامس

إثبات المنشأ

مادة (15)

متطلبات عامة

1 - تستفيد من هذه الاتفاقية المنتجات التي لها صفة منشأ أية دولة طرف، طبقاً لأحكام هذا البروتوكول، عند تصديرها إلى دولة طرف آخر، وذلك عند تقديم مستند من المستندات التالية:

أ- شهادة الحركة الأورومتوسطية المرفق نموذج لها في الملحق رقم (3)، أو

ب- في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة (21) إشعار يشار إليه بـ "بيان الفاتورة الأورومتوسطية"، يقدم من قبل المصدر على فاتورة أو على إشعار التسليم أو أي مستند تجاري يصف بشكل كافٍ تفاصيل المنتجات المعنية حتى يكون من الممكن التعرف عليها ويحتوي الملحق رقم (4) على نص بيان الفاتورة الأورومتوسطية.

2 - دون الإخلال بما ورد في الفقرة 1، فإن المنتجات التي لها صفة المنشأ طبقاً لهذا البروتوكول تستفيد في الحالات المحددة في المادة (26) من هذا البروتوكول دون أن يكون من الضروري تقديم المستندات المشار إليها أعلاه.

مادة (16)

إجراءات إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية

1 - تصدر السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المصدرة شهادة الحركة الأورومتوسطية بناءً على طلب كتابي من المصدر أو تحت مسؤوليته عن طريق ممثل مفوض منه.

2 - لهذا الغرض، يقوم المصدر أو ممثله المفوض بملء شهادة الحركة الأورومتوسطية الوارد نموذجها في الملحق رقم (3) باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وملء استمارة الطلب الوارد نموذجها في الملحق رقم (3) وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المصدرة. وإذا كانت البيانات مدونة بخط اليد فيجب أن تكتب بالحبر بطريقة الطباعة. ويجب ملء بيانات وصف المنتجات في الخانة المخصصة لذلك دون ترك أي مسافة خالية. وعندما لا تملأ الخانة بالكامل يتم وضع خط أفقي تحت السطر الأخير للوصف، وتُغلق المساحة الخالية.

3 -

يجب على المصدر المتقدم بطلب لاستخراج شهادة الحركة الأورومتوسطية، أن يقدم في أي وقت بناءً على طلب السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للدولة المصدرة التي تصدر فيها هذه الشهادة، جميع المستندات اللازمة لإثبات صفة المنشأ للمنتجات المعنية وكذلك استيفاء باقي متطلبات هذا البروتوكول.

4 -

تصدر السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة الطرف شهادة الحركة الأورومتوسطية إذا كانت المنتجات المعنية تعتبر منتجات لها صفة منشأ الدولة الطرف أو أية دولة من الدول الأخرى المشار إليها في المادة (3) التي يطبق معها التراكم، وتم استيفاء باقي متطلبات هذا البروتوكول في الدولة المصدرة لتلك الشهادة،

- وتم تطبيق التراكم باستخدام مواد ذات منشأ من أي من الدول المشار إليها في المادة (3)، أو

- تم استخدام المنتجات كمواد في نطاق التراكم لتصنيع منتجات للتصدير لإحدى الدول المشار إليها في المادة (3)، أو

- تم إعادة تصدير المنتجات من الدولة المستوردة إلى دولة أخرى من الدول المشار إليها في المادة (3).

5 - يجب أن تتضمن شهادة الحركة الأورومتوسطية أحد الإقرارات التالية باللغة الإنجليزية الواردة في الخانة رقم (7):

- إذا تحقق المنشأ نتيجة لتطبيق التراكم مع دولة أو أكثر من الدول المشار إليها في المادة (3):

" (اسم الدولة أو الدول) ... D WITHCUMULATION APPLIE "

- إذا تحقق المنشأ دون تطبيق التراكم مع دولة أو أكثر من الدول المشار إليها في المادة (3):

" NO CUMULATION APPLIED "

6 -

تتخذ السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة المصدرة لشهادة الحركة الأورومتوسطية أية خطوات لازمة للتحقق من منشأ المنتجات واستيفاء باقي متطلبات هذا البروتوكول. ومن أجل ذلك يحق لها طلب أي دليل والقيام بأي تفتيش لحسابات المصدر أو أية مراجعة تعتبر ملائمة، كما تتأكد من الاستيفاء الصحيح للنموذج المشار إليه في الفقرة 2، وتقوم على وجه الخصوص بالتأكد من أن المساحة المخصصة لوصف المنتجات قد استوفيت بطريقة تؤدي إلى استبعاد كافة إمكانيات التزوير عن طريق الإضافة.

مكتبة من الأصل

7 - يتم تدوين تاريخ إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية في الخانة المخصصة له من هذه الشهادة.

8 - يتم إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية من قبل السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة وإتاحتها للمصدر بمجرد إتمام الشحن أو ضمان التصدير الفعلي.

مادة (17)

إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية بأثر رجعي

1 - على الرغم مما ورد في الفقرة 8 من المادة 16، يمكن على سبيل الاستثناء إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية بعد تصدير المنتجات الخاصة بها في حالة:

- أ - عدم إصدارها وقت التصدير بسبب خطأ أو عمليات حذف غير مقصود أو ظروف خاصة، أو
- ب - أن يثبت بدرجة مرضية للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة أن شهادة الحركة الأورومتوسطية قد تم إصدارها ولكنها لم تقبل عند الاستيراد لأسباب فنية.

2 - لتطبيق الفقرة 1، يجب على المصدر أن يوضح في طلبه مكان وتاريخ تصدير المنتجات المتعلقة بشهادة الحركة الأورومتوسطية وأن يوضح أسباب طلبه هذا.

3 - يمكن للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية بأثر رجعي بعد التحقق من توافق المعلومات المقدمة في طلب المصدر مع المعلومات المطابقة بملفاتها.

4 - يجب أن تحمل شهادة الحركة الأورومتوسطية الصادرة بأثر رجعي باللغة الإنجليزية العبارة التالية:

"ISSUED RETROSPECTIVELY"

5 - تدرج العبارة المشار إليها في الفقرة 4 في الخانة المخصصة لها من شهادة الحركة الأورومتوسطية.

مادة (18)

إصدار نسخة طبق الأصل من شهادة الحركة الأورومتوسطية

1 - في حالة سرقة أو فقدان أو تلف شهادة الحركة الأورومتوسطية يمكن للمصدر أن يقدم طلباً للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة التي أصدرت الشهادة لإصدار نسخة منها وفقاً لمستندات التصدير الموجودة لديهم.

2 - يجب أن تحمل النسخة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه العبارة التالية باللغة الإنجليزية:

"DUPLICATE"

3 - تدرج العبارة المشار إليها في الفقرة 2 في الخانة المخصصة لها من نسخة شهادة الحركة الأورومتوسطية.

4 - تحمل النسخة نفس تاريخ إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية الأصلية وتسري من ذلك التاريخ.

مادة (19)

إصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية على أساس إثبات منشأ صادر سابقاً

عند وضع المنتجات التي لها صفة المنشأ تحت رقابة السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة الطرف، فإنه يمكن استبدال الإثبات الأصلي للمنشأ بوحدة أو أكثر من شهادات الحركة الأورومتوسطية وذلك بهدف إرسال كل أو بعض هذه المنتجات إلى مكان آخر داخل دولة طرف. ويتم إصدار شهادة أو شهادات الحركة الأورومتوسطية المستبدلة بمعرفة السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة التي وضعت المنتجات تحت رقابتها.

مادة (20)

طريقة المحاسبة للمواد المفصولة

أ - عندما تكون هناك تكلفة كبيرة أو صعوبة مادية في الاحتفاظ بالمخزون منفصلاً للمواد المتطابقة التي لها صفة المنشأ والتي ليس لها صفة المنشأ والتي تحمل محل بعضها البعض، فإنه يجوز للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة، بناء على طلب كتابي من صاحب الشأن، التفويض باستخدام ما يطلق عليه "طريقة المحاسبة للمخزون المفصولة" لإدارة هذا المخزون.

نسخة من الأصل

- 2- يجب أن تكون هذه الطريقة قادرة على ضمان أنه خلال فترة محددة أن عدد المنتجات التي تم الحصول عليها والتي يمكن اعتبار أن لها صفة المنشأ هي نفسها التي كان يمكن الحصول عليها إذا كان قد تم الفصل الفعلي للمخزون.
- 3- يمكن للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة منح هذا التفويض، طبقاً لأية شروط تعتبرها ملائمة.
- 4- تسجل وتطبق هذه الطريقة بالاستناد إلى أسس مبادئ المحاسبة المطبقة في الدولة التي يتم فيها تصنيع المنتج.
- 5- يمكن للمستفيد إصدار أو طلب إثبات للمنشأ، طبقاً للحالة، لكمية المنتجات التي يمكن اعتبار أن لها صفة المنشأ. ويقوم المستفيد ببناء على طلب السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة، بتقديم تصريح بكيفية إدارة هذه الكميات.
- 6- تقوم السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة بالإشراف على الاستخدام الذي تم نتيجة للتفويض، ويمكنها سحبه في أي وقت عندما يستخدم الصادر له التفويض ذلك التفويض بطريقة غير سليمة بأي شكل مهما كان أو أنه فشل في الوفاء بأية شروط أخرى واردة في هذا البروتوكول.

مادة (21)

شروط إعداد بيان الفاتورة الأورومتوسطية

- 1 - يمكن إصدار بيان الفاتورة الأورومتوسطية المشار إليه في الفقرة 1/ب من المادة (16) بواسطة:
 - أ - مصدر معتمد في إطار المادة (22)؛ أو
 - ب - أي مصدر لأية رسالية تحتوي على طرد أو أكثر لمنتجات لها صفة المنشأ ولا تتعدى قيمتها ستة آلاف (6000) يورو.
- 2 - يمكن إصدار بيان الفاتورة الأورومتوسطية في الحالات التالية:

إذا اعتبرت المنتجات المعنية منتجات لها صفة منشأ الدولة الطرف أو أية دولة من الدول الأخرى المشار إليها في المادة (3) التي يطبق معها التراكم، وتم استيفاء باقي متطلبات هذا البروتوكول في الدولة المصدرة لهذه الشهادة،

- وتم تطبيق التراكم باستخدام مواد ذات منشأ أي من الدول المشار إليها في المادة (3)، أو

- استخدام المنتجات كمواد في نطاق التراكم لتصنيع منتجات للتصدير لإحدى الدول المشار إليها في المادة (3)، أو

- تم إعادة تصدير المنتجات من الدولة المستوردة إلى دولة أخرى من الدول المشار إليها في المادة (3).
- يجب أن يتضمن إعلان الفاتورة الأورومتوسطية أحد القرارات التالية باللغة الإنجليزية:
- إذا تحقق المنشأ نتيجة لتطبيق التراكم مع دولة أو أكثر من الدول المشار إليها في المادة (3):

"(اسم الدولة أو الدول) ... CUMULATION APPLIED WITH "

- إذا تحقق المنشأ دون تطبيق التراكم مع دولة أو أكثر من الدول المشار إليها في المادة (3):

" NO CUMULATION APPLIED "

- 3 - يكون المصدر المُعد لبيان الفاتورة الأورومتوسطية مستعداً لأن يقدم بناء على طلب السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للدولة المصدرة كافة المستندات الملائمة التي تثبت منشأ المنتجات المعنية، وكذلك استيفاء باقي متطلبات هذا البروتوكول.
- 4 - يعد المصدر بيان الفاتورة الأورومتوسطية منسوخاً على الآلة الكاتبة، أو بالكتابة بحروف طباعة على إشعار التسليم أو أي مستند تجاري آخر للبيان الوارد نصه في المرفق رقم (4) باستخدام إحدى اللغات الواردة بذلك المرفق وبما يتماشى مع الإجراءات الخاصة للدولة المصدرة. وإذا ما كان البيان بخط اليد، فيجب كتابته بالحبر وبحروف الطباعة.
- 5 - يجب أن يحمل بيان الفاتورة الأورومتوسطية التوقيع الأصلي للمصدر بخط اليد، ومع ذلك فإن المصدر المعتمد طبقاً لأحكام المادة (22) ليس مطلوباً منه التوقيع على هذه البيانات بشرط أن يقدم للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للدولة المصدرة تعهداً مكتوباً بقبوله تحمل المسؤولية الكاملة عن أي بيان فاتورة خاص به، تماماً كما لو كان موقعاً بخط يده.
- 6 - يمكن إعداد بيان الفاتورة الأورومتوسطية من طرف المصدر عند تصدير المنتجات الخاصة به أو بعد التصدير بشرط تقديمها للدولة المستوردة في فترة لا تزيد عن سنتين من تاريخ استيراد المنتجات المتعلقة بها.

مكتوب من الأصل

مادة (22)

المصدر المعتمد

1 - يمكن للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المصدرة أن تفوض أي مصدر، يشار إليه فيما بعد "بالمصدر المعتمد"، الذي يقوم بتصدير شحنات مستمرة لمنتجات في نطاق هذه الاتفاقية في إعداد بيان الفاتورة الأورومتوسطية بغض النظر عن قيمة المنتجات المعنية. ويجب على المصدر الذي يرغب في الحصول على هذا التفويض أن يقدم كافة الضمانات اللازمة الكافية للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للتحقق من منشأ المنتجات وكذلك استيفاء باقي متطلبات هذا البرتوكول.

2 - يمكن للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة أن تمنح صفة المصدر المعتمد وفقا لأية شروط تراها ملائمة.

3 - تمنح السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للمصدر المعتمد رقما يتم ذكره على بيان الفاتورة.

4 - تراقب السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة استخدام المصدر المعتمد للتفويض.

5 - يمكن للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة سحب التفويض في أي وقت. لا يتم ذلك عندما لا يقدم المصدر المعتمد الضمانات المشار إليها في الفقرة 1 أو لا يستطيع استيعاء الشروط الواردة في الفقرة 2 أو يسيئ استخدام التفويض.

مادة (23)

صلاحية إثبات المنشأ

- 1 - تستمر صلاحية إثبات المنشأ لمدة أربعة أشهر من تاريخ إصداره في الدولة المصدرة، ويجب تقديمه خلال تلك الفترة للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة.
- 2 - يمكن قبول إثبات المنشأ المقدم للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة بعد الموعد النهائي لتقديمه المحدد في الفقرة 1 لتطبيق المعاملة التفضيلية، وذلك إذا كان سبب عدم التمكن من تقديمها في الموعد النهائي يرجع لظروف استثنائية.
- 3 - في الحالات الأخرى لتأخير تقديم إثبات المنشأ، يمكن للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة قبوله إذا كانت المنتجات قد وصلت قبل التاريخ النهائي المذكور.

مادة (24)

تقديم إثبات المنشأ

يقدم إثبات المنشأ للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة وفقا للإجراءات المطبقة في تلك الدولة. ويمكن لتلك السلطات أن تطلب ترجمة لإثبات المنشأ، وكذلك طلب أن يرفق ببيان الاستيراد إقرار من المستورد بأن المنتجات مستوفية للشروط المطلوبة لتطبيق هذه الاتفاقية.

مادة (25)

الاستيراد على دفعات

عند استيراد منتجات مفككة أو غير مجمعة على دفعات وذلك بناء على طلب المستورد وبالشروط التي وصحتها السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة طبقا للقاعدة العامة رقم (2-1) من النظام المنسق "HS" تقع تحت القسم (16) و (17) أو من البنود 7306 و 9406 من النظام المنسق، فإنه يتم تقديم إثبات منشأ واحد للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة عند استيراد الدفعة الأولى.

مادة (26)

الإعفاء من إثبات المنشأ

- 1 - يسمح بدخول المنتجات المرسلة في طرود صغيرة من شخص لآخر، أو التي تمثل جزءا من الأمتعة الشخصية للمسافر على أساس أن لها صفة المنشأ دون أن يطلب تقديم إثبات للمنشأ، بغرض أن هذه المنتجات ليست مستوردة للتاجر وأن يقر باستيفائها لمتطلبات هذا البروتوكول وأنه لا يوجد شك في صحة ذلك الإقرار. وفي حالة إرسال المنتجات بالبريد فإن هذا الإقرار يمكن أن يقدم على التصريح الجمركي (CN22 و CN23) أو على ورقة ترفق بهذا المستند.
- 2 - لا تعتبر الواردات التي تتم بصفة غير دورية والتي تحتوي فقط على منتجات للاستخدام الشخصي للمستلم أو للمسافرين أو عائلاتهم أنها واردات بغرض الاتجار إذا كان واضحا من طبيعة وكمية المنتجات أنها ليست لأغراض تجارية.
- 3 - علاوة على ذلك، يجب ألا تزيد القيمة الإجمالية لتلك المنتجات عن 500 يورو أو ما يعادلها بالعملة المحلية لدى الدولة الطرف بالنسبة للطرود الصغيرة، أو 1200 يورو أو ما يعادلها بالعملة المحلية لدى الدولة الطرف بالنسبة للمنتجات التي تعتبر جزءا من الأمتعة الشخصية للمسافرين.

مكشوف الأصل

مادة (27)

المستندات المساندة في الإثبات

- تعتبر المستندات المشار إليها في المواد 17 الفقرة 3 و 21 الفقرة 3 التي تستخدم لإثبات أن المنتجات التي تشملها شهادة الحركة الأورومتوسطية أو بيان الفاتورة الأورومتوسطية أن لها صفة منشأ في الدولة الطرف أو أي من الدول المشار إليها في المادة (3) مع استيفاء باقي متطلبات هذا البروتوكول، ويمكن أن تتكون، دون حصر، من:
- أ - دليل مباشر للتصنيع الذي تم بمعرفة المصدر أو المورد للحصول على السلع المعنية، وعلى سبيل المثال من خلال حساباته أو دفاتره الداخلية.
 - ب - مستندات تثبت صفة المنشأ للمواد المستخدمة، صادرة أو معدة في الدولة الطرف، حيث تستخدم هذه المستندات طبقاً للقانون الوطني.
 - ج - مستندات تثبت عمليات التشغيل أو التصنيع التي تمت على المواد في الدولة الطرف، صادرة أو معدة في الدولة الطرف حيث تستخدم هذه المستندات طبقاً للقانون الوطني.
 - د - شهادة الحركة الأورومتوسطية أو بيان الفاتورة الأورومتوسطية تثبت صفة المنشأ للمواد المستخدمة، صادرة أو معدة في الدولة الطرف طبقاً لهذا البروتوكول، أو في إحدى الدول المشار إليها في المادة (3) طبقاً لقواعد منشأ مطابقة تماماً لقواعد هذا البروتوكول.
 - هـ - دليل ملائم بشأن عمليات التشغيل أو التصنيع التي تمت خارج الدولة الطرف بتطبيق المادة (11) يثبت أن متطلبات تلك المادة قد تم تغطيتها.

مادة (28)

حفظ مستندات إثبات المنشأ والمستندات المساندة لها

- 1 - يحتفظ المصدر المتقدم بطلب استخراج شهادة الحركة الأورومتوسطية بالمستندات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة (17) لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- 2 - يحتفظ المصدر الذي أعد بيان الفاتورة الأورومتوسطية بصورة منه وكذلك المستندات المشار إليها في الفقرة 3 من المادة (21) لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- 3 - تحتفظ السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للدولة المصدرة التي أصدرت شهادة الحركة الأورومتوسطية باستمرار الطلب المشار إليها في الفقرة 2 من المادة (17) لمدة ثلاث سنوات على الأقل.
- 4 - تحتفظ السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للدولة المستوردة بشهادة الحركة الأورومتوسطية أو بيان الفاتورة الأورومتوسطية المقدمة لها لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

مادة (29)

الاختلافات والأخطاء الشكلية

- 1 - لا يؤدي اكتشاف اختلافات بسيطة في البيانات المدونة في إثبات المنشأ وتلك الواردة في المستندات المقدمة للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة من أجل اتخاذ إجراءات استيراد المنتجات إلى اعتبار إثبات المنشأ لاغياً تلقائياً، إذا ما تم إثبات بطريقة صحيحة أن هذه المستندات خاصة بالمنتجات المقدمة.
- 2 - لا تؤدي الأخطاء الشكلية الواضحة مثل خطأ في نسخ إثبات المنشأ على الآلة الكاتبة إلى رفض تلك المستندات إذا كانت هذه الأخطاء لا تثير شكوكاً بشأن صحة البيانات الواردة في تلك المستندات.

مادة (30)

قيمة المبالغ باليورو

- 1 - من أجل تطبيق أحكام المادة (21) الفقرة 1/ب والمادة (26) الفقرة 3 في حالات أن تكون فاتورة المنتجات بعملة بخلاف اليورو فإن تلك القيم بعملة الدول المشار إليها في المادة (3) المعادلة للقيمة باليورو يتم تحديدها سنوياً بمعرفة كل من هذه الدول المعنية.
- 2 - تستفيد الشحنة من أحكام المادة (21) الفقرة 1/ب أو المادة (26) الفقرة 3 إذا ما تم الإشارة إلى العملة التي تم تدوين الفاتورة بها، طبقاً للقيمة التي حددتها الدولة المعنية.
- 3 - القيم التي تستخدم لأية عملة وطنية وهي المعادل لقيمة تلك العملة مقومة باليورو على أساس قيمته في أول يوم عمل في شهر تشرين أول (أكتوبر). ويتم إبلاغ تلك القيم لمفوضية الاتحاد الأوروبي في موعد لا يتجاوز 15 تشرين أول (أكتوبر)، ويتم تطبيقها اعتباراً من أول كانون ثاني (يناير) من العام التالي. وتقوم مفوضية الاتحاد الأوروبي بإبلاغ جميع الدول المعنية بالقيم المعادلة، وذلك طبقاً لما تنص عليه اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول.
- 4 - يمكن للدول تقريب القيمة المعادلة الناتجة عن التحويل من اليورو إلى عملتها الوطنية وذلك بالزيادة أو النقص. ويجب ألا تختلف القيمة المقربة عن القيمة الناتجة عن التحويل بأكثر من 5% (خمس بالمائة). ويمكن للدولة الإبقاء على المعادل لعملتها للقيمة باليورو دون تعديل إذا ما كان التحويل في الموعد السنوي المحدد للتحويل في الفقرة 3، لتلك القيمة قبل إجراء أي تقريب يؤدي إلى زيادة تقل عن 15% (خمس عشر بالمائة) للمقابل بالعملة الوطنية. ويمكن الإبقاء على المعادل بالعملة الوطنية دون تغيير إذا ما كان التحويل سينتج عنه انخفاض في قيمة المعادل.
- 5 - تقوم لجنة وزراء التجارة الخارجية بمراجعة المبالغ مقومة باليورو بناء على طلب الدولة الطرف. وعند القيام بهذه المراجعة، تقوم هذه اللجنة بلخص إمكانية الاحتفاظ بأثر الحدود ذات الصلة الفعلية. ومن أجل ذلك يمكن أن تقرر تعديل المبالغ المقومة باليورو.

مركز من الأصل

الفصل السادس
ترتيبات التعاون الإداري

مادة (31)

المساعدات المتبادلة

1 - تقوم السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في كل دولة طرف بمد الطرف الآخر من خلال لجنة وزراء التجارة الخارجية بنماذج للاختام المستخدمة في مكاتب الجمارك وغيرها من السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة لإصدار شهادة الحركة الأورومتوسطية ، وكذلك عناوين هذه السلطات المسؤولة عن التحقق من شهادة الحركة الأورومتوسطية وبيان الفاتورة الأورومتوسطية.

2 - لضمان التنفيذ السليم لهذا البروتوكول، تساعد كل دولة طرف الدولة الأخرى من خلال السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في التحقق من صحة شهادة الحركة الأورومتوسطية وبيان الفاتورة الأورومتوسطية وصحة المعلومات الواردة في تلك المستندات.

مادة (32)

التحقق من إثبات المنشأ

1 - تقوم السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة بمراجعة انتقائية لاحقة لمستندات إثبات المنشأ عندما يكون لديها شك معقول في صحة هذه المستندات أو منشأ المنتجات المعنية أو استيفاء متطلبات هذا البروتوكول.

2 - لتنفيذ ما ورد بالفقرة 1 تقوم السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة بإعادة شهادة الحركة الأورومتوسطية و الفاتورة إذا ما كانت قد قدمت لها، أو بيان الفاتورة الأورومتوسطية، أو صورة من هذه المستندات للدولة المصدرة لغاية التحقق من صحة المنشأ، مع إعطاء أسباب طلب التحقق. كما يتم إرسال أي مستندات أو معلومات تم الحصول عليها توضح احتمال أن المعلومات المعطاة في إثبات المنشأ غير صحيحة، وذلك لمساعدة طلب التحقق من صحة البيانات.

3 - يتم التحقق بواسطة السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المصدرة، ولهذا الغرض، فإن لها الحق في طلب أية أدلة والقيام بأي تحقيق على حسابات المصدر أو أية مراجعة أخرى تراها ملائمة.

4 - إذا ما قررت السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة إيقاف منح المعاملة التفضيلية للمنتجات المعنية خلال فترة انتظار نتائج التحقق، فإنه يعرض على المستورد الإفراج عن المنتجات طبقاً لأية إجراءات احتياطية تراها ضرورية.

5 - يتم إبلاغ السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة التي طلبت التحقق في الدولة المستوردة بنتائج عملية التحقق في أسرع وقت ممكن. ويجب أن تبين نتائج التحقق بوضوح ما إذا كانت المستندات صحيحة وما إذا كان للمنتجات صفة المنشأ في دولة طرف أو أي من الدول المشار إليها في المادة (3) ومستوفاة لباقي متطلبات هذا البروتوكول.

6 - في الحالات التي يوجد بها شك معقول وعدم ورود رد خلال عشرة أشهر من تاريخ طلب التحقق المقدم للدولة المصدرة، أو إذا كان الرد لا يحتوي على معلومات كافية لتحديد صحة المستندات موضوع التحقق أو المنشأ الحقيقي للمنتجات، تقوم السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة طالبة التحقق، إلا في حالات استثنائية، برفض منح المعاملة التفضيلية لهذه المنتجات.

مادة (33)

تسوية النزاعات

ترفع إلى لجنة وزراء التجارة الخارجية النزاعات التي قد تنشأ بشأن إجراءات المادة (32) التي لا يمكن تسويتها بين السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة التي طلبت التحقق والسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة المسؤولة عن القيام بهذا التحقق، أو عندما يثار سؤال حول تفسير هذا البروتوكول.

وفي جميع الأحوال تتم تسوية النزاعات بين المستورد والسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة بالدولة المستوردة في إطار تشريعات هذه الدولة.

مادة (34)

العقوبات

تفرض عقوبات على أي شخص يصيغ أو يتسبب في صياغة مستند يحتوي على معلومات غير صحيحة بهدف الحصول على معاملة تفضيلية للمنتجات.

مكتبة من الأصول

مادة (35)

المناطق الحرة

1 - تتخذ كل دولة طرف كافة الخطوات اللازمة لضمان أن المنتجات المتبادلة و المرفقة بإثبات منشأ، أنه خلال بقائها أثناء نقلها عبر منطقة حرة تقع في إقليمها، لن يتم استبدالها بمنتجات أخرى، ولن يتم إخضاعها لعمليات أخرى غير العمليات العادية بهدف المحافظة عليها في حالتها الطبيعية.

2 - خلافاً للأحكام الواردة في الفقرة 1، فإنه عندما تستورد منتجات لها صفة منشأ الدولة الطرف لمنطقة حرة بموجب إثبات منشأ ويتم إجراء أية عمليات معالجة أو تصنيع لها، تقوم السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة بإصدار شهادة حركة أورو متوسطية جديدة وذلك بناء على طلب المصدر إذا ما كانت تلك العمليات للمعالجة أو التصنيع مطابقة لمقتضيات هذا البروتوكول.

الفصل السابع

أحكام ختامية

مادة (36)

حكم انتقال السلع في العبور (الترانزيت) أو التخزين

يمكن تطبيق لصوص هذه الاتفاقية على السلع التي تنطبق عليها أحكام هذا البروتوكول والتي تكون في تاريخ بدء تنفيذ هذه الاتفاقية إما في العبور (الترانزيت) أو التخزين المؤقت (مخازن البوند) أو في مناطق حرة في الدولة الطرف، بشرط التقدم للسلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة في الدولة المستوردة خلال أربعة أشهر من ذلك التاريخ بشهادة حركة أورو متوسطية صادرة بأثر رجعي من السلطات الجمركية أو السلطات الحكومية المختصة للدولة المصدرة ومعها المستندات التي تبين أن السلع قد تم نقلها مباشرة طبقاً لأحكام المادة (12).

مادة (37)

تعديل البروتوكول

للجنة وزراء التجارة الخارجية أن تقرر تعديل أحكام هذا البروتوكول بما يتماشى مع أية تعديلات قد تطرأ على بروتوكول قواعد المنشأ الأورو متوسطية وتحدد تاريخ دخول هذه التعديلات حيز النفاذ.

مادة (38)

تنفيذ البروتوكول

تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتنفيذ هذا البروتوكول.

ملحق رقم (III)

إحداث وحدة فنية

وفقاً للمادة السابعة والعشرين من الاتفاقية، تم الاتفاق على ما يلي :

أولاً: تنشأ وحدة فنية لرعاية شؤون الاتفاقية .

ثانياً: يكون من ضمن اختصاصات هذه الوحدة الفنية تقديم المشورة و الدعم الفني في مختلف المسائل التي تخص تطبيق الاتفاقية .

ثالثاً: يكون المقر الدائم للوحدة الفنية بعمان بالمملكة الأردنية الهاشمية.

رابعاً: يكون للوحدة الفنية أنظمتها الداخلية والإدارية والمالية يعهد بإعداد مشاريعها للجنة كبار الموظفين المنصوص عليها في البند الرابع من إعلان أكادير الموقع في 08 ماي 2001، كما تتولى اللجنة اقتراح مهام و واجبات الوحدة ليتم عرض هذه المشاريع و المقترحات على لجنة وزراء الخارجية للاعتماد.

مكتبة من الأصل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٥

قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة
بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية سنغافورة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين
المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية سنغافورة لسنة ٢٠٠٥) ويعمل به من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعتبر اتفاق اقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية
سنغافورة الملحق بهذا القانون ، والملاحق المرفقة به ، صحيحا ونافدا
بالنسبة لجميع الغابات المتوخاة منه .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٥/٣/١٦

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير الخارجية الدكتور هاني الملقى	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الاداء الحكومي الدكتور مروان المعشر	رئيس الوزراء وزير الدفاع فيصل عاكف القايض
وزير التربية والتعليم الدكتور خالد طوقان	وزير الداخلية المهندس سمير الحباشة	وزير العدل الدكتور صلاح الدين البشير
وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور	وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر	وزير الأوقاف والشؤون والمقنسات الإسلامية الدكتور احمد هليل
وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس علمي خريسات	وزير السياحة والآثار الدكتورة علياء حاتوغ بوران	وزير العمل امجد المجالي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عصام زعبلوي	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس رالد ابو السعود	وزير التنمية الاجتماعية رياض ابو كركي
وزير الصحة المهندس سعيد دروزه	وزير الثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة اسمي خضر	وزير الشؤون البلدية الدكتورة أمل حمد الفرخان
وزير البيئة الدكتور يوسف الشرياتي	وزير الصناعة والتجارة الدكتور احمد ذوقان الهندلوي	وزير دولة للشؤون البرلمانية نايف الحديب
وزير النقل سعود نصيرات	وزير دولة للشؤون القانونية فهد ابو العظم للتسور	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ناديا حتمي السعيد
وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور تيسير الصمادي	وزير الزراعة شراري كساب الشخاينة	وزير التنمية السياسية الدكتور منذر الشرع
	وزير دولة لتطوير القطاع العام الدكتور احمد خلف المساعدة	

مكذبا عن الأصل

اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين كل من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سنغافورة

مقدمة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية سنغافورة (يشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفان")،

إذ تتركان علاقة الصداقة المتينة التي تجمعهما ورغبتهما بتقوية العلاقات الاقتصادية والتعاون فيما بينهما؛

وإذ تطمحان إلى تشجيع تنمية مصالحهما المتبادلة من خلال تحرير وتوسيع نطاق تجارة السلع والخدمات بين بلديهما؛

وإذ تتركان في وضع قواعد واضحة وشفافة تخدم مصالحهما المتبادلة وتحكم تجارتها بهدف تمكين رجال الأعمال من إدارة الصفقات بحرية واستخدام الموارد بفعالية ووضع الخطط بشكل مدروس؛

وإذ تتركان أن علاقتهما في مجال التجارة والنشاط الاقتصادي يجب أن تساهم في رفع مستوى المعيشة وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة فرص الاستثمار والتنمية والرخاء والعمل في اراضيها؛

وبناءً على حقوقهما والتزاماتهما وتمهيدتهما في إطار منظمة التجارة العالمية والترتيبات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛

وإذ تتركان في زيادة قدرتهما على المنافسة دولياً في قطاعي تجارة السلع والخدمات؛

وإذ تتركان بتشجيع التحالف التجاري بين مشاريع القطاع الخاص في البلدين بهدف اكتشاف فرص تجارية في الدول غير الأطراف في هذا الاتفاق؛

وإيماناً بأن علاقة التعاون بينهما هي علاقة ديناميكية ويمكن أن تغطي مجالات جديدة في التعاون الاقتصادي؛

قد قررا، استناداً لما تقدم، إبرام الاتفاق التالي (يشار إليه فيما يلي بـ "هذا الاتفاق"):

الفصل الأول تأسيس منطقة تجارة حرة المادة ١/١ تأسيس منطقة تجارة حرة

١. يؤسس طرفا هذا الاتفاق منطقة تجارة حرة استناداً لأحكامه وبما يتفق مع أحكام المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة لمنظمة التجارة العالمية ١٩٩٤ (يشار إليها فيما يلي بـ "الجات ١٩٩٤") والمادة (٥) من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لمنظمة التجارة العالمية (يشار إليها فيما يلي بـ "الجات").

٢. يؤكد كل طرف في هذا الاتفاق على حقوقه والتزاماته تجاه الطرف الآخر بموجب الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف السارية التي يكون كل منهما طرفاً فيها، بما في ذلك اتفاقية مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية (يشار إليها فيما يلي بـ "اتفاقية منظمة التجارة العالمية").

٣. إن يتم تفسير هذا الاتفاق بشكل ينتقص أي من الالتزامات القانونية الدولية بين الطرفين والتي تمنح سلعة أو خدمة أو مورد لسلعة أو مورد لخدمة معاملة أفضل مما يمنحه هذا الاتفاق.

الفصل الثاني التجارة في السلع المادة ١/٢ المعاملة الوطنية

يمنح كل طرف المعاملة الوطنية لسلع الطرف الآخر وفقاً لأحكام المادة (٣) من الجات ١٩٩٤. وفي سبيل ذلك، فإن أحكام المادة (٣) من الجات ١٩٩٤ تعتبر جزءاً من هذا الاتفاق.

المادة ٢/٢ إزالة الرسوم الجمركية

١. يقوم كل طرف بإزالة رسومه الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع التي لها صفة منشأ من الطرف الآخر، وفقاً للملحق (١/٢).

٢. لا، وهو أي من طرفي هذا الاتفاق بزيادة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل الإداري ولن يستحدث أي رسوم جديدة مطابقة على واردات السلع التي لها صفة منشأ من الطرف الآخر.

مكتبة
من
الأصل

٣. يتشاور الطرفان، عند طلب أي من طرفي هذا الاتفاق، لدراسة إمكانية تسريع تفكيك الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لما هو مبين في الملحق (١/٢). عند موافقة الطرفين على إجراء التسريع وفقاً للإجراءات القانونية المطبقة لدى كل منهما، يتم تسريع تفكيك الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل على سلمة ما، ويعتبر هذا التسريع سائداً على نصوص هذه المادة والملحق (١/٢).

٤. لا يوجد في هذا الفصل ما يمنع أي طرف في أي وقت من أن يفرض على استيراد أو تصدير أي سلمة للطرف الآخر:

- أ. رسم يماثل ضريبة داخلية، مثل الضرائب الإضافية التي يتم تحصيلها عند الاستيراد أو التصدير والتي يتم فرضها بشكل يتفق مع المادة (١/٢)، أو
- ب. الرسوم أو الضرائب الأخرى التي تحصل مقابل خدمة معينة مثل التمثيل، التخزين، النقل، التحميل والتفريغ والتي:

١. تكون محددة بقيمة تقارب كلفة الخدمات المؤداة، و
٢. لا تشكل حمولة مباشرة أو غير مباشرة للسلع المحلية أو أن يتم فرضها كضريبة على الواردات لأغراض مالية.

المادة ٣/٢

التخمين الجمركي

يضمن الطرفان قيمة البضائع الخاضعة للرسوم الجمركية عند المتاجرة بها فيما بينهما، وفقاً لأحكام المادة (٧) من الجات ١٩٩٤ واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق المادة (٧) من الجات ١٩٩٤.

المادة ٤/٢

الشفافية

١. يضمن كل طرف في هذا الاتفاق أن قوانينه وأنظمته وقراراته الإدارية ذات التطبيق العام بخصوص أي أمر معالج في هذا الفصل أن يتم نشرها بالسرعة الممكنة أو بخلاف ذلك إتاحتها لطرفي الاتفاق والمهتمين بشكل يسمح لهم بالإطلاع عليها.
٢. على كل طرف، بناءً على طلب من الطرف الآخر، أن يجيب بالسرعة الممكنة على الأسئلة المحددة التي يطرحها الطرف الآخر، وأن يوفر المعلومات المتعلقة بالأمور الوارد ذكرها في المادة (١/٤/٢).

المادة (٥/٢)

الإجراءات غير الجمركية

١. لا يحق لأي من طرفي هذا الاتفاق تبلي أو الإبقاء على أية إجراءات غير جمركية عند استيراد أية سلمة من الطرف الآخر أو عند تصدير أية سلمة إلى أراضي الطرف الآخر، إلا إذا كانت متعلقة مع حقوقه والتزاماته اتجاه منظمة التجارة العالمية.
٢. على كل طرف أن يضمن شفافية الإجراءات غير الجمركية المسموح بها بموجب المادة (١/٥/٢) على أن لا يتم تطبيق هذه الإجراءات بهدف أو بشكل يؤدي إلى وضع عقبات غير ضرورية أمام التجارة بين الطرفين.

المادة ٦/٢

الدم والإجراءات التعويضية

تسري على حقوق والتزامات كل طرف فيما يتعلق بالدم أحكام المواد (٦) و(١٦) من الجات ١٩٩٤ واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الدم والإجراءات التعويضية واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة.

المادة ٧/٢

إجراءات الحماية

فرض إجراءات الحماية الثنائية

١. إذا أدى تخفيض أو إلغاء رسم جمركي بموجب هذا الاتفاق إلى تزايد الاستيراد من الطرف ("الطرف الأول") فقط لسلمة لها منشأ هذا الطرف إلى أراضي الطرف الآخر ("الطرف الثاني") بشكل مطلق أو نسبي بالمقارنة مع الإنتاج المحلي وكان هذا التزايد سبباً رئيسياً لإلحاق ضرر بالغ بالصناعة المحلية للطرف الثاني المنتج لسلمة مشابهة أو منافسة بشكل مباشر للسلمة المستوردة، فإنه يحق للطرف الثاني بموجب هذه المادة:

- أ. تعليق التخفيض الإضافي لأي رسم جمركي يرد على هذه السلمة بموجب هذا الاتفاق، أو
- ب. زيادة الرسم على هذه السلمة بحيث لا تزيد عن الأكل من:

١. الرسم الجمركي المفروض على أساس الدولة الأولى بالرعاية الساري عند اتخاذ الإجراء، و

٢. الرسم الجمركي المفروض على أساس الدولة الأولى بالرعاية الساري في اليوم الأول اللاحق لتاريخ نفاذ هذا الاتفاق، أو

ج. في الحالة التي يفرض فيها رسم جمركي بشكل موسمي على سلمة ما، يتم زيادة هذا الرسم إلى حد لا يتجاوز أكل رسم مفروض على أساس الدولة الأولى بالرعاية الساري في الموسم المماثل السابق أو من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق.

(١) التوصل إلى قرار بأن استيراد سلمة ذات منشأ جاء نتيجة لتخفيض أو إزالة رسم جمركي وارد في هذا الاتفاق سيتم فقط في حال كان هذا التخفيض أو الإزالة سبباً جوهرياً أدى إلى زيادة الاستيراد على أنه لا يُشترط أن يكون مساوياً أو أكبر من أي سبب آخر. أن مرور فترة زمنية بين بدء التخفيض أو إزالته وانتهائه وبين الزيادة في الواردات لا يحول بمفرده دون التوصل إلى القرار المشار إليه في هذا الفهم. إذا ثبت أن الزيادة في الاستيراد غير مرتبطة بهذا التخفيض أو الإزالة فإنه لن يتم التوصل إلى القرار المشار إليه في هذا الفهم.

مكتبة من أفضل

الشروط والقيود الواردة على فرض إجراءات الحماية الثنائية

٢. تطبق الشروط والقيود التالية على التحقيق أو إجراء الحماية الثنائية بموجب هذه المادة:

أ. يتوجب على كل طرف تزويد الطرف الآخر بإشعار خطي عند:

١. بدء التحقيق المبين في المادة ٢/٧/٢ (د) المتعلق بالضرر البالغ، ويجب أن يبين هذا الإشعار أسباب البدء بالتحقيق،
٢. التوصل إلى وجود ضرر بالغ ناتج عن الاستيراد المتزايد بناءً وذلك استناداً للتحقيق المبين في المادة ٢/٧/٢ (د)، و

٣. اتخاذ قرار بتطبيق إجراء حماية بموجب هذه المادة؛

ب. عند تقديم الإشعار المشار إليه في المادة ٢/٧/٢ (أ)، يجب على الطرف الذي يقترح تطبيق إجراء الحماية أن يزود الطرف الآخر بجميع المعلومات ذات العلاقة والتي يجب أن تشمل، على قدر ما هو متاح، الأدلة على وجود ضرر بالغ ناتج عن الاستيراد المتزايد، ووصف دقيق للسلعة موضوع الإجراء، والإجراء المقترح، والتاريخ المقترح للبدء بالتطبيق والمدة المتوقعة للإجراء. وعلى الطرف الذي يقترح تطبيق الإجراء أن يوفر، مع مراعاة أحكام المادة ٣/٨، أية معلومات إضافية يعتبرها الطرف الآخر ضرورية؛

ج. على الطرف الذي يقترح تطبيق إجراء أن يوفر فرصة كافية لمقد مشاورات مسبقة مع الطرف الآخر، خلال أقصى فترة تسبق اتخاذ مثل هذا الإجراء، بهدف مراجعة المعلومات الناتجة عن التحقيق الذي تم إجماعه بموجب المادة ٢/٧/٢ (د)، ولتبادل وجهات النظر حول الإجراء والتوصل إلى اتفاق على التعميض بموجب المادة ٤/٧/٢. وعلى طرفي هذه المشاورات مراجعة، دون حصر، المعلومات التي تم تقديمها بمقتضى المادة ٢/٧/٢ (ب) لدراسة ما يلي:

١. الالتزام بهذه المادة؛

٢. فيما إذا كان من الواجب اتخاذ أي إجراء مقترح؛ و

٣. فيما إذا كان أي إجراء مقترح يشكل عبء غير ضرورية للتجارة بين الطرفين؛

د. للطرف أن يطبق أو يتخذ الإجراء فقط بعد قيام الجهات المختصة لديه بإجراء تحقيق وفقاً للمادة (٣) والمادة ٢/٤ (ج) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحماية؛ ولهذه الغاية، يتم تضمين المادتين (٣) و٢/٤ (ج) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحماية لهذا الاتفاق بحيث تشكلان جزءاً منه مع ما يلزم من تعديل؛

هـ. خلال مجريات التحقيق المبين في المادة ٢/٧/٢ (د)، يكون على الطرف الذي يجري التحقيق الالتزام بمتطلبات المادة ٢/٤ (أ) و(ب) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحماية؛ ولهذه الغاية، يتم تضمين المادتين (أ) و٢/٤ (ب) لهذا الاتفاق بحيث تشكلان جزءاً منه مع ما يلزم من تعديل؛

و. يتوجب إنهاء التحقيق فوراً، وعدم اتخاذ أي إجراء، إذا كانت السلع المستوردة الخاضعة للتحقيق تمثل أقل من خمسة بالمائة من الاستهلاك المحلي الظاهر أو أقل من عشرة بالمائة من إجمالي الواردات^٢.

ز. يتوجب في جميع الأحوال أن يتم الانتهاء من التحقيق خلال سنة واحدة من تاريخ البدء فيه.

ح. لن يستمر تطبيق أي إجراء:

١. إلا بالحد والوقت اللذين لمعالجة الضرر البالغ وتسهيل التكيف.

٢. لمدة تتجاوز السنة، إلا أنه في الظروف الاستثنائية يجوز تمديد المدة عامين إضافيين، ليصبح المجموع ثلاث سنوات كحد أقصى من تاريخ فرض الإجراء لأول مرة، وذلك إذا قررت السلطات المختصة للطرف الذي يطبق هذا الإجراء وفقاً للإجراءات المبينة في المواد ٢/٧/٢ (أ) - (ز) أن إجراء الحماية ما زال ضرورياً لمنع أو معالجة الضرر البالغ وتسهيل التكيف وأنه يوجد دليل على أن الصناعة تكيف أوضاعها؛ أو

٣. بعد انقضاء المدة الانتقالية؛

ط. لا يجوز إجراء تحقيق أو تطبيق إجراء حماية ثانٍ على واردات سلعة معينة سبق ولن خضعت لأي تحقيق حماية آخر بموجب هذه المادة، و

^(٢) للمادة ٢/٧/٢ (ز) يُحدد المعلق الزمني المستخدم لحساب السبب العلوية المطبقة والتي شرعاً في تسبق تقديم أي طرف لمطلب فرض إجراء الحماية.

مكتبة من القصر

ي. حد انتهاء إجراء الحماية يكون معدل الرسم هو المعدل الذي كان يفترض أن يكون مطبقاً فيما لو لم يطبق هذا الإجراء.

الإجراءات المؤقتة

٢. في الظروف الحرجة التي يمكن أن يتسبب فيها التأخير بضرر يصعب إصلاحه، فإنه يحق لأي طرف اتخاذ الإجراء المبين في المادة ١/٧/٢ (أ) أو (ب) أو (ج) بصورة مؤقتة بناء على نتائج أولية تلبي بوجود أدلة واضحة على تزايد الواردات من الطرف الآخر كنتيجة لتخليص أو تفكيك الرسوم الجمركية بموجب هذا الاتفاق، وإن هذه الواردات تشكل سبباً جوهرياً للضرر البالغ أو التهديد بحدوثه للصناعة المحلية. لا يجوز أن تزيد مدة الإجراء المؤقت على مائتي يوم يتم خلالها استيفاء متطلبات المادتين ٢/٧/٢ (د) و ٢/٧/٢ (هـ)، ويتم فوراً رد أية زيادة في التعريفات الجمركية نتيجة لهذا الإجراء في حال لم ينتج عن التحقيق المبين في المادة ٢/٧/٢ د أي نتائج تفيد بأن متطلبات المادة ١/٧/٢ قد تحققت، وتحسب مدة أي إجراء مؤقت كجزء من المدة المشار إليها في المادة ٢/٧/٢ (ز).

التعويض

٤. على الطرف الذي يقترح تطبيق إجراء مبين في المادة ١/٧/٢، منح الطرف الآخر ما يتفق عليه بينهما من تعويض كاف لتحرير التجارة وذلك على شكل تنازلات لها آثار تجارية مماثلة إلى حد كبير أو معادلة للقيمة الرسوم الجمركية الإضافية المتوقعة أن تترتب على تطبيق الإجراء. إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على التعويض خلال ثلاثين يوماً من بدء المشاورات بمقتضى المادة ٢/٧/٢ (ج)، يكون للطرف الذي تم تطبيق الإجراء على سلعة من منشأ اتخاذ تدبيراً تكون آثاره على التجارة مماثلة إلى حد كبير مع الإجراء المطبق بموجب هذه المادة. يكون تطبيق هذا التدبير لأقصى مدة لازمة لتحقيق آثار تجارية مماثلة إلى حد كبير، إلا أن الحق في اتخاذ تدبير تعويضي يجب أن لا يمارس خلال أربعة وعشرون شهراً من تاريخ تطبيق الإجراء وذلك شريطة أن يطبق الإجراء كنتيجة لزيادة مطلقة في الواردات وأن يكون متفقاً مع هذه المادة.

إدارة إجراءات التحقيق الخاصة بالحماية

٥. يجب على كل طرف أن:

أ. يضمن للتطبيق الثابت وغير المتحيز والمنطقي لقوانينه وأنظمته وقراراته وأحكامه التي تنظم كافة التحقيقات المبينة في المادة ٢/٧/٢ (د).

ب. يُعهد لتحديد وجود الضرر البالغ في إجراءات تحقيق الحماية إلى جهة تحقيق مختصة تخضع لمراجعة من قبل هيئات قضائية وإدارية إلى الحد الوارد في القانون المحلي. أن يكون من الممكن تعديل نتائج التحقيق التي تظهر عدم وجود ضرر إلا من خلال هذه المراجعة. يجب أن يُؤكد لسلطة التحقيق المختصة، المخولة بموجب القانون المحلي بالقيام بمثل هذه الإجراءات، الموارد اللازمة لتسكينها من القيام بواجباتها، و

ج. تبني أو الإبقاء على إجراءات التحقيق المبينة في المادة ٢/٧/٢ (د) بشكل عادل وشفاف وفعال وضمن المدد المحددة.

إجراءات الحماية العالمية

٦. يحتفظ كل طرف بحقوقه والتزاماته بموجب المادة (١٩) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ واتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحماية. لا يمنح هذا الاتفاق أي من الطرفين أية حقوق أو التزامات إضافية فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة وفقاً للمادة (١٩) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ واتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحماية، باستثناء أنه يجوز للطرف الذي اتخذ إجراء حماية بموجب المادة (١٩) من الجات ١٩٩٤ واتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالحماية استثناء الواردات من السلع التي يكون منشؤها الطرف الآخر إذا لم تشكل هذه الواردات سبباً جوهرياً لحدوث ضرر بالغ أو تهديد بحدوثه.

تحقيقات الحماية المحظورة

٧. لا يجوز البدء بالتحقيق المتعلق بالحماية بشأن سلعة ما إذا كانت خاضعة لإجراء مكافحة الإغراق بمقتضى المادة ٢/٧/٢ (د).

المادة ٨/٢

إجراءات مكافحة الإغراق

١. يحتفظ كل طرف بحقوقه والتزاماته بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق المادة (٦) من الجات ١٩٩٤ (اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق)، ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك. لغايات هذا الاتفاق، اتفق الطرفان على التغيرات التالية في نطاق تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، وذلك بهدف توفير ضوابط أكبر للتحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق ولتقليص فرص استخدام مكافحة الإغراق بشكل متعسف أو بتضيق قدرها بمبالغ لينة من الحماية:

أ. يزداد الحد الأدنى للهامش إلى نسبة (٥٠%) بدلا من نسبة (٢٠%) الممتثلة كنسبة من سعر التصدير، ويترتب على ما دون ذلك الإنهاء الفوري للتحقيق كما هو مشار إليه في المادة ٨/٥ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق؛

نكزاً من الأصل

ب. يزداد حجم الواردات المغرقة، والمتعارف عليه عادة على أنه ضئيل وفقاً للمادة ٨/٥ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، من (٣%) إلى (٥%) من واردات السلعة المشابهة لدى الطرف المستورد، ويجب أن يكون هناك إنهاء فوري للتحقيق لما هو دون ذلك؛

ج. تطبق المادتين ١/٨/٢ (أ) و ١/٨/٢ (ب) على التحقيق والمراجعة التي تم البدء بها بعد نفاذ هذا الاتفاق؛

د. أن يلجأ الطرفان إلى تطبيق المادة (١٤) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق والمتعلقة بإغراق دول غير أطراف في هذا الاتفاق؛

هـ. إن المدة الزمنية المستخدمة لتحديد الضرر المادي وحساب حجم الواردات المغرقة في التحقيق أو المراجعة تشمل هذه الواردات كل من السلع المغرقة وغير المغرقة، ويجب أن تكون لمدة معقولة لا تقل عادة عن اثني عشرة شهراً؛

و. يجب إنهاء أي رسم مكافحة إغراق بتاريخ لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ فرض الرسم. يجوز لسلطات الطرف الذي يقوم بتطبيق مثل هذا الإجراء، في حالات استثنائية، البدء بمثل هذه المراجعة مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية استمرار تطبيق هذا الإجراء؛

ز. في حال صدر قرار بفرض رسم مكافحة إغراق بموجب المادة ١/٩ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، يجب على الطرف الذي صدر عنه هذا القرار، تطبيق، قدر الإمكان، قاعدة "الرسم الأقل" أي الرسم الذي يقل عن هامش الإغراق والذي يكفي لإزالة الضرر اللاحق بالصناعة المحلية؛ و

ح. في سياق التحقيقات والمراجعات، يجب احتساب هامش الإغراق ورسم الإغراق الناتج عن هذا الهامش بمقارنه دقيقة للسعر على أساس مقارنة الصلقات بعضها ببعض وكذلك المتوسط المرجح بعضه ببعض، وليس على أساس مقارنة متوسط السعر المرجح والسعر الفردي. وفي حال استخدام متوسط الأسعار المرجح، يجب احتساب هذه الأسعار على أساس كامل مدة التحقيق وليس على أساس أي فترة محددة خلالها.

٢. مباشرة بعد قبول طلب موثق حسب الأصول من جانب صناعة ما لدى أي من الطرفين للبدء في تحقيق مكافحة الإغراق بخصوص سلع مستوردة من الطرف الآخر، فإنه يجب على الطرف الذي قبل هذا الطلب أن يُعلم الطرف الآخر بقبوله فوراً. وفي حال لاحظ الطرف الذي قدم إليه الطلب أي اختلاف في حجم الإحصاءات المتعلقة بالصادرات والواردات يجب إجراء مشاورات، بناء على طلب هذا الطرف، بهدف التوصل إلى حل مرضٍ على أن يتم التوصل إلى حل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام الطلب.

٣. لا يجوز البدء بتحقيق لمكافحة الإغراق بشأن سلعة ما إذا كانت خاضعة لإجراء حماية بمقتضى المادة ٧/٢.

المادة ٩/٢

محددات إجراءات حماية ميزان المدفوعات

تطبق المادة (١٢) من اتفاقية الجات ١٩٩٤ وأحكام النظام الخاص بميزان المدفوعات لاتفاقية الجات ١٩٩٤ على الإجراءات المتخذة من قبل أي من الطرفين لغايات ميزان المدفوعات عند التجارة في السلع.

المادة ١٠/٢

استثناءات عامة

مع مراعاة تطبيق الإجراءات أدناه بطريقة لا تشكل تمييزاً تسلياً أو غير مبرر بين الطرفين، بظل ذات الظروف، أو تطبيقها بطريقة تشكل قيداً خفياً على التجارة الدولية، لا يوجد في هذا الاتفاق ما يُفسر على أنه يمنع أياً من طرفيه من تبني أو تطبيق إجراءات؛

أ. ضرورة لحماية الأخلاق العامة؛

ب. ضرورة لحماية صحة أو حياة الإنسان أو الحيوان أو النباتات؛

ج. تتعلق بواردات أو صادرات الذهب والفضة؛

د. ضرورة لضمان الالتزام بالتوانين أو الأنظمة المتسجمة مع أحكام هذا الاتفاق بما في ذلك ما يتعلق بتطبيق الرسوم الجمركية والحقوق الحصصية المعمول بها وفق الفقرة ٤ من المادة (٢) والمادة (١٧) من الجات ١٩٩٤، وحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية

وَحقوق المؤلف وملع الممارسات المضللة؛
هـ. تتعلق بالمنتجات الناتجة عن صل السجناء؛

مكتبة من الأصل

و. ملروضة لحماية التراث الوطني والفني والتاريخي وما يمثل قيمة أثرية؛

ز. تتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة إذا تم تفعيل هذه التدبير بشكل متزامن مع القيود المفروضة على الإنتاج أو الاستهلاك المحلي؛

ح. متخذة سندا للالتزامات بمقتضى أي اتفاق خاص ببضائع حكومية يتفق مع معايير مقدمة إلى منظمة التجارة العالمية وغير مرفوضة من قبل المنظمة أو تم تقديمها ولم يتم رفضها؛

ي. تتعلق بقيود على الصادرات من مواد محلية ضرورية لغايات ضمان توفير الكميات اللازمة من هذه المواد للصناعة المحلية خلال الفترات التي ينخفض فيها السعر المحلي لهذه المواد عن السعر العالمي كجزء من خطة توازن حكومية، شريطة ألا تؤدي هذه القيود إلى زيادة الصادرات أو حماية الصناعة المحلية وألا تتعارض مع أحكام هذا الاتفاق فيما يتعلق بعدم التمييز؛

ك. أساسية للحصول على أو توزيع أي منتجات غير متوفرة بشكل كافٍ على نطاق عام أو محلي، وذلك شريطة أن تتفق هذه الإجراءات مع مبدأ حق جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالحصول على حصة عادلة من العرض العالمي لهذه المنتجات وأن يتم وقف أي جزء من هذه الإجراءات إذا تعارضت مع أي من أحكام هذه الاتفاق فور انتهاء الظروف المثبتة لما تقدم.

المادة ١١/٢ التعاريف

لغايات هذا الفصل والملحق ١/٢، الإشارة إلى:

أ. "الملحق (١/٢)" يشمل الملاحظات التفسيرية؛

ب. "الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل" تعني الكلف المفروضة من أي من طرفي هذا الاتفاق بموجب التعريف الجمركية المفروضة على السلع المستوردة بالإضافة إلى الكلف الأخرى المفروضة على السلع المستوردة باستثناء الضرائب والرسوم والكلف المشار إليها في المادتين ١/٢ (أ) و ٤/٢ (ب)؛

ج. "الصناعة المحلية" تعني المنتجين ككل لسلع مشابهة أو منافسة بشكل مباشر في أراضي أي من طرفي هذا الاتفاق، أو أولئك الذين يشكل مجموع إنتاجهم من السلع المشابهة أو المنافسة بشكل مباشر أغلبية الإنتاج المحلي من هذه السلع؛

د. "الجات ١٩٩٤" تعني الجات ١٩٩٤ الثلاث أحكامها من تاريخ سريان هذا الاتفاق وتشمل الملاحظات التفسيرية لأي من بلدها حيث يمكن تطبيقها؛

هـ. "الضرر البالغ" يعني الإضرار الشامل للجسم الذي يلحق بوضع الصناعة المحلية؛

و. "الفترة الانتقالية" تعني مدة الخمسة عشر سنة التي تلي نفاذ هذا الاتفاق.

الفصل الثالث

قواعد المنشأ

الجزء أ: التعاريف

المادة ١/٣

التعاريف

لغايات هذا الفصل:

١. "القيمة المقدرة" تعني القيمة المحددة بمقتضى المواد ١ وحتى ٨ والمادة ١٥ والملاحظات التفسيرية التابعة لها من اتفاق التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية، التي تم تعديلها لاستثناء أي تكاليف أو نفقات أو المصاريف الناتجة عن النقل والتأمين والخدمات ذات العلاقة بالمشحن الدولي للبضائع من دولة التصدير إلى مكان الاستيراد،

٢. "السلع أو المواد المعقمة" تعني السلع أو المواد القابلة للتبادل لأغراض تجارية والتي تنطبق خصائصها بشكل أساسي،

٣. "الأصول المحاسبية المتعارف عليها" تعني الإجماع المعترف به أو الدعم الرسمي الكبير في أراضي أحد الطرفين بالنسبة لتدوين الموائد والمصاريف والتكاليف والموجودات والالتزامات والإصاح عن المعلومات وتحضير البيانات المالية. ويمكن أن تتضمن هذه المعايير إرشادات واسعة للتطبيق العام بالإضافة إلى معايير وممارسات وإجراءات مفصلة،

مكرر من الأصل

٤. 'السلع التي تم الحصول عليها بالكامل في أراضي أحد الطرفين أو كليهما' تعني السلع التالية:

- السلع التمدينية المستخرجة هناك،
- سلع الخضار، مثل السلع المعروفة في النظام المنسق، التي حصدت هناك،
- الحيوانات الحية الوليدة والجاري تربيتها هناك،
- السلع التي حصل عليها من الصيد أو وضع الافخاخ أو اصطياد الأسماك أو البيئة المائية التي تتم هناك،
- السلع (السلك، أسماك قشرية والمخلوقات المائية الأخرى)، والتي تم اصطيادها من البحر باستخدام سفن مسجلة أو مقيدة في الطرف الذي ترفع علمه،
- السلع المنتجة حصرياً من السلع المشار إليها في المادة ٤/١/٣ (هـ) في مصانع على متن سفن مسجلة أو مقيدة في الطرف الذي ترفع علمه،
- منتجات مستخرجة من قبل طرف أو شخص لدى هذا الطرف من التربة البحرية أو من التربة خارج مياهها البحرية بشرط أن يكون لها وحدها حق تشغيل تلك التربة، أو
- النفايات والخردوات الناتجة عن:

- عمليات الإنتاج هناك، أو
- السلع المستخدمة التي تم جمعها هناك، شريطة أن تكون هذه السلع صالحة فقط لاستعادة المواد الخام،

٥. 'السلع المنتجة بشكل كامل في أراضي أحد الطرفين أو كليهما' تعني السلع التي تم إنتاجها حصراً من السلع المشار إليها في المادة ٤/١/٣ أو من مشتقاتها، في أي مرحلة من مراحل الإنتاج.

٦. 'النظام المنسق' يعني نظام وصف وتصنيف السلع،

٧. 'العناصر الحيادية' تعني السلعة المستخدمة في إنتاج أو اختبار أو فحص السلعة والتي لا تعتبر حصراً أساسياً في السلعة أو العناصر المستخدمة في صيانة المباني أو تشغيل المعدات المرتبطة بإنتاج السلعة، وتشمل:

- الوقود والطاقة،
- المعدات، الأصباغ والوقالب،
- قطع الغيار والمواد المستخدمة في صيانة المعدات والأبنية،

- مليقات والشحوم ومواد التركيب والمواد الأخرى المستخدمة في الإنتاج أو المواد المستخدمة في تشغيل المعدات والأبنية،
- الكفوف والنظارات والأحذية والأبسة ومعدات وموارد الحماية،
- المعدات والأجهزة والموارد المستخدمة في اختبار أو فحص السلع،
- المواد المساعدة والمذيبات، و
- أي مواد أخرى لا يتم دمجها في السلعة والتي يمكن إثبات أن استخدامها كان ضروريا لإنتاج السلعة.

٨. 'المادة' تعني السلعة المستخدمة في إنتاج سلعة أخرى،
٩. 'مواد من غير المنشأ' تعني المواد التي لا تتفق ومتطلبات هذا الفصل،
١٠. 'المعاملة التفضيلية' تعني نسبة الرسم الجمركي واللفقات الأخرى التي لها معاملة وأثر مماثل بمقتضى المادة ٢/٢ والذي تسري على السلع ذات المنشأ وفقاً لهذا الاتفاق،
١١. 'المنتج' تعني للشخص الذي يقوم بعملية الإنبات، التتمية، التمدين، الحصاد، صيد الأسماك، وضع الافخاخ، الصيد، التصنيع، تجميع أو تفكيك السلع، و
١٢. 'الإنتاج' تعني الإنبات، الإماء، تمدين، حصاد، صيد الأسماك، وضع الافخاخ، الصيد، التصنيع، 'الإنتاج'، تجميع أو تفكيك السلعة، و
١٣. 'مستخدم' تعني الاستخدام أو الاستهلاك في إنتاج السلع.

الجزء ب: تحديد المنشأ

المادة ٢/٣

معايير المنشأ

لأغراض تطبيق هذا الاتفاق، 'السلعة ذات المنشأ' تعني السلعة التي تطبق عليها أحكام المادة (١٢/٣) وأي

مما يلي:

- أ. تم الحصول عليها بالكامل في أراضي أي من الطرفين، أو
- ب. أنتجت بالكامل في أراضي أي من الطرفين أو كليهما، أو
- ج. بالنسبة للسلع:

١.

غير الخاضعة للمادة ٣/٣، تحقق قيمة المحتوى المحلي ويحد أدنى ٣٥%، يتم احتسابها باستخدام الأسلوب التالي:

$$LVC = AV - VNM \times 100$$

AV

حيث أن:

LVC = قيمة المحتوى المحلي معبراً عنها بنسبة مئوية؛

AV = القيمة المقدرة؛ و

VNM = قيمة المواد من غير المنشأ التي تم الحصول عليها وتم استخدامها من قبل المنتج في عملية إنتاج السلعة.

٢. الخاضعة للمادة ٣/٣، يجب أن تحقق الشروط الواردة في المادة ٣/٣.

مكتبة من الأصل

المادة ٣/٣

منتجات الأقمشة والأكسية

١. القاعدة العامة

لا يعتبر أي منتج من الأقمشة أو الأكسية أنه بالكامل من إتمام أو إنتاج أو صنع أحد الطرفين أو أنه سلعة تجارية جديدة أو مختلفة تم إتمامها أو إنتاجها أو صنعها في أحد الطرفين إلا في الحالات التالية:

أ. تم الحصول على المنتج أو تم إنتاجه بالكامل لدى أحد الطرفين،

ب. إذا كان المنتج غزلاً أو خيطاً أو جدلة أو قبطاناً أو حبلاً أو كبلأ أو ضفيرة، وكانت

١. أليافها المقومة الثابتة مشغولة لدى ذلك الطرف، أو

٢. شعيراتها المستمرة مبنوثة لدى ذلك الطرف.

ج. إذا كان المنتج نسجاً، بما في ذلك الأسجة المصنفة تحت الفصل ٥٩ من النظام المنسق، وكانت مقومات النسيج من الألياف أو الشعيرات أو الخيوط قد جرى غزلها أو تصنيعها أو تخميلها أو تليدها أو تشبيكها أو تحويلها بأي طريقة أخرى لصنع النسيج في ذلك الطرف، أو

د. إذا كان المنتج أي منتج آخر من الأسجة أو الأكسية تم تجميعه بالكامل في ذلك الطرف من القطع المكونة له.

٢. قواعد خاصة:

أ. على الرغم مما ورد في المادة ١/٣/٣ (د) وباستثناء ما ورد في المادتين ٢/٣/٣ (ج) و ٢/٣/٣ (د) يجوز تطبيق هذا الاتفاق على سلعة مصنفة تحت أحد العناوين أو العناوين الفرعية التالية والواردة في النظام المنسق بمقتضى المادة ١/٣/٣ (أ) أو ١/٣/٣ (ب) أو ١/٣/٣ (ج) وكما هو مناسب: ٥٦٠٩، ٥٨٠٧، ٥٨١١، ٥٨١٠، ٥٨٠٩، ٦٢٠٩، ٦٢١٣، ٦٢١٤، ٦٣٠١، ٦٣٠٢، ٦٣٠٤، ٦٣٠٥، ٦٣٠٦، ٦٣٠٧، ٦٣٠٨، أو ٩٤٠٤.

ب. على الرغم مما ورد في المادة ١/٣/٣ (د) وباستثناء ما ورد في المادتين ٢/٣/٣ (ج) و ٢/٣/٣ (د)، يطبق هذا الاتفاق على منتجات المنسوجات أو الأكسية المنسوجة، إلى الشكل المطلوب، لدى أحد الطرفين.

ج. على الرغم مما ورد في مع مراعاة أحكام المادة ١/٣/٣ (د)، يطبق هذا الاتفاق على السلع المصنفة في النظام المنسق تحت البند ١١١٧، ١٠، ٦٢١٣، ٠٠، ٦٢١٤، ٠٠، ٦٣٠٢، ٢٢، ٦٣٠٢، ٢٩، ٦٣٠٢، ٥٢، ٦٣٠٢، ٥٣، ٦٣٠٢، ٥٩، ٦٣٠٢، ٩٢، ٦٣٠٢، ٩٣، ٦٣٠٢، ٩٩، ٦٣٠٢، ٩٩، ٦٣٠٣، ٩٢، ٦٣٠٣، ٩٩، ٦٣٠٤، ١٩، ٦٣٠٤، ٩٣، ٦٣٠٤، ٩٩، ٦٣٠٤، ٩٥، أو ٩٤٠٤، ٩٥، باستثناء السلع المصنفة تحت بند تتعلق بالقطن والصوف أو تلك التي تشمل خيوط الألياف تحتوي على (١٦%) أو أكثر بالوزن من القطن، إذا كان النسيج في السلعة مصبوغاً ومطبوغاً أيضاً، عندما يكون هذا الصبغ والطبع مصحوباً بالثنتين أو أكثر من عمليات التشغيل التالية: القصر، الانكماش، الدك، الترغيب، التقسية الدائمة، التثقيب، التشكيل الدائم الدافئ، أو التجميد.

د. على الرغم مما ورد في مع مراعاة أحكام المادة ١/٣/٣ (ج)، يطبق هذا الاتفاق على الأقمشة المصنفة تحت النظام المنسق على أنها حرير أو قطن أو ألياف صناعية أو ألياف نباتية إذا كان القماش مصبوغاً ومطبوغاً أيضاً في بلد أحد الطرفين وإذا كان تليده هذا الصبغ والطبع مصحوباً بالثنتين أو أكثر من عمليات التشغيل التالية: القصر، الانكماش، الدك، الترغيب، التقسية الدائمة، التثقيب، التشكيل الدائم الدافئ، أو التجميد.

المادة ٤/٣

قيمة المواد

تتكون قيمة المادة المستخدمة في إنتاج السلعة لدى أحد الطرفين من الكلفة والتأمين والشحن والتي تحدد بموجب المادة (٧) من اتفاقية التعريفات الجمركية لمنظمة التجارة العالمية، وإذا كانت القيمة غير معروفة أو يصعب تحديدها، تكون هذه القيمة هي عبارة عن أول سعر علم به المصنع المدفوع مقابل هذه المواد لدى الطرف.

مكرر من الأصل

المادة ٥/٣
العمليات الطفيلة

تعتبر العمليات التالية عمليات طفيلة لا تكسب السلعة صفة المنشأ بمجرد:

- التغليف بلماء أو مادة أخرى بشكل لا يؤثر جوهرياً على خصائص السلعة،
- عمليات الحفظ لضمان بقاء السلعة بحالة جيدة خلال النقل والتخزين،
- فك وتجميع الرزم،
- التفصيل، للتنظيف، إزالة الغبار، الأكسدة، التزييت، الطلاء أو تغطيات أخرى،
- كي أو كيس الأكسدة،
- عمليات الطلاء والتلميع البسيطة،
- تقشير، تبيض جزئي أو كلي، تنميع وصلل الحبوب والأرز،
- عمليات تلوين السكر أو تشكيل قطع السكر،
- تقشير وإزالة اللواة من الفاكهة والمكسرات والخضار،
- السن، الطحن البسيط، أو التقطيع البسيط،
- الغزلة، التوسيع، الفرز، للتصنيف، الترتيب، المطابقة، (بما في ذلك إعداد مجموعات من المواد،
- التعبئة البسيطة في الزجاجات والمبوات والقوارير والأكياس والعلب والصناديق والتثبيت على بطاقات أو لوائح وجميع العمليات الأخرى للتعبئة البسيطة،

- تثبيت أو طباعة العلامات والملصقات والشمعات وغيرها من الإشارات المميزة على السلع أو أغلفتها،
- الخلط البسيط للسلع سواء كانت من أنواع مختلفة أم لا،
- التجميع البسيط لأجزاء السلع لتشكيل مادة كاملة أو تفكيك المنتجات إلى أجزاء،
- اتحاد صليتان أو أكثر من تلك المحددة في المواد ٥/٣ (أ) - (ن)، أو
- ذبح الحيوانات.

المادة ٦/٣
التراكم

- لأغراض تحديد إذا كانت السلعة هي سلعة لها صفة منشأ لدى الطرف الآخر، يجب أن يعتبر أي طرف أن أي إنتاج في أرضه أنه إنتاج في أراضي الطرف الآخر، وذلك عندما تكون السلعة منتجة في أرض أو أراضي أحد أو كلا الطرفين.
- يشمل إنتاج أحد الطرفين الإنتاج في مراحله المختلفة الذي يقوم به منتج أو أكثر في أرضه.
- يدرس للطرفان تطبيق مفهوم التراكم التطري بين أطراف هذا الاتفاق وأطراف أخرى إذا ما كان هناك اتفاق تجارة حرة بين كل من الطرفين والطرف الآخر ذي العلاقة.

المادة ٧/٣
التتابع (الإكسسوارات) وقطع الغيار والمعدات

يقوم كل طرف بالأخذ بعين الاعتبار التتابع أو قطع الغيار أو المعدات المرسلة والتي تكون عادة مصاحبة للسلعة لاحتساب قيمة المحتوى المحلي للسلعة، سواء كمود لها صفة المنشأ أو مواد ليس لها صفة المنشأ حسب مقتضى الحال.

مكتبة من الأصل

المادة ٨/٣
السلع والمواد المقيمة

١. يعتمد كل طرف في تحديد ما إذا كانت السلع أو المواد المقيمة هي سلع لها صفة المنشأ من خلال الفصل الفيزيائي لكل سلعة أو مادة أو من خلال استخدام أسلوب إدارة المخزون مثل مبدأ وضع معدلات ومبدأ ما يرد أخيراً يخرج أولاً ومبدأ ما يرد أولاً يخرج أولاً المتعارف عليها في المعايير المحاسبية العامة لدى الطرف الذي تم فيه الإنتاج أو التي يقبلها الطرف الذي تم فيه الإنتاج.
٢. يضمن كل طرف استمرار استخدام أسلوب إدارة المخزون الذي تم اختياره بموجب المادة (١/٨/٣) على سلع أو مواد مقيمة معينة خلال السنة المالية الخاصة بالشخص الذي اختار أسلوب إدارة المخزون.

المادة ٩/٣
مواد التعبئة والحاويات للبيع بالتجزئة

يقوم كل طرف بالأخذ بعين الاعتبار قيمة مواد التعبئة والحاويات التي عُثرت السلعة فيها لاحتساب قيمة المحتوى المحلي للسلعة، سواء كموايد لها صفة المنشأ أو مواد ليس لها صفة المنشأ حسب مقتضى الحال.

المادة ١٠/٣
مواد الحزم وحاويات الشحن

يضمن كل طرف بأن مواد الحزم والحاويات التي تم حزم السلع فيها للشحن أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد ما إذا استوفت السلعة متطلبات قيمة المحتوى المحلي.

المادة ١١/٣
المواد غير المباشرة

يقوم كل طرف بمعاملة المادة غير المباشرة كمادة لها صفة المنشأ بغض النظر عن مكان إنتاجها، وتعتبر قيمتها هي القيمة المسجلة في سجلات المحاسبة الخاصة بمنتج السلعة.

المادة ١٢/٣
النقل المباشر

يُعتبر نقل السلعة مباشر إذا كانت السلعة قد:

- أ. تم نقلها مباشرة من أراضي طرف إلى أراضي الطرف الآخر،
 - ب. تم نقلها عبر أراضي دولة أو أكثر غير طرف، شريطة أن تكون السلع:
 ١. لم تخضع لعمليات غير عمليات الحزم، التعبئة، التفريغ، إعادة التحميل أو عمليات حفظها بحالة جيدة في أراضي أي دولة غير طرف، و
 ٢. لم يتم المتاجرة فيها في أراضي أي دولة غير طرف، و
 ٣. الفواتير وبوالص الشحن التي تبين أن السلعة قد شحنت من طرف وأن الطرف الآخر هو الوجهة الأخيرة لها.
- الجزء ج: المعلومات الداعمة والإثبات
- المادة ١٣/٣
شهادة المنشأ
١. يجب أن تدعم السلع المؤهلة للمعاملة التفضيلية بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في الطرف المُصدِّر وأن تُبلَّغ إلى الطرف الآخر.
 ٢. يجب أن تشمل شهادة المنشأ الحد الأدنى من البيانات المحددة في الملحق ١/٣.
 ٣. تبقى شهادة المنشأ سارية المفعول لمدة اثني عشر شهراً من تاريخ الإصدار ويجب أن تقدم خلال هذه المدة إلى السلطات الجمركية لدى الطرف المستورد.
 ٤. يجب أن يقوم كل طرف بإشعار الطرف الآخر بأسماء وعناوين موظفيه المخولين بإصدار شهادة المنشأ ون يوفّر حوله عن التوقييع والاختتام الرسمية التي يستخدمها من هؤلاء الموظفين الرسميين.
 ٥. يجب إشعار الطرف الآخر بأي تغيير في الأسماء، العناوين، التوقييع أو الاختتام الرسمية المشار إليها في المادة (٤/١٣/٣) وعلى وجه السرعة.
 ٦. يجب إتمام شهادة المنشأ الخاصة بسلعة لها صفة المنشأ باللغة الانجليزية.

مكرر من الأصل

٧. يجب على كل طرف:

أ. الطلب من المصدر الموجود في أراضيه إتمام وتوقيع طلب للحصول على شهادة منشأ لأي سلعة يطلب المستورد بأن تتمتع بمعاملة تفضيلية للتعريف في حال استيراد السلعة إلى دلفل أراضي الطرف الآخر، أو

ب. السماح للمصدر الموجود في أراضيه والذي لا ينتج السلعة إتمام وتوقيع طلب الحصول على شهادة منشأ على أساس:

١. معرفته بأن السلعة تتمتع بالمتطلبات الضرورية لاعتبارها سلعة لها صفة المنشأ؛

٢. اعتماده المنطقي على بيان المنتج المكتوب بأن السلعة تتمتع بالمتطلبات الضرورية لاعتبارها سلعة لها صفة المنشأ؛

٨. يضمن كل طرف بأن شهادة المنشأ التي تم إصدارها من قبل السلطات المختصة لديه صالحة لشحن السلعة لمرة واحدة إلى أراضي الطرف الآخر.

المادة ١٤/٣

طلب المعاملة التفضيلية

١. على الطرف المستورد منح المعاملة التفضيلية للسلع المستوردة إلى أراضيه من الطرف الآخر شريطة قيام المستورد المطالب بالمعاملة التفضيلية للتعريف:

أ. حيازة شهادة المنشأ الأصلية أو نسخة مصدقة عنها، و

ب. تقديم شهادة المنشأ الأصلية أو نسخة مصدقة عنها إذا طلب منه الطرف المستورد ذلك.

٢. عند استخدام نسخة مصدقة عن شهادة المنشأ، يجب أن تكون هذه النسخة مصدقة من السلطات المختصة في الطرف المصدر على أنها صورة طبق الأصل وصحيحة وأن تحمل تاريخ التصديق وتوقيع الموظفين المصادقين عليها واسم وختم السلطات المختصة.

٣. يجوز للطرف المستورد أن يطلب، بالإضافة إلى الشروط الواردة في المادة ١٤/٣، من المستورد الذي يطلب بمعاملة تفضيلية للتعريف أن يقدم تضرعاً خطياً أن السلعة تتمتع بالمتطلبات الضرورية لإعتمادها سلعة لها صفة المنشأ، بمقتضى القانون والإجراءات المحلية في الطرف المستورد.

٤. يمنح الطرف المستورد المعاملة التفضيلية للتعريف على السلع المستوردة بعد تاريخ سريان هذا الاتفاق حتى ولو لم يتم استيفاء الشروط الواردة في المادة ١٤/٣ عند الاستيراد، إذا:

أ. تم دفع مبلغ يعادل قيمة الرسوم الجمركية الواجب دفعها عند الاستيراد،

ب. أثار المستورد عند استيراد السلع أنه سيقيم طلب المعاملة التفضيلية للتعريف في وقت لاحق، و

ج. يتم تقديم طلب المعاملة التفضيلية للتعريف بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب المادة ١٤/٣ خلال سبعة أيام من تاريخ دفع المبلغ المشار إليه في المادة ١٤/٣ (أ)، أو خلال مدة أطول وفقاً للقوانين المحلية السارية في الطرف المستورد مع مراعاة القوانين والممارسات المحلية في الطرف المستورد.

عند تحقيق الشروط الواردة في هذه الفقرة يجب على شخص مستورد أن يرد الفرق بين الرسوم والنفقات الجمركية التفضيلية والرسوم والنفقات غير التفضيلية إلى مستورد.

المادة ١٥/٣

الالتزامات المتعلقة بالاستيراد

١. يمنح كل طرف معاملة تفضيلية بمقتضى هذا الاتفاق لأي طلب يقدم بموجب هذا الجزء باستثناء الحالة التي يملك فيها هذا الطرف معلومات تشير إلى أن الطلب غير صحيح.

٢. يجوز لأي طرف رفض منح المعاملة التفضيلية بمقتضى هذا الاتفاق إلى سلعة مستوردة إذا فشل المستورد في مراعاة المتطلبات المشار إليها في هذا الفصل.

٣. إذا رفض أي طرف طلب المعاملة التفضيلية بمقتضى هذا الاتفاق يجب أن يقوم بإصدار تقرير مكتوب خلال ثلاثون يوماً من تاريخ الرفض يشمل ما توصل إليه من حقائق والأساس القانوني لذلك.

المادة ١٦/٣

الإعطاء من متطلب شهادة المنشأ

أ. ان يطلب الطرف المستورد شهادة منشأ من المستوردين لـ:

أ. استيراد شحنة من السلع لا تتجاوز قيمتها الجمركية الإجمالية ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها، أو
ب. استيراد سلعة إلى أراضيه وتنازل الطرف المستورد عن طلب شهادة منشأ بخصوصها.

مكتوب من الأصل

المادة ١٧/٣

حفظ إثبات المنشأ والوثائق المؤيدة

يجوز لكل طرف أن يطلب من المستوردين الحفاظ على السجلات المتعلقة باستيراد سلعة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستيراد وله أن يطلب من المستورد تقديم السجلات الضرورية لإثبات أن السلعة تتمتع بالمتطلبات الضرورية لاعتبارها سلعة لها صلة المنشأ بما في ذلك السجلات التي تتعلق بـ:

أ. شراء وتكلفة وقيمة والدفع مقابل السلعة،

ب. شراء وتكلفة وقيمة والدفع مقابل جميع المواد بما في ذلك المواد غير المباشرة المستخدمة في إنتاج السلعة، و

ج. إنتاج السلعة بالشكل الذي تُصنَّع فيه.

المادة ١٨/٣

التعاون في التحقق من صحة شهادات المنشأ

١. يجوز للطرف المستورد الطلب من السلطات المختصة بالتصديق في الطرف المصدر مساعدته في التأكد من:

أ. صحة شهادة المنشأ الصادرة عن الطرف المصدر و/أو

ب. دقة أي معلومات واردة في شهادة المنشأ الصادرة عن الطرف المصدر.

٢. لجهات المادة (١/١٨/٣)، تلتزم إدارة الجمارك في الطرف المستورد بتزويد السلطات المختصة بالتصديق في الطرف المصدر بما يلي:

أ. أسباب طلب هذه المساعدة،

ب. شهادة المنشأ أو نسخة عنها، و

ج. أية معلومات ومستندات ضرورية لأغراض هذه المساعدة.

يجري لتأكيد الوارد في هذه المادة من قبل السلطات المختصة بالتصديق في البلد المصدر.

المادة ١٩/٣

الإثبات

١. يجوز للطرف القيام بالإثبات باستخدام أي من الأساليب التالية لأغراض تحديد تمتع السلعة المستوردة إلى أراضي من أراضي الطرف الآخر بالمتطلبات الضرورية لاعتبارها سلعة لها صلة المنشأ:

أ. طلبات للحصول على المعلومات من المستورد،

ب. طلبات مكتوبة للحصول على المعلومات من المصدر أو المنتج في أراضي الطرف الآخر من خلال السلطات الجمركية في الطرف المصدر،

ج. زيارات إلى محل المصدر أو المنتج في أراضي الطرف الآخر بعد الحصول على موافقتهم ووفقاً لأية إجراءات يقوم الطرفان بتبنيها بالنسبة لهذا الإثبات، أو

د. أية إجراءات أخرى قد يتفق عليها الطرفين.

٢. يجب أن يقدم الطرف الذي يقوم بعملية الإثبات إلى المصدر أو المنتج الذي تخضع سلعته لهذه العملية قرار خطي حول توافر المتطلبات الواجب توافرها في السلعة حتى تعتبر سلعة لها صلة المنشأ بما في ذلك ما تم التوصل إليه من حقائق والأساس القانوني لهذا القرار.

٣. عندما تشير عمليات الإثبات التي يقوم بها طرف إلى قيام المصدر أو المنتج بتقديم بيانات غير صحيحة أو غير معززة بأن سلعة لها صلة المنشأ، يجوز لهذا الطرف الامتناع عن منح المعاملة التفضيلية للتعريف للسلع المماثلة المصدرة أو المنتجة من قبل نفس المصدر أو المنتج حتى يبين هذا المصدر أو المنتج تأييده لتوابع المنشأ الواردة في هذا الفصل.

٤. يؤكد كل طرف أنه عندما يقرر أن سلعة معينة مستوردة إلى أراضي لا تتوافر فيها المتطلبات الواجب توافرها في السلعة حتى تعتبر سلعة لها صلة المنشأ على أساس تصنيف التعريف أو القيمة المطبقة في الطرف لمادة أو أكثر من المواد المستخدمة في إنتاج السلعة، والتي تختلف عن تصنيف التعريف أو القيمة المطبقة على المواد من قبل الطرف الذي يتم تصدير السلع من أراضيها، فإن قراره أن يصبح نافذاً حتى يقوم بإشعار مستورد السلعة، والشخص الذي أعد ووقع شهادة المنشأ خطأً بالقرار.

مكتبة من الأصل

٥. إذا رفض طرف ملح المعاملة التفضيلية للتعريف إلى سلعة ما بمقتضى قرار صدر بموجب المادة (٤/١٩/٣) يتوجب عليه أن يوجّل تاريخ سريان رفض ملح السلعة المعاملة التفضيلية للتعريف للفترة لا تتجاوز التسعون يوماً، في حال بيّن المستورد للبضائع أو الشخص الذي أعدّ ووقع شهادة المنشأ للسلعة أنه اعتمد وبحسن نية على تصنيف التعريف أو القيمة المطبقة لهذه المواد من قبل إدارة الجمارك في الطرف الذي يتم تصدير السلعة من أراضيه.

المادة ٢٠/٣

خدمة التنبيد المسبق

١. يجب أن يقوم الطرف المستورد بإصدار التنبيد المسبق خطياً إلى الشخص المشار إليه في المادة (١/٢/٢٠/٣) فيما يتعلق بتصنيف التعريف لسلعة بمقتضى هذا الاتفاق، قبل استيراد هذه السلعة إلى أراضيه.

٢. يجب على كل طرف تبني أو وضع إجراءات لإصدار التنبيد المسبق والتي:

أ. تفيد بأن للمستورد في أراضيه، أو مصدر أو منتج في أراضي الطرف الآخر، أو وكلائهم، إصدار مثل هذا الحكم قبل الاستيراد قيد البحث،

ب. تشمل وصف دقيق للمعلومات المطلوبة في عند النظر بطلب التنبيد المسبق، و

ج. تفيد بأن خدمة التنبيد المسبق يجب أن تستند على الحقائق والظروف التي يبليها الشخص طالب التنبيد.

٣. يجب أن يضمن كل طرف:

أ. جواز طلب سلطاته الجمركية في أي وقت، خلال مرحلة تقييم طلب التنبيد المسبق، معلومات إضافية ضرورية لتقييم الطلب،

ب. إصدار سلطاته الجمركية التنبيد المسبق بالسرعة الممكنة، وخلال مائة وعشرون يوماً من الحصول على جميع المعلومات الضرورية، و

ج. تقديم سلطاته الجمركية، عند طلب الشخص طالب التنبيد المسبق، تفسير كامل حول أسباب التنبيد.

٤. مع الأخذ بأحكام المادة (٥/٢٠/٣)، يضمن كل طرف أن التنبيد المسبق الصادر عن سلطاته الجمركية يكون ساري المفعول سواء بتاريخ إصدار الحكم أو بالتاريخ /التاريخ الواردة في التنبيد المسبق. ويتم تطبيق المعاملة الواردة في التنبيد المسبق على الواردات بغض النظر عن هوية المستورد أو المصدر أو المنتج شريطة أن تكون حقائق وظروف المواد متماثلة في جميع التواحي المادية.

٥. يجوز لأي طرف تعديل أو مسح التنبيد المسبق الصادر عن سلطاته الجمركية عندما تقرر:

أ. بأن التنبيد المسبق مبني على خطأ في الحقائق أو القانون، أو

ب. وجود تعديل إما في القانون (وإن يكون هذا التعديل في القانون منسجم مع هذا الاتفاق) أو الحقائق المادية أو الظروف التي تم تأسيس التنبيد المسبق عليها.

يشعر الطرف الذي صدر عنه التنبيد المسبق الشخص الذي قدم طلب لإجراء مثل هذا التعديل أو المسح، ويجوز للطرف الذي صدر عنه هذا الحكم تأجيل تاريخ سريان مثل هذا التعديل أو المسح لمدة لا تقل عن ستون يوماً إذا كان الشخص الذي صدر عنه هذا الحكم قد اعتمد بحسن نية على التنبيد المسبق.

الجزء (د) : المشاورات والتعديلات والتطبيق

المادة ٢١/٣

المشاورات والتعديلات والتطبيق

١. يجب على الطرفين التشاور والتعاون لضمان تطبيق هذا الفصل بشكل فعال ومتناسق.

٢. يجب على الأطراف التشاور وفقاً لأحكام المادة ١/٨ لمناقشة أي تعديلات ضرورية لهذا الفصل والملحق (١/٣)، مع مراعاة التطورات في التقنية (تكنولوجيا) وعمليات الإنتاج والأمور الأخرى ذات العلاقة.

٣. لغايات هذا الفصل:

أ. يعتبر النظام المنسق الأساس في تصنيف التعريف؛

ب. يجب تسجيل وحفظ أي تكلفة أو قيمة مشار إليها في هذا الفصل بموجب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المطبقة في أراضي الطرف الذي يتم إنتاج السلعة فيه.

مكتبة من الأصل

الفصل ٤

التجارة في الخدمات

المادة ١/٤

النطاق والشمول

يطبق هذا الفصل على الإجراءات التي يتخذها الطرفان التي تؤثر على تجارة الخدمات فيما بينهما.

المادة ٢/٤

النفاذ إلى الأسواق

١. فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق من خلال أنماط التوريد المحددة في المادة ٢/١ (أ)-(د) من اتفاقية الجاتس، يمنح كل طرف للخدمات ولموردي الخدمات من الطرف الآخر معاملة لا تقل رعاية عن تلك المعاملة الملتصقة عليها بمقتضى الأحكام والقيود والشروط المتفق عليها و المدرجة في جدول الالتزامات المحددة^٣.

٢. وبالنسبة للقطاعات التي يتم فيها تقديم التزامات للنفاذ إلى الأسواق، فإنه لا يجوز لأي طرف الإبقاء أو اعتماد أي من الإجراءات المحددة في المادة ٢/١٦ (أ)-(و) من اتفاقية الجاتس سواء على أساس جزء من إقليمه أو في كامل أراضيه، ما لم ينص على خلاف ذلك في جدول التزاماته المحددة.

المادة ٣/٤

المعاملة الوطنية

١. بالنسبة للقطاعات المدرجة في جدول الالتزامات المحددة لكل من طرفي هذا الاتفاق وطبقاً للشروط والمتطلبات المبينة في الجدول، يتعين على كل طرف أن يمنح للخدمات ولموردي الخدمات من الطرف الآخر، معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي يقدمها لممثليها من الخدمات وموردي الخدمات لديه، وذلك فيما يتعلق بجميع الإجراءات التي تؤثر على توريد الخدمات^٤.

٢. إذا لزم أي طرف بتعديل النفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بتوريد خدمة ما من خلال نمط التوريد المشار إليه في الفقرة الفرعية ٢ (أ) من المادة ١ من اتفاقية الجاتس وإذا كانت حركة رؤوس الأموال عبر الحدود جزءاً مهماً من الخدمة ذاتها، فإن ذلك الطرف يلتزم بالتسليم بالسماح بحركة رؤس المال هذه. وإذا لزم أي طرف بتعديل النفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بتوريد خدمة ما من خلال نمط التوريد المشار إليه في الفقرة الفرعية ٢ (ج) من المادة (١) من اتفاقية الجاتس، فإنه يلتزم بالتسليم بالسماح بتحويلات رؤس المال ذات العلاقة إلى لبلده.

٤. لا يجوز لتفسير الالتزامات المحددة التي تقع في نطاق هذه المادة على أنها تفرض على أي طرف التعرض عن أي تكاليف سببي الواقع لفئة محددة الأجنبية للخدمات أو لموردي الخدمات ذوي العلاقة.

٢. يمكن لأي طرف أن يستوفي مطلب المادة ١/٣/٤ من خلال منح الخدمات وموردي الخدمات في الطرف الآخر اما رعاية مماثلة رسمياً أو معاملة مختلفة رسمياً عن تلك الرعاية التي يمنحها لخدماته المماثلة أو لموردي الخدمات المماثلين.

٣. تعتبر المعاملة المماثلة رسمياً أو المعاملة المختلفة رسمياً لكل رعاية إذا غُذت شروط التتالاس لصالح خدمات أو موردي خدمات أي طرف مقارنة بما يمثلها من الخدمات المماثلة أو موردي الخدمات المماثلين في الطرف الآخر.

المادة ٤/٤

تضمين أحكام من اتفاقية الجاتس^٥

١. يتم تضمين الأحكام التالية من اتفاقية الجاتس إلى هذا الفصل بعد إجراء التعديلات اللازمة بحيث تعتبر هذه الأحكام جزءاً منه:

١. المواد ١/٢- (٣) و ١ و ١٤ (أ) - (د)

ب. الفقرات ١ و ٢ و ٤ من الملحق المتعلق بانتقال الأشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات، وملحق الخدمات المالية، والفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٦ من الملحق المتعلق بخدمات النقل الجوي، والفقرات ١-٥ من الملحق المتعلق بالاتصالات.

٢. يتم تضمين المادة ٢٨ من اتفاقية الجاتس إلى هذا الفصل بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها، كما لو إنها جزءاً منه، باستثناء الفقرة الفرعية (ك) من المادة ٢٨ من اتفاقية الجاتس التي اتفق الطرفين على تضمينها بعد تعديلها بالشكل التالي:

"الشخص الطبيعي في الطرف يعني، الشخص الطبيعي المقيم في أراضي الطرف أو في مكان آخر والذي يعتبر بموجب قانون ذلك الطرف:

أ. مواطناً في ذلك الطرف، أو

ب. يتمتع بحق الإقامة الدائمة في ذلك الطرف^٦.

٥ - ليس في هذا الفصل ما يشكل التزاماً على أي طرف بالمادة ٢ من اتفاقية الجاتس.
- ليس في هذا الفصل ما يتطلب من أي طرف اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية أو مجلس أو لجنة أو هيئة أو مؤتمر وزاري في منظمة التجارة العالمية.

مكرر من الأصل

٣. لغايات تضمين نصوص اتفاقية الجاتس الوارد ذكرها في المادة ١/٤/٤ والمادة ٢/٤/٤ من هذا الاتفاق، تعني أي إشارة إلى المصطلحات التالية من اتفاقية الجاتس ما يلي:

- أ. مصطلح "عضو" يعني "طرف"؛
- ب. مصطلح "أعضاء" أو "دول" يعني "طرفين"؛
- ج. مصطلح "المادة ٣" يعني المادة ١٤/٤ في هذا الاتفاق؛
- د. مصطلح "المادة ٨" يعني المادة ١٠/٤ في هذا الاتفاق؛
- هـ. مصطلح "المادة ١٦" يعني المادة ٢/٤ في هذا الاتفاق؛ و
- و. مصطلح "المادة ١٧" يعني المادة ٣/٤ في هذا الاتفاق.

٤. يتوجب على الطرفين إعادة النظر في معالجة مواضيع إجراءات الحماية والدعم والتنظيم المحلي في إطار التطورات في منظمة التجارة العالمية بما في ذلك نتائج المفاوضات حول تعليمات إجراءات التنظيم المحلي وفقاً للمادة (٤) من اتفاقية الجاتس. بناء على هذه التطورات، يتوجب على الطرفين إجراء مشاورات بهدف النظر في أي تعديل لهذا الاتفاق كما يقتضي الحال.

٥. ما لم يتم تعريفها في الالتزامات المحددة للطرفين فإن المصطلحات الواردة في هذه الجداول، والواردة أيضاً في جداول التزاماتهما المحددة في اتفاقية الجاتس، تُفسر وفقاً لاتفاقية الجاتس، وذلك بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها.

٦. تتضمن أي إشارة في هذا الفصل إلى أحكام اتفاقية الجاتس الهوامش في تلك الأحكام.

٧. تكون جميع الحالات لاتفاقية الجاتس في هذا الفصل إلى اتفاقية الجاتس النافذة من تاريخ سريان هذا الاتفاق.

المادة ٥/٤

جداول الالتزامات المحددة

١. يسجل كل طرف في جدول خاص به الالتزامات المحددة التي يلتزم بها بموجب المواد ٢/٤، ٣/٤، و٦/٤. فيما يتعلق بالقطاعات التي يتم الالتزام بها يحدد كل جدول ما يلي:

- أ. بلد وقيود وشروط النفاذ إلى الأسواق؛
- ب. شروط ومتطلبات المعاملة الوطنية؛
- ج. التعميدات المتعلقة بالالتزامات الإضافية؛
- د. الإطار الزمني لتنفيذ مثل هذه الالتزامات حيثما يكون ذلك مناسباً؛ و
- هـ. تاريخ بدء سريان مثل هذه الالتزامات.

٢. تدرج في العمود المتعلق بالمادة ٢/٤ الإجراءات التي تتعارض مع كل من المادة ٢/٤ والمادة ٣/٤، وفي هذه الحالة يعتبر هذا الإدراج شرطاً أو متطلباً للمادة (٣/٤) كذلك.

٣. أ. جدول الالتزامات المحددة الخاص بالأردن يدرج في الملحق ١/٤.

ب. جدول الالتزامات المحددة الخاص بسلطنة عمان يدرج في الملحق ٢/٤.

٤. لا يجوز لأي طرف تعديل أو تغيير جدول التزاماته المحددة إلا إذا كان ذلك وفقاً للمادة ٥/٥/٤.

٥. يجب على الطرفين عقد مشاورات، عند طلب أي طرف ذلك كتابة، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هذا الطلب للنظر في أي تغيير أو سحب للالتزام في جدول الالتزامات المحددة. يجب على الطرفين خلال هذه المشاورات أن يسمعا لضمان بقاء مستوى عام من الالتزامات ذات منافع متبادلة والذي لا يقل رعاية للتجارة عن المستوى القائم في جداول الالتزامات المحددة السابقة قبل هذه المشاورات. وتسري هذه التعديلات ابتداء من التواريخ التي يتفق عليها الطرفين.

المادة ٦/٤

الالتزامات الإضافية

للمطرفين التفاوض على التزامات متعلقة بالإجراءات التي تؤثر على تجارة الخدمات وغير الخاضعة للإدراج في جداول التنازلات بموجب المادة ٢/٤ أو المادة ٣/٤، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالمؤهلات أو المواصفات أو الترخيص. ويتم إدراج هذه الالتزامات في جدول الالتزامات المحددة لكل طرف.

المادة ٧/٤

الخدمات الجديدة

ينظر الطرفان خلال اجتماعات اللجنة المشتركة وفقاً للمادة ١/٨ بالطرق الممكنة لتحسين الالتزامات بإطار الخدمات الجديدة، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تطور هذه الخدمات في كل طرف.

هكذا من الأصل

المادة ٨/٤
الاعتراف

١. لإغراض تلبية المواصفات أو المعايير الخاصة بمنح التراخيص أو الإجازات أو الشهادات لموردي الخدمات، يجوز لأي طرف الاعتراف بالمؤهلات العلمية أو الخبرة المكتسبة، أو تلبية المتطلبات أو الاعتراف بالإجازات أو الشهادات التي يمنحها الطرف الآخر.

٢. يشجع الطرفان هيكتهما المختصة ذات العلاقة للدخول في مفاوضات حول الاعتراف بمؤهلات المهنيين و/أو إجراءات التسجيل بهدف تحقيق نتائج مبكرة.

المادة ٩/٤
قواعد التنظيم المحلي

١. يتم تضمين الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٦ من المادة ٦ من اتفاقية الجاتس في هذا الفصل بعد إجراء التعديلات اللازمة، بحيث تصبح هذه الأحكام كأنها جزء من الفصل.

٢. إلى حين أن يتم تضمين القواعد الواردة في المادة ٦ (٤) من اتفاقية الجاتس للقطاعات التي قدم فيها أي طرف التزامات محددة في جدول الالتزامات الخاص به، ومع مراعاة البنود أو القيود أو الشروط أو المتطلبات الواردة فيه، يجب على أي من الطرفين عدم تطبيق متطلبات الترخيص والمؤهلات والمقاييس الفنية التي تلغي أو تعطل هذه الالتزامات المحددة بطريقة:

أ. لا تحقق المعايير التالية:

١. أن يتم وضع المتطلبات والمواصفات المشار إليها في المادة ٢/٩/٤ بالاستناد لمعايير موضوعية وشاملة، مثل الكفاءة والقدرة على توريد الخدمة؛
٢. أن لا تشكل المتطلبات والمواصفات المشار إليها في المادة ٢/٩/٤ عبء أكبر مما يلزم لضمان جودة الخدمة؛
٣. في حالة إجراءات الترخيص، يجب أن لا تشكل إجراءات الترخيص المشار إليها في المادة (٢/٩/٤) قيداً على توريد الخدمة؛

ب. ولم يكن من المفهوم توقعها من ذلك الطرف لدى وضع الالتزامات المحددة في تلك القطاعات.

٣. عند تحديد امتثال أي طرف للالتزام الوارد في المادة ٢/٩/٤ يجب الأخذ بعين الاعتبار المواصفات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية ذات العلاقة المطبقة من قبل ذلك الطرف.

المادة ١٠/٤

الاحتكارات وموردي الخدمات الحصريين

١. يتم تضمين الفقرات ١ و ٢ و ٥ من المادة ٨ من اتفاقية الجاتس في هذا الفصل مع ما يلزم من تعديل، بحيث تصبح هذه الأحكام كأنها جزء من هذا الفصل.

٢. إذا كان لدى أي طرف سبب للاعتقاد أن مورد مختكر لخدمة ما في الطرف الآخر يتصرف بطريقة تتعارض مع الفقرات ١ و ٢ من المادة ٨ من اتفاقية الجاتس، فيجوز لهذا الطرف الطلب من الطرف الآخر الذي قام بتأسيس أو حفظ أو الترخيص لهذا المورد توفير معلومات محددة بشأن النشاطات ذات العلاقة.

المادة ١١/٤

مشتريات الحكومة

لا تنطبق أحكام المواد ٢/٤ و ٣/٤ على القوانين أو الأنظمة أو الشروط التي تحكم شراء الجهات الحكومية للخدمات التي تحصل عليها لأغراضها الحكومية وليس بهدف إعادة بيعها بشكل تجاري أو بهدف استخدامها في توريد الخدمات للبيع التجاري.

المادة ١٢/٤

المدفوعات والتحويلات

١. باستثناء الظروف المشار إليها في المادة ١٢/٤، لا يجوز لأي طرف فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية الخاصة بالمعاملات الجارية والمتعلقة بالتزاماتها المحددة.

٢. ليس في هذا الفصل ما يؤثر على حقوق والتزامات الطرفين بصفتها أعضاء في صندوق النقد الدولي بموجب مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي بما في ذلك إجراءات التحويل المتوافقة مع مواد هذه الاتفاقية، شريطة ألا يفرض أي طرف قيود على أية تحويلات لرأس المال بما يتعارض مع التزاماته المحددة بشأن هذه التحويلات، (إلا إذا تم النص على خلاف ذلك وفق المادة ١٣/٤ أو بناء على طلب من صندوق النقد الدولي).

(١) يقصد بتعبير "المنظمات الدولية ذات العلاقة" الهيئات الدولية ذات الصلة بالهيئات المعنية في الطرفين.

مكثراً من الأصل

المادة ١٣/٤

القيود الخاصة بحماية ميزان المدفوعات

١. عندما يواجه أي طرف صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية أو يواجه تهديداً بوقوع هذه الصعوبات، يجوز له أن يستند أو يقي قيوداً على التجارة في الخدمات التي قام بتقديم للالتزامات محددة فيها، بما في ذلك الدفعات أو الحوالات لقاء المعاملات التجارية المتعلقة بهذه الالتزامات، ومن المفهوم بأن ضغوط معينة على ميزان مدفوعات أي طرف يمر في عملية التنمية الاقتصادية قد تتطلب استخدام قيود تضمن، دون حصر، المحافظة على مستوى احتياطات مالية كافية لتطبيق برنامجه الخاص بالتنمية الاقتصادية.
٢. القيود المشار إليها في المادة ١/١٣/٤ يجب:
 - أ. أن تتوافق مع مواد اتفاق صندوق النقد الدولي؛
 - ب. أن تتجنب إلحاق الضرر غير الضروري بالمصالح التجارية والاقتصادية والمالية للطرف الآخر؛
 - ج. أن لا تتجاوز القيود الضرورية لمعالجة الظروف المبينة في المادة ١١/١٣/٤
 - د. أن تكون مؤقتة وتزال على مراحل تدريجية بناء على التطورات الحاصلة على الظروف المبينة بالمادة ١١/١٣/٤ و
 - هـ. أن تطبق على أساس أن معاملة الطرف الآخر لا تقل رعاية عن المعاملة الممنوحة لدولة غير طرف في هذا الاتفاق.
٣. يجوز لأي طرف، عند تحديد ماهية هذه القيود، أن يمنح الأولوية لتوريد الخدمات الأكثر أهمية لبرامجه الاقتصادية أو التنموية. إلا أنه لا يجوز تبني أو إبقاء هذه القيود بهدف حماية قطاع خدمات معين.
٤. يجب أن يتم إشعار الطرف الآخر بالسرعة الممكنة بأية قيود تم تبنيها أو إبقاؤها بمقتضى المادة ١/١٣/٤ أو أي تعديلات تطرأ عليها.
٥. يجب على الطرف المتبني لأي قيود بموجب المادة ١/١٣/٤ البدء بإجراء مشاورات مع الطرف الآخر بهدف مراجعة هذه القيود.

المادة ١٤/٤

الشفافية

١. يجب على كل طرف أن ينشر بالسرعة الممكنة جميع الإجراءات، ذات التطبيق العام، والمتعلقة أو التي تؤثر على تطبيق هذا الفصل، بموعد لا يتجاوز بدء سريان هذه الإجراءات إلا في حالات طارئة. كما يتم نشر الاتفاقيات الدولية المتعلقة، أو التي تؤثر، على التجارة بالخدمات التي التزم بها أي من الطرفين.
٢. عندما يكون النشر المشار إليه في المادة ١/١٤/٤ غير عملي، يجب أن يتم توفير هذه المعلومات للعموم بأي طريقة أخرى.
٣. يجب على كل طرف أن يستجيب بالسرعة الممكنة على جميع الطلبات المقدمة من الطرف الآخر للحصول على معلومات محددة حول الإجراءات ذات التطبيق العام أو الاتفاقيات الدولية وفق ما هو مقصود في المادة ١/١٤/٤. يجب أن يقدم أي طلب للاستفسار عن معلومات محددة يجب أن يقدم للنقطة الاستفسار المحددة من قبل الطرف بموجب المادة ٢/٨.

المادة ١٥/٤

الحرمان من المزايا

يجوز لأي طرف أن يرفض منح المزايا الواردة في هذا الفصل:

- أ. لتوريد خدمة ما إذا ثبت أن الخدمة تورد من أو داخل أراضي دولة غير طرف في هذا الاتفاق؛
- ب. في حالة توريد خدمة نقل بحري، إذا ثبت أن الخدمة تورد:
 ١. من قبل سفينة مسجلة وفق قوانين دولة غير طرف في هذا الاتفاق؛ أو
 ٢. من قبل شخص يشغل و/أو يستخدم بشكل كلي أو جزئي سفينة تابعة لدولة غير طرف في هذا الاتفاق؛
- ج. لمورد الخدمة الذي له شخصية اعتبارية، إذا ثبت الطرف المعني أن مورد الخدمة ليس مورد خدمة من الطرف الآخر.

مكرر من الأصل

المادة ١٦/٤
الاتصالات

بعد مرور أربع سنوات على دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ وفي الاجتماعات اللاحقة لذلك للجنة المشتركة وفق المادة ١/٨، يجب على الطرفين مراجعة التزاماتهما في مجال خدمات الاتصالات بموجب هذا الاتفاق بهدف تحسين هذه الالتزامات تجاه بعضهم البعض في مجال تنظيم الاتصالات، مراعيين بذلك التطورات في بيئة الاتصالات في كلا الطرفين. إذا ثبت خلال الاجتماعين الأول والثاني من اجتماعات اللجنة المشتركة أن هناك نفع متبادل لكلا الطرفين في هذا الخصوص، فيقوم الطرفين بمراجعة التزاماتهما في مجال خدمات الاتصالات.

المادة ١٧/٤
التعاون في مجال الخدمات المالية

يستراف الطرفان بالأهمية المتزايدة للخدمات المالية، بما في ذلك أسواق رأس المال^١ والخزينة^٢ والبضائع. ويهدف تشجيع الخدمات المالية بما في ذلك الخدمات المالية الإسلامية وتسهيل تطور الأسواق المالية، اتفق الطرفان على تطوير إطار للتفاهم المتبادل والتعاون بين الأشخاص القائمين على تنظيم هذه الخدمات في الطرفين.

المادة ١٨/٤
التعاون في مجال النقل

يشجع الطرفان، حسب ما هو مناسب، التعاون بين مشاريعهما وقائمتيهما وسلطاتهما العاملة في مجال النقل البري والبحري والجوي بهدف تسهيل نقل الأشخاص والسيارات والبضائع بين الطرفين.

^١ تشمل نشاطات جمع الأموال والائتمار بالدين وتجميعات اسناد القروض وأسواق رأس المال والمقاصة والتسويات.
^٢ تشمل تحويل العملات الأجنبية والمشقات.

الفصل ٥
التجارة الإلكترونية
المادة ١/٥
الإرساليات الإلكترونية

حيث أن الطرفان يدركان أهمية دور التجارة الإلكترونية في النمو الاقتصادي وإتاحة الفرص وأهمية تجلب الموائق التي تقع على استعمالها وتطورها، يسعى كل طرف إلى الامتناع عن القيام بالأمر التالية:

- أ. فرض رسوم جمركية على الإرساليات الإلكترونية خلافاً للممارسات القائمة؛
- ب. فرض حوائق غير ضرورية على الإرساليات الإلكترونية، بما في ذلك المنتجات الرقمية؛
- ج. إعاقاة توريد الخدمات، الخاضعة لالتزام بمقتضى الفصل الرابع من هذا الاتفاق، وذلك عن طريق وسائل الكترونية، ما لم يرد عكس ذلك في جدول الالتزامات المحددة للطرف.

المادة ٢/٥
الشفافية

على كل طرف إطلاع الجمهور على جميع القوانين والأنظمة والمتطلبات التي لها أثر على التجارة الإلكترونية.

الفصل ٦
التعاون في مجال الأعمالالمادة ١/٦
النطاق والتغطية

يقر الطرفان بأن بذل الجهود لتسهيل التبادل والتعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في الطرفين يعمل كمحفز على تشجيع التجارة والاستثمار في الأردن وسنغافورة والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. ولتحقيق ذلك، يعمل الطرفان على التعاون في تشجيع الأنشطة التجارية والاستثمارية لمؤسسات القطاع الخاص لدى الطرفين.

مكرر من الأصل

المادة ٢/٦
أشكال التعاون

لغايات المادة ١/٦، يعني التعاون بين الطرفين ما يلي:

- التنظيم المشترك لمبعثات حول قطاعات محددة مع التركيز على القطاعات ذات النمو العالمي، تشمل دون الحصر، قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإلكترونيات، معالجة المياه، الرعاية الصحية والخدمات اللوجستية.
- تشجيع تحالفات الأعمال التجارية بين مؤسسات القطاع الخاص في الطرفين بهدف استكشاف فرص للأعمال التجارية من خلال ربط الأعمال التجارية في الأردن وسنغافورة والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.
- تطوير قاعدة معلومات موحدة تحوي جميع المعلومات الخاصة بتسهيل نشاطات الأعمال التجارية بين الطرفين.
- تأسيس مكتب مساعدات لترويج التجارة بهدف تسهيل نشاطات الأعمال التجارية بين الطرفين.
- تشجيع خطوط النقل الجوي المحلية في الطرفين لتشجيع الربط الجوي بين الأردن وسنغافورة لتسهيل الأعمال التجارية والسفر لغايات السياحة، و
- تشجيع القطاع الخاص في الطرفين على استكشاف فرص الاستثمار في المناطق الصناعية بما في ذلك تأسيس وإدارة هذه المناطق.

المادة ٣/٦
المراجعة

يجب على الطرفين مراجعة التعاون الوارد في هذا الفصل وتقديم، حيثما يكون مناسباً، توصيات بشأن الأساليب أو المجالات التي يمكن زيادة التعاون فيها فيما بينهما وذلك خلال اجتماعات اللجنة المشتركة بمقتضى المادة ١/٨.

الفصل ٧
تسوية النزاعات
المادة ١/٧
النطاق والتغطية

- تطبق أحكام هذا الفصل والملحق (١/٧) فيما يتعلق بتجنب أو تسوية النزاعات بين الطرفين وذلك فيما يتعلق بحقوقهما والتزاماتهما الناشئة عن هذا الاتفاق.
- يجوز التنازل عن أو تغيير أو تعديل القواعد والإجراءات والمدد الزمنية المشار إليها في هذا الفصل والملحق (١/٧) باتفاق مشترك خطي بين الطرفين.
- عندما ينشأ أي نزاع فيما يتعلق بما ورد في البادئين ٢/٧/٧ (أ) و ٢/٧/٧ (ب) وينتج عن هذا الاتفاق واتفاقية منظمة التجارة العالمية وتعديلاتها معاً، يكون للطرف المشتكي اختيار الآلية التي سيلجأ إليها لتسوية النزاع.
- عند بدء الطرف المشتكي بإجراءات تسوية النزاع فإنه يكون للآلية التي تم اللجوء إليها الاختصاص في النظر بالنزاع دون غيرها.
- لغايات المادة ٤/١/٧، يعتبر أي طرف بأنه قد اختار آلية لتسوية النزاع عند تقديمه طلب تشكيل هيئة لتسوية النزاعات أو هيئة للتحكيم أو إحالة النزاع إلى أي منهما.

المادة ٢/٧
المشاورات

- يجب على الطرفين السعي دائماً للاتفاق على تفسير وتطبيق هذا الاتفاق وبذل كل جهد ممكن للتوصل إلى قرار مرضي لكل منهما فيما يتعلق بأي أمر قد يؤثر على تنفيذ هذا الاتفاق.
- لأي طرف أن يطلب عقد مشاورات مع الطرف الآخر في أي من الحالتين التاليتين:
 - إذا اعتبر أن إجراء اتخذه الطرف الآخر يتناقض مع لمصوص هذا الاتفاق، أو
 - إذا اعتبر أن الطرف الآخر اتخذ إجراء يبطل أو يعطل ميزة منحت له بموجب هذا الاتفاق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك نتيجة لإجراء يتناقض مع هذا الاتفاق.

مكتبة من الأصل

٢. يجب تقديم طلب عقد المشاورات خطياً، شريطة أن يتضمن أسباب تقديم الطلب بما في ذلك تحديد الإجراءات موضوع النزاع والإشارة إلى الأسس القانوني للشكوى.

٤. إذا تم تقديم طلب لعقد مشاورات فيجب على الطرف الذي قدم إليه الطلب الرد خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه للطلب والبدء بالمشاورات خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ الاستلام وذلك بهدف التوصل إلى حل مرضي للطرفين.

٥. يجب على كل من الطرفين تزويد بعضهما البعض بما يتوفر من معلومات كافية لدى كل منهما لتمكينهما من القيام بتحقيق شامل من مدى تأثير الإجراء على تنفيذ هذا الاتفاق، ويجب على كل طرف المحافظة على سرية أي معلومات يتم تبادلها خلال المشاورات التي اعتبرها الطرف الآخر بأنها سرية.

المادة ٣/٧

إحالة النزاعات إلى اللجنة المشتركة أو هيئة التحكيم

١. إذا لم يتمكن الطرفان من حل النزاع خلال ثلاثون يوم من بدء المشاورات بمقتضى المادة ٢/٧، يجوز لأي طرف إحالة المسألة إلى اللجنة المشتركة التي عليها أن تجتمع وتسمى لحل النزاع بالشكل الذي تراه مناسباً.

٢. إذا لم يتم حل المسألة التي تمت إحالتها إلى اللجنة المشتركة خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إحالتها، أو خلال المدة التي حددتها اللجنة المشتركة، فيجوز للطرف المشتكى تقديم طلب مكتوب إلى الطرف الآخر لتعيين هيئة تحكيم شريطة أن يتضمن الطلب بيان للمطالبة والأسس التي تستند عليها.

٣. تسري أحكام الملحق (١/٧) على أية مسألة تتعلق بهيئة التحكيم بما في ذلك تشكيلها وعملها.

الفصل ٨

أحكام عامة

المادة ١/٨

اللجنة المشتركة

١. تُشكل بمقتضى هذا الاتفاق لجنة مشتركة للإشراف على تطبيقه الصحيح ولمراجعة العلاقة التجارية بين الطرفين.

٢. تشمل مهام اللجنة المشتركة، دون حصر، ما يلي:

أ. مراجعة أداء ونتائج هذا الاتفاق ومساعدة الاستثمار الثنائية الموقعة بين الطرفين في عمان - الأردن في ١٦ أيار ٢٠٠٤ (يشار إليها فيما يلي بـ "معاهدة الاستثمار الثنائية") في ضوء غاياتها والنظر في كيفية تحسين العلاقات التجارية والاستثمار والتعاون بين الطرفين وتعزيز أهداف هذا الاتفاق ومساعدة الاستثمار الثنائية.

ب. النظر في أي مسألة قد تؤثر على تنفيذ هذا الاتفاق؛

ج. مراجعة أي ادعاء من أي طرف وفقاً للرسالة المتبادلة بين الطرفين بناء على المادة ٥ من معاهدة الاستثمار الثنائية؛

د. النظر في أي تعديل على هذا الاتفاق وتبنيه وذلك بعد موافقة الطرفين عليها. وفي حال اتفق الطرفان، يجوز النظر في أي تعديل وتبنيه من خلال اتفاق مشترك مكتوب دون اشتراط عقد اجتماع للجنة المشتركة، ويخضع تبني أي تعديل للمادة ١١/٨.

هـ. المساعدة على تفادي النزاعات وتسويتها بموجب الفصل (٧)؛

و. تطوير الإرشادات والمواد التوضيحية والقواعد الخاصة بالتطبيق الصحيح لهذا الاتفاق وحسب ما يتفق عليه الطرفين.

٣. تتألف اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل من الطرفين ويرأسها عن كل جانب الوزير المسؤول عن التجارة الدولية أو من يبوب عنه.

٤. يجوز للجنة المشتركة تشكيل لجان ولجان فرعية ومجموعات عمل وتوكلها بالقيام بمسؤولياتها.

٥. تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاً خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق وبعد ذلك تعقد اللجنة المشتركة اجتماعاً عادياً كل سنتين وخلال فترات منتظمة، أو في التواريخ والفترات التي يتفق عليها الطرفين وتعقد الاجتماعات في البلدين بالتناوب. كما تعقد اللجنة المشتركة اجتماعات استثنائية خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين وذلك في أراضي الطرف المقدم إليه الطلب وتعقد أي من الاجتماعات الاستثنائية اللاحقة المتعلقة بنفس المسألة بالتناوب في أراضي كل طرف.

٦. يجوز للجنة المشتركة وضع القواعد والإجراءات الخاصة بعملها وبالشكل الذي تراه مناسباً ويجب أن تصدر جميع قرارات اللجنة المشتركة بالاتفاق.

مكرر من الأصل

يسمى كل طرف، قبل بدء هذا الاتفاق، نقطة اتصال لتسهيل الاتصال بين الطرفين بشأن أي مسألة مغطاة بموجب الاتفاق، وعند طلب أي طرف ستقوم نقطة اتصال الطرف الآخر بتحديد المكتب أو الموظف المسؤول عن المسألة قيد النظر وتقديم المساعدة، حسب مقتضى الحال، بتسهيل الاتصال مع الطرف مقدم الطلب. تتلقى نقطة الاتصال المراسلات الرسمية المتعلقة بهذا الاتفاق وتوفر المساعدة الإدارية للجنة المشتركة وهيئات التحكم المشكلة بمقتضى الفصل السابع.

لا يوجد في هذا الاتفاق ما يستوجب على أي طرف تقديم معلومات سرية يشكل الإفصاح عنها عائق في سبيل تطبيق القانون أو تتناقض مع المصلحة العامة أو تلحق ضرر للمصالح التجارية المشروعة لمؤسسة معينة سواء كانت عامة أو خاصة.

لا يوجد في هذا الاتفاق ما يُفسر على أنه:

- أ. يتطلب من أي طرف تقديم أي معلومات يعتبر الإفصاح عنها مغالياً لمصالحه الأمنية الأساسية؛
- ب. يمنع أي طرف من اتخاذ أي إجراء يعتبره ضروري لحماية مصالحه الأمنية الأساسية؛
١. فيما يتعلق بالمواد القابلة للانفجار أو المواد المشتقة منها؛
٢. فيما يتعلق بتوريد الخدمات بشكل مباشر أو غير مباشر لغايات تزويدها إلى مؤسسة عسكرية؛
٣. فيما يتعلق بتجارة الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والتجارة في ملع ومواد أخرى تتم التجارة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بهدف تزويدها لمؤسسة عسكرية؛ أو
٤. اتخذت في أوقات الحرب أو الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية؛
- ج. يمنع أي طرف من اتخاذ أي إجراء في سياق القيام بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدولي.

١. لن يسري هذا الاتفاق على أي إجراءات ضريبية ما لم يرد ذلك ضمن هذا الاتفاق.
٢. لا يوجد في هذا الاتفاق ما يؤثر على حقوق والتزامات أي طرف بمقتضى أية معاهدة حول الضرائب وفي حال ظهور أي تناقض بين هذا الاتفاق وهذه المعاهدة، تسري أحكام المعاهدة فيما يتعلق بهذا التناقض.

نظراً لكون الأردن قد تقدم بطلب في ١٢ تموز ٢٠٠٠ للانضمام لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن المشتريات الحكومية، يقوم الطرفان بمعد مفاوضات بخصوص انضمام الأردن إلى هذه الاتفاقية.

مع مراعاة الفصل الرابع من هذا الاتفاق، تسري معاهدة الاستثمار الثنائية الموقعة بين الطرفين في عمان - الأردن بتاريخ ١٦ أيار ٢٠٠٤، على حقوق والتزامات الطرفين فيما يتعلق بالاستثمارات.

يؤكد كل طرف على التزاماته المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

لغايات هذا الاتفاق يقصد بالألفاظ التالية المعاني المخصصة لها أثناء:

- أ. "الأيام" تعني الأيام الشمسية؛ بما في ذلك عطلة نهاية الأسبوع والعطل الرسمية؛
- ب. "WTO" تعني منظمة التجارة العالمية

مكتبة
من الأصل

المادة ١٠/٨
الملحقات والهوامش

تشكل الملحقات والهوامش في هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ منه.

المادة ١١/٨
لغاد هذا الاتفاق

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بعد مرور ستين يوماً من تاريخ آخر إشعار بين الطرفين، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال الإجراءات المحلية الضرورية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ أو بعد فترة أخرى يتفق الطرفان عليها.

المادة ١٢/٨
المدة والانهاء

يبقى هذا الاتفاق نافذاً ما لم يتم إنهائه من قبل أي طرف بواسطة إشعار خطي يرسله إلى الطرف الآخر، وتنتهي مدة هذا الاتفاق بعد مرور ستة أشهر من تاريخ هذا الإشعار.

أشهاداً على ما تقدم، قام الموقعان أدناه بالتوقيع على هذا الاتفاق بصفتهم المفوضين حسب الأصول من قبل حكوماتهما.

حرر هذا الاتفاق في عمان - الأردن وعلى نسختين باللغة الإنجليزية في هذا اليوم ١٦ من أيار ٢٠٠٤ الموافق ليوم ٢٦ ربيع الأول عام ١٤٢٥. وسيقوم الأردن بإعداد نص لهذا الاتفاق باللغة العربية يُمنح للنس الحجة عند استلام سنغافورة للنص بواسطة القنوات الدبلوماسية، وفي حال الاختلاف بين النسخين يتم العمل بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور محمد الحلايقة

نائب رئيس الوزراء

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة

جمهورية سنغافورة

السيد رايموند ليم

وزير الدولة للشؤون الخارجية

والجارة والصناعة

الملحق (٢)

إزالة الرسوم - ملاحظات تفسيرية

١. تعفى الحيوانات الحية المنتجات الحيوانية والطبيعية و الصناعية و الزراعية ذات المنشأ الأردني من كافة الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند تصديرها مباشرة إلى سنغافورة، فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

٢. فيما عدا المنتجات موضوع الفقرات (٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٧) من هذا الملحق، تستوفي الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على المنتجات ذات المنشأ السنغافوري والمصدرة مباشرة إلى الأردن حسب الرسم الأساس طوال فترة السنوات الخمس الأولى من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. بعد ذلك، وابتداءً من الأول من شهر كانون الثاني من السنة السابعة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ تتم إزالة الرسوم الجمركية تدريجياً على خمسة مراحل متساوية خلال خمسة سنوات متلاحقة، بحيث تصبح هذه السلع معفاة من الرسوم الجمركية ابتداءً من الأول من كانون الثاني من السنة العاشرة.

٣. تعفى المنتجات المدرجة في القائمة رقم (١) ذات المنشأ السنغافوري من كافة الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل عند تصديرها مباشرة إلى الأردن فور دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

٤. يتم تدريجياً إزالة الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ السنغافوري المدرجة في القائمة رقم (٢) عند تصديرها مباشرة إلى الأردن فور دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ على خمسة مراحل سنوية متساوية وخلال خمس سنوات متلاحقة بحيث تصبح هذه السلع معفاة من الرسوم ابتداءً من الأول من كانون الثاني من السنة الخامسة.

٥. يتم تدريجياً إزالة الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ السنغافوري المدرجة في القائمة رقم (٣) عند تصديرها مباشرة إلى الأردن ابتداءً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق على عشرة مراحل سنوية متساوية و خلال عشرة سنوات متلاحقة بحيث تصبح هذه السلع معفاة من الرسوم ابتداءً من الأول من كانون الثاني من السنة العاشرة.

محرراً من الأصل

٦. يتم تدريجياً تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ السنغالي المدرجة في القائمة رقم (٤) عند تصديرها مباشرة إلى الأردن ابتداءً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية على عشرة مراحل سنوية متساوية بمعدل خمسة بالمائة من الرسم الأساس بحيث يصبح الرسم المفروض على مثل هذه السلع خمسون بالمائة من الرسم الأساس ابتداءً من الأول من كانون الثاني من السنة العاشرة.

٧. تستثنى من الإحفاء أو التخفيض للتدريج على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السلع ذات المنشأ السنغالي المدرجة في القائمة رقم (٥) عندما يتم تصديرها مباشرة إلى الأردن.

٨. تعتمد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي لا تزيد عن تلك السارية عند التوقيع على هذا الاتفاق كرسم أساس عند تطبيق أحكام هذا الاتفاق، وإذا تم أي تخفيض لاحق على نسبة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بعد دخول الاتفاق حيز النفاذ فإن الرسوم الجديدة تحل محل الرسم الأساس المعتمد أصلاً وتعتمد كرسم جديد.

٩. يعتمد النظام المنسق لوصف وتبليد السلع لغايات تصنيف السلع والمنتجات التي يتم الاتجار بها بين الطرفين بمقتضى هذا الاتفاق، وفي حال وجود خلاف في تصنيف أية سلعة معينة بين الطرفين، يجوز للطرفين الطلب من منظمة الجمارك العالمية البت في هذا الشأن.

١٠. لغايات تطبيق الفقرات (٢) و(٤) و(٥) و(٦) من هذا الملحق تعتبر سنة نفاذ هذا الاتفاق هي أول سنة لتطبيق التنازلات المتفق عليها بشأن التعريفات الجمركية. بعد ذلك، يبدأ تطبيق التنازلات المتفق عليها بشأن التعريفات الجمركية لكل سنة في الأول من كانون الثاني من تلك السنة.

١١. يتبادل طرفا هذا الاتفاق جداول التعريفات الجمركية الوطنية وقوائم الرسوم والضرائب الأخرى البالغة بتاريخ توقيع هذا الاتفاق.

الملحق (١/٣)

الحد الأدنى للبيانات المطلوبة في شهادة المنشأ

١. معلومات عن المُصدّر	اسم وعنوان المُصدّر.
٢. تفاصيل الشحنة (إذا ما توافرت)	(أ) اسم المشحون له البضاعة وعنوانه (ب) تفاصيل كافية للتعرف على الشحنة، مثل رقم الفاتورة والتاريخ، وبوليصة الشحن الجوي، وبوليصة الشحن البحري أو بوليصة الشحن. (ج) تصريح/ بيان التصدير (د) ميناء التفرغ
٣. وصف كامل للسلع	وصف دقيق للسلع بما في ذلك تصنيفها وفق النظام المنسق لوصف وتصنيف السلع، بالإضافة إلى رقم السلعة والعلامة التجارية إن توفر ذلك.
٤. تصريح المُصدّر	يقدم ممثل المُصدّر المختص بإعداد تصريح يحدد بأن التفاصيل المشار إليها في البندين ١ و ٣ صحيحة وحقيقية، موقعة ومؤرخة من قبل هذا الممثل ومخيلة باسمه وصلاحيته.
٥. المصادقة من قبل الهيئة المفوضة	شهادة معتمدة من قبل الممثل المختص للهيئة المفوضة تفيد أن السلع المشار إليها في شهادة المنشأ، بناءً على الأداة التي قدمها المُصنّع أو أي شخص آخر، نافذة في الطرف المُصدّر وأنها تتفق مع قواعد المنشأ الواردة في هذا الاتفاق.
٦. رقم الشهادة	رقم خاص لشهادة المنشأ تخصصه الهيئة المفوضة في الطرف المُصدّر لهذه الشهادة.

هكذا من الأصل

الملحق (١/٤)

جدول الالتزامات الأردنية المحددة

ملاحظة تفسيرية

إن أساس تصنيف قطاعات الخدمات في هذا الجدول مبني على تصنيف المنتجات المركزي (CPC) الموقت الصادر عن مكتب احصاءات الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ ووثيقة منظمة التجارة العالمية ذات الرمز MTN.GNS/W/120 تاريخ ١٠ تموز ١٩٩١ وذلك ما لم ترد الإشارة إلى عكس ذلك في غياب رقم لتصنيف المنتجات في (CPC). تتبع جدولة الالتزامات المحددة الإرشادات الواردة في وثيقتي منظمة التجارة العالمية ذات الرمز MTN.GNS/W/164 تاريخ ٣ ليلول ١٩٩٣ والرمز MTN.GNS/W/164/Add.1 تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٣.

الملكة الأردنية الهاشمية - جدول الالتزامات المحددة

١) المورد: الأشخاص الطبيعيين		٢) المورد: التجاري		٣) البحث في الفيزي		٤) المورد غير محدود		٥) المورد: الخدمة	
الالتزامات إقليمية		التوريد على الامانة الوطنية		تقيده		الالتزامات الوطنية		الالتزامات الإقليمية	
جميع القطاعات المشمولة في هذا الجدول									
		بالنسبة لجميع: بأن الأقطار (١)، (٢)، (٣)، (٤) غير خاضعة لالتزامات							
		(١) هذه الأقطار: الامتيازات الأجنبية ٥٠٠٠٠ دينار أردني باستثناء الامتيازات في الشركات المساهمة العامة							
		بالنسبة لجميع: بالالتزامات							
		(٢) ينجح أي شراء للتكر من قبل شركات (إوتوسست أو شركات) غير كندية اموطة محسن الحوزاء وشركات (تكون شراء واخرى الامتياز في تلكا هتسوي موافق عليه من جهات الامنية							
		يخضع تأجير المطارات لخدمات غير كندية لمسة التجهيز تلكا سيات في موافقة مجلس الوزراء							
		لا يسمح بالاجير بغير الاكفاس هتسوي							
		كراشس لولا							
		(٣) يسمح شراء أو تأجير أراضي لولا لكر تينق هتد							
		(٤) يمنع عقد حق امتكر هتسوي لولا هتسوي اموط							
		كما يجب ان تكون هتسوي هتسوي هتسوي							
		يوجب اموط شركة مساهمة عامة							
		(٥) غير خاضع الامتياز بالهتد هتسوي هتسوي							

مكّن من الأصل

الجريدة الرسمية

[illegible]

٥٠ غير خاضع للاختزام لعدم إمكانية توريد الخدمة عبر الحدود من الظاهية للظنية.

الجمهورية الرسمية

[illegible]

هكذا من الأصل

[illegible][illegible]

عبر كل شيء لا يترك لهم إلا ما لا يضرهم ولا يفسد لهم أموالهم ولا يفسد لهم أموالهم ولا يفسد لهم أموالهم

کتاب الفصول

[illegible][illegible]

محذا من الأصل

[illegible]

١) الفهرست غير المصنوع		٢) التصنيف في الفهرست		٣) الفهرست التجاري		٤) الفهرست الخاص بالطهي	
القطاع أو القطاع الفرعي		تقريب التناظر في السوق		الفهرست على المعاملة الوطنية		التراخيص الإضافية	
١) خدمات أخرى مدعومة بالخدمة المالية، وعلى الخصوص، مستغبرات مالية (CPC 93199)	لا قيد.	(١) لا قيد.	لا قيد.	(١) لا قيد.	لا قيد.	لا قيد.	لا قيد.
		(٢) لا قيد.		(٢) لا قيد.			
		(٣) لا قيد.		(٣) لا قيد.			
		(٤) غير خاضع للتأثير، بشرط أن يكون عرضاً لخدمة مالية.		(٤) غير خاضع للتأثير، بشرط أن يكون عرضاً لخدمة مالية.			
قطاع خدمات السبيل والسفن المتكاملة بالماء							
١) خدمات سكن في الفنادق (فنادق) (CPC 6411 & 6412)	لا قيد.	(١) لا قيد.	لا قيد.	(١) لا قيد.	لا قيد.	لا قيد.	لا قيد.
		(٢) لا قيد.		(٢) لا قيد.			
		(٣) لا قيد.		(٣) لا قيد.			
		(٤) غير خاضع للتأثير، بشرط أن يكون عرضاً لخدمة مالية.		(٤) غير خاضع للتأثير، بشرط أن يكون عرضاً لخدمة مالية.			
١) خدمات أخرى مدعومة بالخدمة المالية، وعلى الخصوص، مستغبرات مالية (CPC 93199)	لا قيد.	(١) لا قيد.	لا قيد.	(١) لا قيد.	لا قيد.	لا قيد.	لا قيد.
		(٢) لا قيد.		(٢) لا قيد.			
		(٣) لا قيد.		(٣) لا قيد.			
		(٤) غير خاضع للتأثير، بشرط أن يكون عرضاً لخدمة مالية.		(٤) غير خاضع للتأثير، بشرط أن يكون عرضاً لخدمة مالية.			

محکمہ اعلیٰ تعلیم

[illegible][illegible]

“غير خافض للآثار لم أعدم إمكانية توريث الفخسة عبر الحدود من الفاحشة الفنية.”

فَكَرًا مِنَ الْأَصْلِ

نشاط قومية الخدمة	(١) قومية غير حدود	(٢) الخدمة في السوق	(٣) لم يوجد تجاري	(٤) وجود الأشخاص الطبيعيين
النطاق أو القطاع الفرعي	الأنشطة	قائمة قوائم إلى السوق	القائمة على العملية أو عملية	النطاقات إقليمية
خدمات هياكل وخدمات (CPC 742)	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.
خدمات وكالات سفر	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.
خدمات وسائل نقل قومي (CPC 748)	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.
خدمات هياكل نقل قومي (CPC 749)	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.
خدمات قومية النقل (CPC 8868)	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) غير خاضع للتقرير. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.

غير خاضع للتقرير لم يتم إمكانية توريد الخدمة غير حدود من قومية معينة.

بموجب هذا القرار فإن كانت الخدمة تحقق شروط عمل.

نشاط قومية الخدمة	(١) قومية غير حدود	(٢) الخدمة في السوق	(٣) لم يوجد تجاري	(٤) وجود الأشخاص الطبيعيين
النطاق أو القطاع الفرعي	الأنشطة	قائمة قوائم إلى السوق	القائمة على العملية أو عملية	النطاقات إقليمية
خدمات هياكل النقل قومي (CPC 748)	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.
خدمات هياكل وخدمات النقل (CPC 749)	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.
خدمات هياكل نقل قومي (CPC 8868)	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.	(١) لا قيد. (٢) لا قيد. (٣) لا قيد.

مكشفاً من الأصل

القطاع في الخدمة	القطاع في الخدمة	القطاع في الخدمة	القطاع في الخدمة
١) توريد غير لائق	٢) الإحالة في الخارج	٣) الإحالة إلى السوق	٤) الإحالة إلى السوق
١) توريد غير لائق	٢) الإحالة في الخارج	٣) الإحالة إلى السوق	٤) الإحالة إلى السوق
١) توريد غير لائق	٢) الإحالة في الخارج	٣) الإحالة إلى السوق	٤) الإحالة إلى السوق

الورقة المرجعية لقطاع الاتصالات

نطاق التطبيق

فيما يلي تعاريف ومبادئ للإطار العام التنظيمي لخدمات الاتصالات

التعاريف:

- مستعملو الخدمة تعني: مستهلكو الخدمة ومزودو الخدمة
 المرافق الأساسية تعني: مرافق شبكات نقل اتصالات عامة أو خدمات:
 (أ) يقدمها، حصرياً أو في معظمها للأغلب، مقدم خدمة واحد أو عدد محدود من مقدمي الخدمة؛
 (ب) ويتمتع صلياً من الناحية الاقتصادية أو الفنية الاستمارة عنها لتزويد خدمة.
 المزود الرئيسي تعني: المزود الذي يملك القدرة على التأثير مادياً (مع اعتبار السعر وحجم الخدمة المتاحة) على
 إمكانات المشاركة في السوق خدمات الاتصالات الأساسية، وذلك نتيجة:
 (أ) سيطرة ذلك المزود على المرافق الأساسية،
 (ب) أو استغلاله مركزه في السوق.

١- تدابير الحماية التنافسية

- ١-١ منع الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة في الاتصالات
 يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع المزودين الذين يشكلون، منفردين أو مجتمعين، مزوداً رئيسياً من القيام
 بممارسات مخالفة لمبادئ المنافسة أو الاستمرار فيها.

٢-١ تدابير الحماية

- تتضمن الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة المشار إليها أعلاه على وجه الخصوص ما يلي:
 (أ) الدعم الأتقي المخالف لمبادئ المنافسة،
 (ب) واستغلال معلومات مستخلصة من منافسين للوصول إلى نتائج مخالفة للمنافسة،
 (ج) وحجب معلومات تكتيكية عن موردي خدمة آخرين في وقت الحاجة إليها، متعلقة بمرافق ومعلومات تجارية
 ضرورية لهم لتقدموا الخدمات.

٢- الترابط

- ٢-١-٢ ينطبق هذا الجزء على الربط مع مزودي الخدمات الذين يوفران شبكات نقل الاتصالات العامة أو خدماتها، وذلك
 لتمكين أحد مزودي خدمة من الاتصال مع مستعملي مزود آخر للخدمة، والوصول إلى خدمات مقدمة من مزود آخر،
 وذلك حيث يكون تمهيد بالتزامات معينة.

هذا من الأصل

٢-٢ ضمان الترابط

يكون ضمان الترابط مع مزود رئيسي عند أي نقطة في الشبكة تصلح عملياً ولفياً لهذا الغرض. ويتاح للترابط، وفقاً لشروط وأحكام (تشمل المواصفات والمقاييس الفنية) وأسعار غير تمييزية وجودة لا تقل عن الجودة التي يوفرها المزود الرئيسي لخدماته أو لخدمات مورد غير حليف له أو لشركات تابعة له أو أخرى حليفة.

(ب) وفي وقت مناسب ووفقاً لشروط وأحكام (تشمل المواصفات والمقاييس الفنية) وأسعار مؤسسة على التكاليف، شفافة ومعقولة وتراعى فيها الجدوى الاقتصادية وغير مشروطة بشراء خدمات إضافية يتكفل المشتري ثمنها وهو غير محتاج إليها،

(ج) وحسب الطلب، عند نقاط إضافية بعد النقاط التي تنتهي بها الشبكة والمقدمة إلى معظم المستعملين على أن يعكس الثمن كلفة إنشاء المرافق الإضافية اللازمة.

٣-٢ إعلان الإجراءات اللازمة لمفاوضات الترابط

يجب أن يتاح للجمهور التعرف على الإجراءات اللازمة لتحقيق الترابط مع مزود رئيسي.

٤-٢ شفافية ترتيبات الترابط

على المزود الرئيسي أن يتيح للجمهور معرفة اتفاقياته أو عرضه المرجعي للترابط.

٥-٢ الترابط: تسوية المنازعات

لمزود الخدمة الذي يطلب الترابط مع مزود رئيسي أن يلجأ:

(أ) في أي وقت؛

(ب) أو بعد فترة معقولة يعلن عنها للجمهور

إلى هيئة محلية مستقلة، وقد تكون هيئة التنظيم المشار إليها في الفترة (٥) لاحقاً، لحل النزاع حول الأحكام أو الشروط أو الأسعار المناسبة للترابط خلال فترة زمنية مناسبة، من حيث أنها لم تكن محددة من قبل.

٣-٣ الخدمة العالمية

لكل عضو الحق في تحديد الخدمة العالمية التي يريد التزامها، ومثل هذه الالتزامات لا تعتبر بحد ذاتها مخالفة لمبادئ المنافسة ما دام التصرف فيها متوخى فيه الشفافية وعدم التمييز والحياد التنافسي، ولا تشكل عبئاً أكثر من اللازم لدفع الخدمة العالمية التي حددها العضو.

٤-٤ إتاحة تعرف الجمهور على أسس الترخيص

حيثما يلزم الترخيص يجب أن يتاح للجمهور معرفة ما يلي:

- (أ) كل الشروط اللازمة للحصول على الرخصة والوقت اللازم في الأحوال المادية للبث في طلب للترخيص.
- (ب) والشروط والأحكام التي تتضمنها كل رخصة.
- يعطى طالب الرخصة عند الطلب بيان لأسباب رفض طلبه.

٥-٥ المنظمون المستقلون

يجب أن تكون هيئة التنظيم مستقلة عن أي مقدم لخدمات اتصالات أساسية وغير مسؤولة تجاهه، ويجب أن تكون قرارات المنظمين وإجراءاتهم غير متحيزة بالنسبة لجميع المشاركين في السوق.

٦-٦ تخصيص واستعمال الموارد المحدودة

كل الإجراءات لتخصيص واستعمال الموارد المحدودة، ومنها الترددات والأرقام وحقوق المرور، يجب اتخاذها بموضوعية، وفي وقتها، وشفافية، ودون تمييز، كما يجب الإعلان عن وضع الترددات المخصصة، إلا أن تفاصيل التعريف بالترددات المخصصة لاستعمالات حكومية معينة لا داعي لإعلانها.

محكمة من الأصول

الملحق ١/٧

هيئات التحكيم

المادة ١

تعيين وتشكيل هيئات التحكيم

١. ما لم يتفق طرفي النزاع على غير ذلك، يتم تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين يعين كل طرف محكماً ويقوم المحكمين اللذين تم تعيينهما بتعيين المحكم الثالث الذي سيشغل منصب الرئيس. وإذا لم يتم أي طرف بتعيين محكمه خلال ثلاثون يوماً من تاريخ أحالة المسألة إلى هيئة تحكيم يقوم مدير عام منظمة التجارة العالمية بتعيين المحكم بناءً على طلب الطرف الآخر وذلك خلال ثلاثون يوماً من تاريخ الطلب، وإذا فشل المحكمين المعينين في هيئة التحكيم بالاتفاق بشأن تعيين رئيس الهيئة خلال ثلاثون يوماً من تاريخ تعيين المحكم الثاني يقوم مدير عام منظمة التجارة العالمية بتعيين الرئيس بناءً على طلب أي من الطرفين خلال ثلاثون يوماً من تاريخ هذا الطلب.

٢. يجب أن يتمتع كل من يُعين محكماً أو رئيساً لهيئة تحكيم بخبرة في القانون أو التجارة الدولية أو تسوية النزاعات الناشئة عن اتفاقيات تجارية دولية، ويجب أن يتم الاختيار على أساس موضوعي إضافة إلى الحكم السليم والاستقلالية. يجب أن لا يكون الرئيس مواطناً لأي من طرفي النزاع وأن لا يكون مكان إقامته المعتاد في أراضي أي من الطرفين، وأن لا يكون موظفاً لدى أي من الطرفين.

٣. إذا استقال محكم معين بمقتضى هذه المادة أو أصبح عاجزاً عن العمل، يجب تعيين محكم ليحل مكانه بذات الطريقة المقررة لتعيين المحكم الأصلي، ويتمتع من خلف المحكم الأصلي بكافة صلاحيات ومهام المحكم الأصلي.

٤. يتحمل كل طرف مصاريف المحكم المعين من قبله إضافة إلى أية تكاليف أو مصاريف قانونية تكبدها هذا الطرف. كما يتحمل الطرفان مناصفة أتعاب رئيس هيئة التحكيم والتكاليف الأخرى المتعلقة بسير إجراءات التحكيم.

٥. عند عدم تمكن هيئة التحكيم، لأي سبب كان، من تنفيذ مهامها بمقتضى هذا الاتفاق يتم تعيين هيئة تحكيم جديدة وفق هذه المادة.

المادة ٢

وظائف هيئات التحكيم

١. إن وظيفة هيئة التحكيم هي القيام بإجراء تقييم موضوعي للنزاع المطروح أمامها بما في ذلك دراسة حقائق النزاع وإمكانية تطبيق هذا الاتفاق عليه ومواءمته لنصوصه، وإذا توصلت هيئة التحكيم إلى أن أي إجراء يتناقض مع نص ورد في هذا الاتفاق يجب أن توصي بأن يقوم الطرف المعني بتصحيح الإجراء لينسجم مع النص.

٢. يجب أن تصدر هيئة التحكيم قراراتها بالاجماع وفي حال تضر ذلك تصدر قرارها بأغلبية الأصوات، ويجوز لهيئة التحكيم، في حال تخلف أي طرف عن متابعة النزاع، إصدار استنتاجاتها وتوصياتها.

٣. تقوم هيئة التحكيم بتسوية النزاع بموجب احكام هذا الاتفاق، والذي يجب تفسيره بموجب قواعد التفسير المتعارف عليها في إطار القانون الدولي العام.

المادة ٣

الإجراءات المتبعة أمام هيئة التحكيم

١. تضع هيئة التحكيم القواعد التي تنظم الإجراءات التي تحكم عملها، وذلك فيما لم يتم النص عليه في هذه المادة وبعد التشاور مع الطرفين، إلا إذا اتفق الطرفان خطياً على خلاف ذلك. يجب أن تضمن هيئة التحكيم:

أ. حق كل طرف بالحصول على جلسة سماعية واحدة كحد أدنى أمام هيئة التحكيم؛

ب. حق كل طرف بتقديم لوائح ادعاء ابتدائية ولوائح جوابية؛

ج. تزويد نسخة من لية لوائح أو مستندات يقدمها أي طرف إلى هيئة التحكيم إلى الطرف الآخر في نفس الوقت الذي تقدم به هذه الوثائق للهيئة؛ و

د. حماية المعلومات التي يتم وصفها بأنها معلومات سرية من قبل الطرفين.

محكمة من الأصل

٢. يكون على هيئة التحكيم تقديم تقرير أولي إلى الطرفين، وذلك خلال تسعون يوماً من تعيين الرئيس أو خلال المدة التي يتفق عليها طرفي النزاع، يشمل ما توصلت إليه من حقائق واستنتاجاتها وإقراراتها المتعلقة بالنزاع، ويجوز لأي طرف تقديم ملاحظات مكتوبة حول التقرير الأولي إلى هيئة التحكيم خلال خمسة عشر يوماً من تقديم التقرير الأولي.

٣. يجوز لهيئة التحكيم، بعد النظر في أي ملاحظات مكتوبة قدمها الطرفان حول التقرير الأولي، تعديل تقريرها وإجراء أي تطويل إضافي وفقاً لما تراه مناسباً، على أن تقدم هيئة التحكيم تقريرها النهائي إلى الطرفين خلال ثلاثين يوماً من تقديمها للتقرير الأولي ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، ويكون التقرير النهائي ملزماً لطرفي النزاع.

٤. تجتمع هيئة التحكيم في جلسة مغلقة، ويجب المحافظة على سرية مناقشات هيئة التحكيم والمستندات المقدمة لها ولا يوجد في هذا الملحق ما يمنع أي طرف من التصريح للعامة عن مواقفه حول النزاع أو اللوائح المقدمة لهيئة التحكيم شريطة أن يعامل هذا الطرف أي معلومات مقدمة من الطرف الآخر إلى هيئة التحكيم بسرية إذا ما وصفها هذا الطرف الآخر بأنها سرية.

٥. لا يجوز أن تتم اتصالات من قبل أحد أطراف النزاع مع هيئة التحكيم فيما يتعلق بآية مسألة تنظر فيها، ويجوز لهيئة التحكيم الحصول على معلومات ومشورة فنية من أي شخص أو هيئة تراها مناسبة، شريطة أن يوافق الطرفين على ذلك ووفقاً لما يضعه الطرفان من أحكام وشروط في هذا الخصوص.

٦. في حال قررت هيئة التحكيم أنها غير قادرة على تقديم تقريرها/تقاريرها خلال المدة المشار إليها في هذا الملحق يجب أن تشعر الطرفين كتابة بأسباب التأخير والمدة التقديرية التي ستصدر خلالها هذه التقارير.

المادة ٤

تطبيق القرار والتعويض ووقف المزايا

١. عند تقديم التقرير النهائي لهيئة التحكيم تعمل اللجنة المشتركة على تسوية النزاع بالطريقة التي تراها مناسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في التقرير، وإذا لم تتمكن اللجنة المشتركة من حل النزاع خلال مدة ثلاثين يوماً بعد تقديم تقرير هيئة التحكيم النهائي، يكون على طرفي النزاع الامتناع لتوصيات هيئة التحكيم خلال مدة معقولة يحددها الطرفان خلال خمسة عشر يوماً من انتهاء مدة الثلاثين يوماً المشار إليها سابقاً.

٢. إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على الفترة الزمنية المعقولة، خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة أعلاه، يجوز لأي طرف إحالة المسألة إلى هيئة التحكيم الأصلية لتقوم بدورها بتحديد الفترة الزمنية المعقولة، بالتشاور مع الطرفين. عند استحالة نظر المسألة من قبل هيئة التحكيم الأصلية، لأي سبب، تُعين هيئة تحكيم جديدة بمقتضى المادة (١) من هذا الملحق.

٣. يجب أن تقدم هيئة التحكيم تقريرها بشأن تحديد الفترة الزمنية المعقولة للطرفين خلال خمسة وأربعين يوماً تلي تاريخ إحالة المسألة إليها، وإذا لم يتمكن الطرف ذو العلاقة بإزالة أو تصحيح الإجراء المخالف مع الاتفاق بشكل ينسجم مع تقرير هيئة التحكيم خلال الفترة الزمنية المعقولة يجب على ذلك الطرف، عندما يُطلب منه ذلك، الدخول فوراً في مفاوضات مع الطرف المشتكي بهدف التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين حول التعويض المناسب لتفويض الإجراءات المخالفة.

٤. إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يرضى الطرفين للتعويض خلال واحد وعشرون يوماً من بدء المفاوضات بشأن التعويض، يحق للطرف المشتكي تطبيق تطبيق أية مزايا منحها الطرف الآخر بمقتضى هذا الاتفاق وذلك بما يعادل المزايا التي تأثرت من جراء الإجراء الذي تبين أنه يخالف هذا الاتفاق.

٥. عند النظر في ماهية المزايا التي سيتم تعليقها وفق المادة ٤/٤ من هذا الملحق:

أ. يجب على الطرف الذي لجأ إلى إجراءات تسوية النزاع أن يطلب بدلية تعليق المزايا الملحوظة في ذات القطاع أو القطاعات التي تأثرت بالإجراء الذي قررت هيئة التحكيم أنه يخالف هذا الاتفاق؛ و

ب. يجوز للطرف الذي لجأ إلى إجراءات تسوية النزاع أن يعلق المزايا في قطاعات أخرى إذا لم يكن تعليق المزايا في ذات القطاع أو القطاعات صلياً أو مجدياً.

٦. يجب على الطرف المشتكي إشعار الطرف الآخر بالمزايا الذي يلوي تعليقها وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً تسبق تاريخ بدء سريان التعليق، ويجوز للطرف المشتكي عليه، خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الإشعار، الطلب من هيئة التحكيم الأصلية إصدار قرارها حول ما إذا كانت المزايا التي يلويها الطرف المشتكي تعليقها معادلة لتلك المزايا التي أثر عليها الإجراء الذي وجدت هيئة التحكيم أنه يخالف هذا الاتفاق. ويجب أن يصدر قرار هيئة التحكيم خلال مدة ثلاثين يوماً من هذا الطلب ولا يحق لأي طرف في هذه الحالة تعليق المزايا حتى تصدر هيئة التحكيم قرارها. عند استحالة نظر المسألة من قبل هيئة التحكيم الأصلية، لأي سبب، تُعين هيئة تحكيم جديدة بمقتضى المادة (١) من هذا الملحق.

هذا من الأصل

٧. يكون تعليق المزاي مؤقتاً ويستمر تطبيقه إلى أن يتم إزالة الإجراء المخالف لهذا الاتفاق أو قيام الطرف المألوم بالامتثال لتوصيات هيئة التحكيم بتطبيقها، أو توصل طرفي النزاع إلى حل مرضي.

٨. عند وجود نزاع بين الطرفين بخصوص إزالة إجراء وُجد أنه يخالف هذا الاتفاق أو القيام بتوقيفه بشكل يتفق وتوصيات هيئة التحكيم يتم إحالته إلى هيئة التحكيم الأصلية لتصدر قراراً نهائياً بشأنه، ويكون على الطرف المشتكى أن يحيل المسألة إلى هيئة التحكيم بما في ذلك ادعاءاته ودفعه ويكون على الطرف الآخر الإجابة خلال خمسة عشر يوماً تلي ذلك لتتمكن هيئة التحكيم من تقديم قرارها النهائي خلال خمسة عشر يوماً تبدأ من تاريخ جواب الطرف المشتكى عليه. عند استحالة نظر الموضوع من قبل هيئة التحكيم الأصلية، لأي سبب، تُعين هيئة تحكيم جديدة بمقتضى المادة (١) من هذا الملحق.

المادة ٥

تعليق ونهاية الاجراءات

١. يجوز لهيئة التحكيم، في حال تلقى طرفي النزاع خطياً، تعليق عملها في أي وقت ولمدة لا تتجاوز اثني عشر شهراً تبدأ من تاريخ اتفاق الطرفين. إذا تم وقف عمل هيئة التحكيم لأكثر من اثني عشر شهراً من تاريخ هذا الاتفاق تنقضي تلقائياً سلطة تأسيس هيئة التحكيم ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٢. يجوز لطرفا النزاع الاتفاق خطياً على إنهاء إجراءات أي هيئة تحكيم شكلت بمقتضى هذا الاتفاق.

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦
أمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٥

نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة ٢٠٠٥) ويقرأ مع النظام رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي، بإلغاء البنود (١) و (٢) و (٣) و (٥) و (٨) منها والاستعاضة عنها بما يلي:-

السلعة وحدة الاستيفاء الضريبة الخاصة

١- الاسمنت بجميع الواعه:-	الطن	صفر
أ- المستورد والمشتري محلياً من قبل المصانع التي يدخل الاسمنت من ضمن مدخلات التاجها والمسجلة لدى الدائرة والمحددة من قبل وزير المالية .		
ب- غيرها .	الطن	ديناران
٢- حديد البناء والتسليح	الطن	صفر

هكذا من الأصل

- ٣- زيوت التشحيم المعدنية ومحضرات
ومواد التشحيم المكونة من زيوت
التشحيم المعدنية ومواد مضافة على ان
لا تقل محتوياتها عن (٧٠٪) وزنا من
زيوت نفطية او من زيوت معدنية .
- ٥- الكحول الايثيلي غير المعطل .
- ٨- أ- السيارات السياحية وغيرها من
العربات السيارة المصممة اساسا
لنقل الاشخاص (عدا الداخلة منها
في البند (٨٧٠٢) من جدول
التعريفات الجمركية) بما في ذلك
سيارات السباق وسيارات السباق
المستوردة والمصنعة محليا ولم
يمض على تاريخ تصنيها مدة
تزيد على (٥) خمس سنوات .
- ب- السيارات السياحية وغيرها من
العربات السيارة المصممة اساسا
لنقل الاشخاص (عدا الداخلة منها
في البند (٨٧٠٢) من جداول
التعريفات الجمركية) بما في ذلك
سيارات السباق وسيارات السباق
المستوردة والمصنعة محليا ومضى
على تصنيها مدة تزيد على (٥)
خمس سنوات .

التر

صفر

التر السائب

صفر

القيمة

٢٥٪

القيمة

٤٥٪

ج- سيارات لنقل عشرة اشخاص او
اكثر بما في ذلك السائق ، وعربات
سيارة لنقل البضائع ، وعربات سيارة
للاستعمالات الخاصة ، والتي مضى
على تاريخ تصنيها (٥) خمس
سنوات فأكثر ، والخاضعة للبنود
(٨٧٠٢ ، ٨٧٠٤ ، ٨٧٠٥) من جداول
التعريفات الجمركية .

القيمة

١٦٪

مجلس الوزراء
الوزير الثاني (ابن المجلس)

٢٠٠٥/٤/٢٦

وزير التربية والاجتماعية الدكتور عبد الله عويدات	نائب رئيس الوزراء للشؤون البرلمانية وزير التنمية السياسية هشام التل	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عدنان بدران
وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير للشؤون البلدية توفيق كريسنان	وزير الأوقاف والشؤون والمقدرات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي
وزير السياحة والآثار الدكتور علياء حاتوغ بوران	وزير دولة لمراقبة الأداء الحكومي الدكتور صلاح الدين البشير	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور عبد الشاغبة
وزير الثقافة اسمي خضر	وزير المياه والري المهندس رائد ابو السعود	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ناديا حلمي السعيد	وزير الزراعة الدكتور يوسف الشريقي	وزير الصحة المهندس سعيد دروزه
وزير العدل محمد علي العلانة	وزير دولة لتطوير القطاع العام وزير الصناعة والتجارة بالوكالة الدكتور تيسير الصمادي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير الأشغال العامة والاسكان المهندس يوسف حياصات	وزير الخارجية فاروق القصاروي	وزير الدخلية عوني برفاس
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الايراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي وزير المالية بالوكالة سهير الطي

مكتبة
الأصل

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية كرواتيا

من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٣١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٨ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية كرواتيا من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٠ بصيغتها التالية:

من أجل تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل.

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية كرواتيا رغبة منهما في ابرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، قد اتفقتا على ما يلي:-

المادة (١)

نطاق تطبيق الاتفاقية على الاشخاص

تطبق هذه الاتفاقية على الاشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدين أو في كليهما.

المادة 2

الضرائب التي تتناولها الاتفاقية

1. تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل المفروضة بالنيابة عن دولة متعاقدة أو سلطاتها المحلية، بصرف النظر عن طريقة فرضها.
2. تعتبر ضريبة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الأرباح من التصرف بملكية الأموال المنقولة أو غير المنقولة وكذلك الضرائب المفروضة على مجموع مبالغ الأجور والرواتب المدفوعة من قبل مشاريع.
3. إن الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الاتفاقية على وجه الخصوص هي :
 - (أ) في المملكة الأردنية الهاشمية:
 - i ضريبة الدخل ؛
 - ii ضريبة التوزيع ؛
 - iii ضريبة الخدمات الاجتماعية ؛
 (ويشار إليها فيما يلي "بالضريبة الأردنية")؛
 - (ب) في جمهورية كرواتيا:
 - i ضريبة الأرباح ؛
 - ii ضريبة الدخل ؛
 - iii ضريبة الدخل المحلي وأي ضريبة إضافية أخرى مفروضة على أي من هذه الضرائب؛
 (ويشار إليها فيما يلي "بالضريبة الكرواتية") .
4. تطبق الاتفاقية أيضا على أية ضرائب مطابقة أو مماثلة بشكل جوهري والمفروضة بعد توقيع الاتفاقية إضافة إلى الضرائب الحالية أو بدلا عنها، وعلى السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدين إعلام بعضهما البعض عن أية تغييرات جوهريّة أجريت على قوانينها الضريبية المرعية .

مكزن من الأصل

المادة 3 تعريفات عامة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ، ما لم يتطلب السياق غير ذلك :

(أ) تعني كلمة "الأردن" أراضي المملكة الأردنية الهاشمية والمياه الإقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الإقليمية الأردنية، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الإقليمية الأردنية، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت أو يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية ، سواء كانت حية أو غير حية ؛

(ب) تعني كلمة "كرواتيا" أراضي جمهورية كرواتيا بالإضافة إلى تلك المناطق البحرية المتاخمة للحد الخارجي لمناطق البحر بما في ذلك قاع البحر والترتبة التحتية له، التي تمارس عليها جمهورية كرواتيا بما يتفق والقانون الدولي (وقوانين جمهورية كرواتيا) حقوق السيادة والسلطة ؛

(ج) تعني عبارة "الدولة المتعاقدة" والدولة المتعاقدة الأخرى "الأردن أو كرواتيا" كما يقتضي السياق ؛

(د) تعني كلمة "ضريبة" الضريبة الأردنية أو الضريبة الكرواتية كما يقتضي السياق ؛

(هـ) تشمل كلمة "شخص" الفرد ، الشركة وأية هيئة أشخاص أخرى ؛

(و) تعني كلمة "شركة" أي هيئة معنوية أو أي وحدة تعامل لأغراض الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛

(ز) تعني عبارتي "مشروع الدولة المتعاقدة" ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى "على التوالي مشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع ينفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ح) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة يشغله مشروع تكون مكان إدارته الفعالة في دولة متعاقدة ، باستثناء الحالة التي تشغل فيها السفينة أو الطائرة بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط ؛

(ط) تعني كلمة "مواطن" :

- i أي فرد يحمل جنسية دولة متعاقدة ؛
- ii أي شخص قانوني أو شركة تضامن أو شركة تستند وضعها هذا من القوانين السارية المفعول في الدولة المتعاقدة ؛

(ي) تعني عبارة "السلطة المختصة" :

- i في الأردن ، وزير المالية أو من يفوضه ؛
- ii في كرواتيا ، وزير المالية أو من يفوضه .

2. فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة في أي وقت ، يكون لأي تعبير لم يجر تعريفه في الاتفاقية ، وما لم يتطلب السياق غير ذلك ، ذات المعنى الذي يعطيه في ذلك الوقت في قوانين الدولة المتعاقدة لأغراض الضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية ، ويسود المعنى المعطى للتعبير بموجب القوانين الضريبية الواجبة التطبيق في الدولة المتعاقدة على أي معنى معطى له بموجب قوانين أخرى في تلك الدولة .

محذوف من الأصل

المادة 4 المقيم

1. لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون بموجب قوانين تلك الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مركز إدارته أو بسبب أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة وتتضمن أيضاً تلك الدولة ولاية سلطة محلية فيها . ولكن لا تشمل هذه العبارة أي شخص يخضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة .
2. إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (1) مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين فيتحدد وضعه وفقاً للآتي :
 - (أ) يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها مسكن دائم ؛ وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيماً في الدولة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية أو ثق (مركز مصالح حيوية) ؛
 - (ب) إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مصالحه الحيوية ، أو إذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقبتين فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها إقامة معتادة ؛
 - (ج) إذا كانت له إقامة معتادة في كلتا الدولتين المتعاقبتين أو لم تكن له إقامة معتادة في أي منهما ، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون أحد مواطنيها ؛
 - (د) إذا كان مواطناً في كلتا الدولتين أو لم يكن مواطناً في أي منهما فإن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تحل المسألة باتفاق مشترك .
3. إذا اعتبر شخص من غير الأفراد ، واستناداً لأحكام الفقرة 1 ، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين ، فيعتبر مقيماً في الدولة التي يوجد بها مركز إدارته الفعال .

المادة 5 المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي يزاول من خلاله النشاط التجاري للمشروع كلياً أو جزئياً .
2. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :
 - (أ) مكان الإدارة ؛
 - (ب) الفرع ؛
 - (ج) المكتب ؛
 - (د) المصنع ؛
 - (هـ) المشغل ؛ و
 - (و) المنجم ، أو بئر البترول أو الغاز ، أو المحجر أو أي مكان آخر لاستخراج المصادر الطبيعية .
3. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " أيضاً :
 - (أ) موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التجميع أو التركيب أو نشاطات إشرافية لها علاقة بنفس المشروع شريطة استمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاطات فقط لمدة تزيد على تسعة أشهر ؛
 - (ب) تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع دولة متعاقدة عن طريق العاملين أو أفراد آخرين معينين من قبل المشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى لهذه الأغراض شريطة أن تستمر تلك الأنشطة لنفس المشروع أو لمشروع آخر مرتبط به داخل الدولة لمدة أو مدد تزيد في مجموعها على ستة أشهر خلال فترة أي اثني عشر شهراً .

هكذا من الأصل

4. بغض النظر عن الأحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة المنشأة الدائمة ما يلي :

- (أ) استعمال التسهيلات فقط لأغراض التخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع ؛
- (ب) الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائدة للمشروع فقط من أجل التخزين أو العرض أو التسليم ؛
- (ج) الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائدة للمشروع فقط لغايات معالجتها وإنتاجها من قبل مشروع آخر ؛
- (د) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لشراء السلع أو البضائع أو لجمع المعلومات لأغراض المشروع ؛
- (هـ) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لأي نشاط آخر متعلق بالمشروع ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة ؛
- (و) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط للإعلان أو تقديم المعلومات ؛
- (ز) الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري فقط من أجل تجميع النشاطات المذكورة في البنود من (أ - و) من هذه الفقرة شريطة أن يكون إجمالي النشاط الناتج من عملية التجميع الممارس في المكان الثابت للعمل التجاري ذات صفة تحضيرية أو مساعدة .

5. بغض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (1 - 2) إذا قام شخص باستثناء الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة 7 - بالتصرف في دولة متعاقدة للمشروع أو بالنيابة عن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى فإن ذلك المشروع يعتبر أن له منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولاً فيما يتعلق بالنشاطات التي يمارسها ذلك الشخص للمشروع ، إذا كان هذا الشخص لديه سلطة ويمارس بالعادة إبرام العقود باسم المشروع ، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقتصرة على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (4) والتي إذا كانت قد جرت ممارستها من خلال مكان ثابت للعمل التجاري ، لا تجعل من هذا المكان الثابت منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة .

6. بغض النظر عن الأحكام السابقة من هذه المادة، يعتبر مشروع التأمين للدولة متعاقدة باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين، أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان يحصل أقساط التأمين في تلك الدولة المتعاقدة أو يؤمن على المخاطر الموجودة في تلك الدولة من خلال شخص خلاف الوكيل ذي الوضع المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة 7 .

7. لا يعتبر مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين أن له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة الأخرى من خلال سمسار أو وكيل عام بالصولة أو أي وكيل آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف الاستباقي في مصالحهم وأعمالهم الخاصة . على أي حال، عندما تكون نشاطات ذلك الوكيل مكرسة كلياً بالنيابة عن هذا المشروع أو المشاريع المتداخلة معه وأن العمليات التجارية لم تتم تحت شروط الذراع الطولي، فإنه لا يعتبر وكيلًا ذا وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة .

8. حقيقة كون الشركة المقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو مسيطر عليها من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو التي تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك) لا تجعل أي من الشركتين منشأة دائمة للأخرى .

مكذوب من الأصل

المادة 6

الدخل من ملكية الأموال غير المنقولة

1. يمكن أن يخضع الدخل المتأتي لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة من ملكية الأموال غير المنقولة (بما فيها الدخل من الزراعة أو الحراج) الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
2. يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأموال مدار البحث. وتشمل هذه العبارة في أي حال ، الأموال الملحقة بالأموال غير المنقولة بالتبعية والحيوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتحريج والحقوق التي تطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي ومنشأتها وحقوق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في دفعات متغيرة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الرواسب المعدنية والمناجم والموارد الطبيعية الأخرى ، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة .
3. تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
4. تطبق أحكام الفقرتين (1)، (3) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المستعمل لإتجال خدمات شخصية مستقلة .

المادة 7

الأرباح التجارية والصناعية

1. تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطاً تجارياً أو صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة . وإذا كان المشروع يزاول نشاطاً على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى إلى تلك المنشأة الدائمة .
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3) إذا كان مشروع دولة متعاقدة يزاول عملاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من الدولتين المتعاقدين تحدد كما لو كانت مشروعاً مستقلاً يمارس نفس النشاط أو نشاطاً مماثلاً تحت نفس الظروف أو في ظروف مماثلة ويتعامل كلياً بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له .
3. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتنزيل المصاريف التي أنفقت لأغراض الأعمال التجارية للمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر .
4. إذا جرت العادة في الدولة المتعاقدة على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس نسبة كل جزء من أرباح المشروع الكلية على كل جزء من أجزائه المختلفة فلا يوجد في الفقرة (2) ما يمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس هذا التقسيم كما جرت العادة ، وعلى أي حال ، فإن الطريقة المتبعة في التقسيم يجب أن تتفق لتتجهت مع المبادئ الواردة في هذه المادة .

هكذا من الأصل

5. إن مجرد شراء السلع أو البضائع التجارية من قبل المنشأة الدائمة لحساب المشروع لا يكون بحد ذاته أرباحاً للمنشأة الدائمة .
6. لأغراض الفقرات السابقة ، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنوياً ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية للذم بغير ذلك .
7. إذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على أفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

المادة 8 الشحن والنقل الجوي

1. إن الأرباح المتحققة لمشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن والطائرات في النقل الدولي تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها الإدارة الفعالة للمشروع فقط .
2. إذا كان مركز الإدارة الفعال لمشروع نقل بحري على ظهر سفينة فإن ذلك المشروع يعتبر أنه يقع في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها ميناء موطن السفينة ، أو إذا لم يكن هناك مثل ذلك الميناء ففي الدولة المتعاقدة التي يكون مشغل السفينة مقبلاً فيها .
3. إن أحكام الفقرة 1 تطبق أيضاً على الأرباح المتأتية من خلال المشاركة في تجمع أو عمل مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية .

المادة 9 المشاريع المتداخلة

1. إذا (أ) ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقبتين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو (ب) ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتيهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن للدولة المتعاقدة أن تحتسبها ضمن أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .
2. إذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها - وتعرض للضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبياً فيها ، وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن أن تكون قد تلت لمشروع الدولة الأولى إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شروطاً تتم بين مشاريع مستقلة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملزم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح . وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتشاور عند الضرورة .
3. على الدولة المتعاقدة أن لا تغير ربح المشروع في الظروف المشار إليها في الفقرة 2 بعد انقضاء الحدود الزمنية المنصوص عليها في قوانينها الضريبية .
4. لا تطبق أحكام الفقرة (2) في حالة التهرب الضريبي المقصود .

مكذوب من الأصل

المادة 10 أرباح الأسهم

1. إن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2. على أي حال، يمكن إخضاع أرباح الأسهم هذه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة أرباح الأسهم مقيمة فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة ولكن إذا كان المالك المنتفع لأرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى يجب أن لا تتجاوز الضريبة المفروضة من قبل الدولة المذكورة أولاً:

(أ) 5 بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم إذا كان المالك المنتفع شركة (بخلاف شركة التضامن) تمتلك على الأقل 25 بالمائة من رأس مال الشركة دافعة الأرباح، شريطة أن امتلاك الأسهم لم يتم كسبه أساساً لغرض الاستفادة من هذا الحكم؛

(ب) 10 بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى

على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين وبالاتفاق المتبادل إيجاد صيغة لتطبيق هذه المحددات. ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

3. تعني كلمة "أرباح الأسهم" على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من الأسهم، أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون وكذلك المشاركة في الأرباح، والدخل من حقوق المساهمة الأخرى التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كالدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها.

4. لا تسري أحكام الفقرتين (1، 2) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم والمقيم في دولة متعاقدة يقوم بأعمال تجارية أو صناعية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها، وكانت ملكية الأسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14 حسب مقتضى الحال.

5. في الحالة التي تجني فيها شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذه الدولة المتعاقدة الأخرى لا يجوز أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة إلا بالقدر الذي تكون فيه أرباح الأسهم مدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى أو كانت ملكية الأسهم المدفوعة بسببها الأرباح مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت الموجود في الدولة الأخرى، ولا تخضع الشركة غير الموزعة للأرباح إلى ضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو أرباح الأسهم غير الموزعة تتكون بشكل كامل أو جزئي من دخل أو أرباح ناشئة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة 11 الفائدة

1. إن الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. وعلى أية حال فإنه يمكن إخضاع الفوائد المذكورة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وفقاً لقوانينها، ولكن إذا كان المالك المستفيد للفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا تتجاوز الضريبة المفروضة 10% من المبلغ الإجمالي للفائدة. على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين وبالاتفاق المتبادل إيجاد صيغة لتطبيق هذه المحددات.

مكرر من الأصل

3. تعني كلمة "الفائدة" عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأتي من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن أو غير مؤمن برهن وسواء كان للدائن حق الاشتراك في أرباح المدين أو لم يكن له هذا الحق، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأتي من السندات الحكومية والدخل من إسناد الدين بما فيها أية أقساط أو جوائز مرتبطة بهذه الأسهم والسندات الحكومية. ولا تعتبر غرامات التأخير في الدفع كفائدة لأغراض هذه المادة.

4. لا تطبق أحكام الفقرتين (1، 2) إذا كان المالك المنتفع للفائدة والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجارياً أو صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تنشأ الفائدة من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، أو إذا كان المالك المنتفع ينجز في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالاً وثيقاً بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت. ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14 حسب مقتضى الحال.

5. تعتبر الفوائد إنها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها تلك الدولة أو سلطة محلية أو مقيم فيها. وعلى أية حال، إذا كان الشخص دافع الفائدة، وبغض النظر عما إذا كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة أو مركز ثابتاً ذا صلة وثيقة بالمديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفائدة فإن مثل هذه الفائدة تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

6. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المنتفع بها أو بين كليهما وبين شخص آخر، إذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر إلى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور. وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

7. لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كان الهدف الرئيسي أو أحد الأهداف الرئيسية لأي شخص له علاقة بإصدار أو تخصيص المطالبة بالدين الذي دفعت عنه الفائدة عن طريق استغلال هذه المادة من خلال ذلك الإصدار أو التخصيص.

المادة 12 حقوق الاختراع

1. إن حقوق الاختراع الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. وعلى أية حال فإنه يمكن إخضاع حقوق الاختراع المذكورة أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانينها، ولكن إذا كان المالك المستفيد لحقوق الاختراع مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فلا تتجاوز الضريبة المفروضة 10% من المبلغ الإجمالي لحقوق الاختراع.

3. تعني عبارة "حقوق الاختراع" حين استعمالها في هذه المادة المبالغ المقبوضة من أي نوع مقابل استعمال، أو الحق في استعمال حقوق التأليف أو الطبع لأي إنتاج أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية أو الأفلام أو الأشرطة أو وسائل أخرى للبحث الإذاعي أو التلفزيوني أو أي براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة، أو تركيبه سرية أو عمليات تصنيع أو خبرة صناعية أو تجارية أو علمية (المعرفة العلمية).

4. لا تطبق أحكام الفقرتين (1، 2) إذا كان المالك المنتفع لحقوق الاختراع والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجارياً أو صناعياً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها حقوق الاختراع من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكان الاختراع أو ملكيته الذي دفع عنه العوض متصلاً اتصالاً وثيقاً بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت. ففي مثل هذه الحالة يجري تطبيق أحكام المادة 7 أو المادة 14 حسب مقتضى الحال.

5. تعتبر حقوق الاختراع إنها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها تلك الدولة نفسها أو سلطة محلية فيها أو مقيماً في تلك الدولة المتعاقدة. وعلى أية حال، إذا كان الشخص دافع حقوق الاختراع وبغض النظر عما إذا كان مقيماً في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزاً ثابتاً ذا صلة بالانتماء بدفع حقوق الاختراع التي نشأت، وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الحقوق، فإن هذه الحقوق تعتبر أنها نشأت في الدولة المتعاقدة والتي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

مكتبة من الأصل

6. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع حقوق الاختراع والمالك المنتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر، إذا كان مقدار هذه الحقوق مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام أو الحق أو المعلومات التي دفعت عنها يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور. وفي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعاً للضريبة طبقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة 13 الأرباح الرأسمالية

1. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة كما عرفت في المادة 6 والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. لأغراض الفقرة 1، الأرباح المتحققة من نقل ملكية الأموال غير المنقولة الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى تتضمن الأرباح المتحققة من الأسهم (بما في ذلك أسهم رأس المال والسندات)، بخلاف الأسهم المتداولة في البورصة، والتي تستند الجزء الأكبر من قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من الأموال غير المنقولة الموجودة في تلك الدولة الأخرى.
3. الأرباح المتأتية من نقل ملكية الأسهم بخلاف تلك المذكورة في الفقرة 2، والتي تمثل مشاركة بما نسبته 25 بالمائة في شركة مقيمة في دولة متعاقدة يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة.
4. الأرباح المتأتية من نقل ملكية الأموال المنقولة التي تشكل جزءاً من الملكية التجارية والصناعية لمنشأة دائمة والتي يملكها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من نقل ملكية أموال منقولة تخص مركزاً ثابتاً يعود إلى شخص مقيم في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغايات إنجاز خدمات شخصية مستقلة، فإن هذه الأرباح بما فيها الأرباح المتأتية من نقل ملكية المنشأة الدائمة (سواء لوحدها أو مع المشروع بأكمله) أو من نقل ملكية المركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

5. الأرباح المتأتية من نقل ملكية السفن أو الطائرات، المشغلة في النقل الدولي أو الأموال المنقولة التي تخص تشغيل تلك السفن أو الطائرات تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون مركز الإدارة الفعّال للمشروع موجوداً فيها.

6. الأرباح المتأتية من نقل أي ملكية بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات (5-1) تخضع للضريبة فقط في الدولة التي يكون المتصرف بالملكية مقيماً فيها.

المادة 14 الخدمات الشخصية المستقلة

1. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من خدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط باستثناء إحدى الحالات التالية حيث يمكن إخضاع الدخل أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى:
 - أ) إذا كان له مركز ثابت وبصفة منتظمة تحت تصرفه في الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض تادية نشاطاته، ففي هذه الحالة يجوز أن يخضع الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط وبالقدر الذي يعزى فيه إلى ذلك المركز الثابت؛ أو
 - ب) إذا كان تواجدته في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تبلغ أو تتجاوز في مجملها (183) يوماً في السنة المالية المعنية؛ ففي هذه الحالة، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط مقدار الدخل المتحقق من النشاط الممارس في الدولة المتعاقدة الأخرى.
2. تشمل عبارة "الخدمات المهنية" بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية، والأدبية، والفنية، والتربوية، والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

مكرر من الأصل

المادة 15 الخدمات الشخصية غير المستقلة

1. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (16، 18 و 19) تخضع الرواتب والأجور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا مورس هذا النشاط في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبالغ المتأتية من هذا النشاط يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. بغض النظر عن أحكام الفقرة 1، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأولى المذكورة إذا:

(أ) كان مستلم المخصصات موجوداً في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز مجموعها (183) يوماً في أي اثني عشر شهراً تبتدئ أو تنتهي في السنة المالية المعنية؛ و

(ب) كانت المخصصات قد دفعت من قبل أو بالنيابة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛ و

(ج) كانت المخصصات لا تتحملها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3. بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي يمارس على ظهر سفينة أو طائرة يشغلها مشروع مقيم في دولة متعاقدة في النقل الدولي يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مركز الإدارة الفعّال للمشروع.

المادة 16 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الدفعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً بمجلس الإدارة لشركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

المادة 17 الفنانون والرياضيون

1. بغض النظر عن أحكام المادتين (14، 15) فإن الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من أعمال الترفيه والتسليّة، مثل المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون والموسيقى، أو الرياضة من نشاطاته الشخصية الممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الأخرى، يمكن أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2. إذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود إلى شخص آخر، وبغض النظر عن أحكام المواد (7، 14، 15) فإن ذلك الدخل يمكن أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط.

3. بغض النظر عن أحكام الفقرتين (1 و 2) من هذه المادة، فإن الدخل المشار إليه في هذه المادة يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة التي مارس فيها الفنان أو الرياضي نشاطاته، إذا كانت هذه النشاطات ممولة بشكل أساسي من صناديق عامة لكلتا الدولتين أو نفذت بموجب اتفاقية ثقافية أو ترتيبات بين الدولتين المتعاقدين.

عكاز من الأصل

المادة 18

الرواتب التقاعدية

1. مع مراعاة أحكام الفقرة 2 من المادة 19 فإن أي راتب تقاعدي وأي مخصص آخر مماثل مدفوع إلى مقيم في دولة متعاقدة كعوض عن خدمة سابقة تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .

المادة 19

الخدمة الحكومية

1. (أ) المخصصات، عدا عن راتب التقاعد، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات مؤداة لهذه الدولة أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .

(ب) وعلى أية حال، تخضع هذه المخصصات للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات مؤداة في تلك الدولة وكان الفرد مقيماً في تلك الدولة الذي هو :
 أ - أحد مواطنيها ؛ أو
 ب - لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لأغراض تأدية الخدمات .

2. (أ) إن أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل أو من أموال دولة متعاقدة أو سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أداها لتلك الدولة المتعاقدة أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
 (ب) وعلى أية حال ، فإن الراتب التقاعدي المذكور آنفاً يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان ذلك الفرد مقيماً في تلك الدولة وأحد مواطنيها .

3. تطبق أحكام المواد (15، 16 و 18) على المخصصات والرواتب التقاعدية والمتعلقة بالخدمات المؤداة والمتصلة بعمل تجاري أو صناعي تقوم به دولة متعاقدة أو سلطة محلية فيها .

المادة 20

المعلمون والباحثون

1. إن الفرد الذي يزور دولة متعاقدة لمدة لا تتجاوز سنتين لغرض التعليم أو القيام ببحث في مدرسة أو جامعة أو كلية أو معهد تعليمي آخر مشابه معترف به في تلك الدولة المتعاقدة والذي كان للتو قبل زيارته مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب أن يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً عن أي مخصصات يتلقاها لقاء هذا التعليم أو البحث لمدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ زيارته الأولى لتلك الدولة لهذا الغرض، شريطة أن تكون هذه المبالغ التي يحققها ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.

2. تطبق أحكام هذه المادة فقط على الدخل المتأتي من بحث إذا كان القيام بهذا البحث الذي يقوم به فرد المصالح العام ولكنه أساساً ليس للمنفعة الخاصة العائدة لشخص أو أشخاص معينين .

المادة 21

الطلاب والتلاميذ المتمرنون

المبالغ التي يتلقاها طالب أو تلميذ متمرن على الأعمال التجارية أو الصناعية في دولة متعاقدة والذي كان للتو قبل زيارة الدولة المتعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً فقط لغايات التعلم أو التدريب ويتلقى أموالاً لغايات المعيشة أو التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون هذه المبالغ ناشئة من مصادر خارج تلك الدولة .

المادة 22

الدخول الأخرى

1. إن عناصر دخل المقيم في دولة متعاقدة، حيث تنشأ، وغير المنصوص عليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
2. لا تطبق أحكام الفقرة 1 على الدخل ، خلاف الدخل المتأتي من الأموال غير المنقولة كما عرفت في الفقرة 2 من المادة 6 ، إذا كان مستلم هذا الدخل مقيماً في دولة متعاقدة ويقوم بعمل تجاري أو صناعي في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان الحق أو الملكية التي دفع عنها الدخل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة 7 أو المادة 14 حسب مقتضى الحال .

مكرر من الأصل

المادة 23

استبعاد الأزدواج الضريبي

1. في حالة مقيم في الأردن يتم تجنب الأزدواج الضريبي كالآتي:
إذا تآتى لمقيم في الأردن دخل يمكن أن يخضع - وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية - للضريبة في كرواتيا ، فعلى الأردن أن تسمح بتنازل من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم مبلغاً مساو لضريبة الدخل المدفوعة في كرواتيا .
على أي حال فإن هذا التنازل يجب أن لا يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة كما هي محتسبة قبل إعطاء التنازل الذي يعزى لذلك الدخل الذي يمكن أن يخضع للضريبة في كرواتيا - حسب مقتضى الحال .
2. في حالة مقيم في كرواتيا يتم تجنب الأزدواج الضريبي كالآتي :
إذا تآتى لمقيم في كرواتيا دخل يمكن أن يخضع - وفقاً لإحكام هذه الاتفاقية - للضريبة في الأردن . فعلى كرواتيا أن تسمح بتنازل من الضريبة المفروضة على دخل هذا المقيم مبلغاً مساو لضريبة الدخل المدفوعة في الأردن .
على أي حال ، فإن هذا التنازل يجب أن لا يتجاوز ذلك الجزء من الضريبة كما هي محتسبة قبل إعطاء التنازل الذي يعزى لذلك الدخل الذي يمكن أن يخضع للضريبة في الأردن - حسب مقتضى الحال .

المادة 24

عدم التمييز في المعاملة

1. لا يجوز إخضاع مواطني أي من الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو أي مطلب يتعلق بهذه الضرائب أو الالتزامات الضريبية التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى ، ولا لأية ضرائب أو التزامات ضريبية أثقل منها عبناً وخصوصاً فيما يتعلق بالإقامة .
2. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لإحدى الدولتين المتعاقبتين في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أكثر عبناً من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تزاوئ نفس النشاط . ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصصيات شخصية فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لمقيميها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية .

3. باستثناء ما ورد في أحكام الفقرة 1 من المادة 9 والفقرة 6 من المادة 11 أو الفقرة 6 من المادة 12 إذا دفع مشروع دولة متعاقدة مطلوبة بدین أو حقوق اختراع أو أية مدفوعات أخرى إلى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري تنازل تلك المطلوبة بدین والحقوق والمدفوعات تملأاً وكتبها مدفوعة إلى أحد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى .
4. لا يجوز إخضاع مشروعات إحدى الدولتين المتعاقبتين والتي تملك رأس مالها كله أو بعضه أو يرأسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضرائب أو متطلبات متعلقة بهذه الضرائب غير الضرائب أو المتطلبات التي تخضع لها المشاريع المماثلة في تلك الدولة أو تكون أثقل منها عبناً .
5. تطبق أحكام هذه المادة وعلى الرغم من أحكام المادة 2 على الضرائب من كل نوع وصفة .

المادة 25

إجراءات الاتفاق المتبادل

1. إذا رأى مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين أن الإجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الاتفاقية جال له بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين المتعاقبتين أن يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها أو السلطة المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها إذا كانت قضيته تدرج تحت الفقرة 1 من المادة 24 . يجب أن تعرض القضية خلال ثلاث سنوات من تاريخ الإشعار الأول فيما يتعلق بالإجراء المخالف لأحكام هذه الاتفاقية .
2. إذا تبين للسلطات المختصة أن الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنه تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الاتفاقية . أي اتفاق يتم التوصل إليه يجب أن ينفذ بغض النظر عن الحدود الزمنية المنصوص عليها في القانون المحلي للدولتين المتعاقبتين .

محكمة من الأصل

3. تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية .
ولهما أيضاً أن تتشاورا معاً لإزالة أي ازدواج ضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

4. للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إجراء اتصالات مباشرة فيما بينهما بغرض الوصول إلى اتفاق بالمعنى الوارد في الفقرات السابقة وحيثما يكون الأمر مفضلاً كي يصل الطرفان إلى اتفاق، للطرفين أن يتبادلا الآراء شفويًا، يجوز أن يكون هذا التبادل من خلال لجنة مكونة من ممثلين عن السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين .

المادة 26 تبادل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق بالضرائب المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وإلى المدى الذي يكون فرض الضرائب بمقتضاها متعلقًا وأحكام هذه الاتفاقية .
وان تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادتين 1 و 2 من هذه المادة وأية معلومات تتلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامل على أنها سرية بذات الطريقة التي تعامل بها المعلومات بموجب القوانين الوطنية لتلك الدولة ، ولا تفتش إلا لأشخاص أو لسلطات (بما فيها المحاكم والأجهزة الإدارية) المعنية بالتقديرات والتحصيلات وإجراءات التنفيذ والملاحقة الجزائية والاستئنافات فيما يتعلق بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية . ويتوجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض فقط . على أنه يجوز لهؤلاء إنشاء هذه المعلومات أمام المحاكم الرسمية أو في الأحكام القضائية .

2. لا يجوز بأي حال تفسير أحكام الفقرة 1 بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي :

(أ) تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظام الإداري المعمول بها فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ب) تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

(ج) تقديم معلومات من شأنها إضفاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو العمليات التجارية أو معلومات يعتبر الإضفاء بها مخالفاً للنظام العام .

المادة 27 أعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصليين

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو القنصليين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة .

المادة 28 نفاذ الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ استلام آخر الإشعارين من خلال القنوات الدبلوماسية الذي يشير إلى إتمام الإجراءات القانونية الداخلية التي تحدد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في كل دولة متعاقدة .
تسري أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالدخل المتحقق خلال السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون ثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تدخل فيها هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

عكس من الأصل

المادة 29 إنهاء الاتفاقية

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى ما لا نهاية ولأي من الدولتين المتعقدتين، في أو قبل اليوم الثلاثين من شهر تموز من أي سنة ميلادية تبدأ بعد انتهاء فترة خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، إتمامها بإعطاء إشعار مكتوب إلى الدولة المتعقدة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية. وفي هذه الحالة يتوقف سريان مفعول هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالدخل المتحقق خلال السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كلون ثاني من السنة الميلادية التي تلي السنة التي أعطي فيها إشعار الإنهاء.

وإشهاداً على ما تقدم قام الموقعون أثناء المفاوضات كما ينبغي بالتوقيع على هذه الاتفاقية. حوت من نسختين أصليتين في صان بتاريخ ٢٠/سبتمبر/٢٠٠٥ باللغات العربية والكرواتية والإنجليزية وجميع النسخ فعلة بنفس الدرجة. في حال الاختلاف في التفسير يعتمد النص الإنجليزي.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية كرواتيا

قرار بمنح مشاريع استثمارية إعفاءات من الرسوم والضرائب المترتبة عليها

استعرض مجلس الوزراء كتاب معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة/ رئيس مجلس إدارة مؤسسة تشجيع الاستثمار بموضوع الإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية وبناء على توصية من معاليها المبني على توصية لجنة الحوافز الاستثمارية - وصلاً بأحكام المادة (١/٥) من قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣ والمادة (٣/ب) من قانون الاعفاء من الأموال العامة رقم (٤١) لسنة ٢٠٠٢ - قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ الموافقة على منح المشاريع الاستثمارية المرفقة بكتاب معاليها رقم ٢٥٨٦/٢/٢١/٦٢ تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الإعفاءات من الرسوم والضرائب المترتبة عليها.

قرار بتعديل أسعار

البيع المحلية لوقود البواخر المحلية والأجنبية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لأحكام المادة (١/٧) من قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ الموافقة على تعديل أسعار البيع المحلية لوقود البواخر المحلية والأجنبية وكما يلي:-
أولاً:- تعديل أسعار بيع زيت الوقود والسولار للبواخر المحلية والأجنبية وأصل المستهلك اعتباراً من ٢٠٠٥/٤/١٥ لتصبح كما يلي:-

المنتج	الوحدة	السعر الحالي	السعر المقترح
١. زيت الوقود للبواخر المحلية	دينار/طن	٩١	١٣٠
٢. السولار للبواخر المحلية	لتر/طن	١٣٥	٢٠٠
٣. زيت الوقود للبواخر الأجنبية	دينار/طن	١١٥	١٦٧
٤. السولار للبواخر الأجنبية	لتر/طن	٢٠٠	٢٨٠

ثانياً:- تعديل أسعار باب المصفاة لزيت الوقود والسولار للبواخر المحلية والأجنبية المبينة في البند أولاً أعلاه بمقدار الزيادة في الأسعار المحلية.

محكمة من الأصل

إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

- يعلن انه صلاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠١ (لقانون معدل لقانون البلديات) والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٢٠) تاريخ ٢٠٠١/١٢/٢ الى مجلس الامة فلان منه قبولاً وبات بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار اليه قانوناً دائماً.
- رئيس الوزراء
الدكتور عدنان بدران
٢٠٠٥/٤/١٢

إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

- يعلن انه صلاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢ (لقانون معدل لقانون مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها) والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٥٤٦) تاريخ ٢٠٠٢/٥/١٣ الى مجلس الامة فلان منه قبولاً وبات بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المشار اليه قانوناً دائماً.
- رئيس الوزراء
الدكتور عدنان بدران
٢٠٠٥/٤/١٢

تعليمات معدلة لتعليمات إجازة قيادة القوارب واليخوت السياحية البحرية

داخل وخارج المياه الإقليمية الاردنية لسنة ٢٠٠٥

وتقرأ مع التعليمات الاصلية ويعدل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

- أولاً المادة (١) - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات إجازة قيادة القوارب واليخوت السياحية البحرية داخل وخارج المياه الإقليمية الاردنية) لسنة ٢٠٠٥.
- ثانياً المادة (٢) - تنطبق الفقرة رقم (٢) من المادة رقم (٦).
- ثالثاً المادة (٣) - يحد ترقيم الفقرات الواردة في المادة المشار إليها لتصبح (١، ٢، ٣، ٤، ٥).

سعود النصيرات

وزير النقل/ رئيس مجلس إدارة السلطة البحرية

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات التصنيف الفني والاداري للطبيب والصيدلي

صادره بمقتضى أحكام المادة (٥/ج)

من نظام جوائز الأطباء والصيدال

المادة (١)

تسمى هذه التعليمات (تعليمات التصنيف الفني والاداري للطبيب والصيدلي)

المادة (٢)

يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

المادة (٣)

- لغايات هذه التعليمات تعتمد التعريفات التالية :

- البحث العلمي: المقالة العلمية المنشورة او المقبولة للنشر في مجلة محكمة ومعترف بها . ولغايات هذه التعليمات تعتبر الكتب العلمية المؤلفة والتي لا يقل عدد كلمات اي منها عن (٥٠٠٠٠) كلمة او الكتب العلمية المترجمة التي لا تقل عدد كلمات اي منها عن (١٠٠٠٠٠) كلمة بحثاً علمياً منشوراً
 - الورقة العلمية : المقالة في المؤتمرات الطبية المحلية او الدولية او الايام العلمية المقامة في وزارة الصحة او الجامعات الاردنية او الخدمات الطبية الملكية
 - النشاط العلمي : البحث العلمي والورقة العلمية ونشر حالة مرضية والحدوة التدريبية والمحاضرات العلمية
- ب- لغايات هذه التعليمات تحتسب النقاط التالية لاي من الانشطة العلمية المذكورة اعلاه :

- باحث اول في بحث علمي ٢٠ نقطة
- باحث ثاني في بحث علمي ١٥ نقطة
- باحث ثالث فاكثر في بحث علمي ١٠ نقاط
- تأليف كتاب علمي في مجال الاختصاص ٢٠ نقطة
- تأليف فصل في كتاب علمي لا يقل عدد كلماته عن ١٠٠٠٠ كلمة في مجال الاختصاص ١٥ نقطة
- ترجمة كتاب علمي في مجال الاختصاص ٢٠ نقطة
- ترجمة فصل في كتاب علمي في مجال الاختصاص لا يقل عدد كلماته عن (٢٠٠٠٠) كلمة ١٠ نقاط

مكتبة من الأصل

- الورقة العلمية المقدمة في مؤتمر دولي ١٥ نقطة
- الورقة العلمية المقدمة في مؤتمر محلي ١٠ نقاط
- نشر حالة مرضية في مجلة طبية (Case Report) ١٠ نقاط
- المشاركة في دورة تدريبية في مجال الاختصاص لا تقل مدتها عن اسبوعين ١٠ نقاط
- لقاء محاضرة في مؤتمر دولي او محلي ٥ نقاط

المادة (٤)

تحدد درجات التصنيف الفني للأطباء البشريين على النحو التالي:

- أ- طبيب عام
- ب- طبيب مقيم
- ج- طبيب مقيم مؤهل
- د- اختصاصي مساعد
- هـ- اختصاصي
- و- اختصاصي أول
- ز- مستشار

المادة (٥)

يتم تصنيف الطبيب البشري في أي من الدرجات المذكورة في المادة (٤) اعلاه في حال اكماله المتطلبات اللازمة لذلك وعلى النحو التالي:

- أ- طبيب عام :
 - الطبيب الحاصل على الشهادة الجامعية الاولى في الطب من جامعة معترف بها والذي اجتاز الفحص الاجمالي للأطباء
 - يسجل في نقابة الأطباء
 - يحمل ترخيص طبيب عام لمزاولة المهنة في المملكة الاردنية الهاشمية
- ب- طبيب مقيم:
- ج- طبيب مقيم مؤهل:

- الطبيب الذي لم يملأ مدة قلمته بنجاح وحاصل على وثيقة من المجلس الطبي الاردني او المجلس العربي للاختصاصات الطبية يفيد بأنه مقبول للتقدم لامتحان المجلس الطبي النهائي

- د- اختصاصي مساعد:
- الطبيب الحاصل على شهادة الاختصاص من المجلس الطبي الاردني او ما يعادلها

هـ- اختصاصي:

- ان يكون الطبيب قد امضى مدة سنتين في درجة اختصاصي مساعد
- توصية خطية من رئيسه المباشر ورئيس الاختصاص بحسن الاداء والانتاج في العمل

و- اختصاصي أول:

- ان يكون الطبيب قد امضى مدة اربع سنوات في درجة اختصاصي
- ان يحصل على مجموع ٣٥ نقطة كحد ادنى من الانشطة العلمية الواردة في المادة ٣/ب
- توصية خطية من رئيسه المباشر ورئيس الاختصاص بحسن الاداء والانتاج في العمل

ز- مستشار:

- ان يكون قد امضى مدة ست سنوات في درجة اختصاصي أول
- ان يحصل على مجموع (٤٥) نقطة كحد ادنى من الانشطة العلمية الواردة في المادة ٣/ب
- توصية خطية من رئيسه المباشر ورئيس الاختصاص بحسن الاداء والانتاج في العمل

المادة (٦)

تحدد درجات التصنيف الفني لأطباء الاسنان على النحو التالي:

- أ- طبيب اسنان عام
- ب- طبيب اسنان مقيم
- ج- طبيب اسنان مقيم مؤهل
- د- طبيب اسنان اختصاصي مساعد
- هـ- طبيب اسنان اختصاصي
- و- طبيب اسنان اختصاصي أول
- ز- طبيب اسنان مستشار

عكس من الأصل

المادة (٧)

يتم تصنيف طبيب الأسنان في أي من الدرجات المذكورة في المادة (٦) اعلاه في حال اكتماله المتطلبات اللازمة لذلك وعلى النحو التالي :

- أ- طبيب اسنان عام:
 - ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الاولى في طب الاسنان من جامعة معترف بها
 - ان يكون قد اجتاز الفحص الاجمالي بلجاح
 - ان يكون مسجلا في نقابة اطباء الاسنان
 - ان يكون مرخصا لمزاولة المهنة في المملكة الاردنية الهاشمية
- ب- طبيب الاسنان المقيم:
 - كل طبيب اسنان تم اختياره مقيما في احد فروع طب الاسنان
 - ج- طبيب الاسنان المقيم المؤهل:
 - كل طبيب انهي كامل مدة الإقامة في برنامج الإقامة بلجاح وحاصل على وثيقة من المجلس الطبي الاردني تفيد بقبوله لدخول الامتحان النهائي
 - د- طبيب اسنان اختصاصي مساعد:
 - كل طبيب اسنان حاصل على شهادة الاختصاص من المجلس الطبي الاردني في احد فروع طب الاسنان او مسجل في سجل الاختصاصيين في نقابة اطباء الاسنان قبل نفاذ قانون المجلس الطبي الاردني
 - هـ- طبيب اسنان اختصاصي:
 - كل من توفرت به الشروط الواردة في الفقرة (د) اعلاه وامضى خدمة في مرتبة اختصاصي مساعد وفق ما يلي:
- ثلاث سنوات/لحامل شهادة المجلس الطبي الاردني
- اربع سنوات /لحامل شهادة اختصاص مدة الدراسة فيها لا تقل عن ثلاث سنوات دراسية ومسجل في سجل الاختصاصيين في نقابة اطباء الاسنان قبل نفاذ قانون المجلس الطبي الاردني
- ست سنوات /لحامل شهادة الماجستير او الدبلوم مدة الدراسة للحصول عليها سنتين على الاقل ومسجل في سجل الاختصاصيين في نقابة اطباء الاسنان قبل نفاذ قانون المجلس الطبي الاردني

- ثمان سنوات /لحامل شهادة الدبلوم مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة ومسجل في سجل الاختصاصيين في نقابة اطباء الاسنان قبل نفاذ قانون المجلس الطبي الاردني
- توصية خطية من رئيسه المباشر ومن رئيس الاختصاص بحسن الاداء والانتاج في العمل
- طبيب اسنان اختصاصي اول:
 - ١- كل من توفرت به الشروط المبينة في الفقرة (هـ) اعلاه وامضى خدمة في مرتبة اختصاصي مدتها اربع سنوات
 - ١- ان يحصل على مجموع ٣٥ نقطة كحد ادنى من الانشطة العلمية الواردة في المادة ٣/ب
 - ٣- توصية خطية من رئيسه المباشر ومن رئيس الاختصاص بحسن الاداء والانتاج في العمل
 - ز- طبيب اسنان مستشار:
 - ١- كل من توفرت به الشروط المبينة في الفقرة (و) اعلاه وامضى خدمة في مرتبة اختصاصي اول مدتها ست سنوات
 - ٢- ان يحصل على مجموع ٤٥ نقطة كحد ادنى من الانشطة العلمية الواردة في المادة ٣/ب
 - ٣- توصية خطية من رئيسه المباشر ومن رئيس الاختصاص بحسن الاداء والانتاج في العمل
- المادة (٨)
- أ- جميع الانشطة العلمية المقدمة لغايات التصنيف الفني يجب ان لا تكون قد استعملت لغايات التصنيف الفني في درجة سابقة
- ب- يشترط ان يكون ٥٠% من الانشطة العلمية المطلوبة لغايات التصنيف الفني قد عملت خلال المرحلة الحالية للتصنيف
- المادة (٩)
- يستثنى من تطبيق هذه التعليمات فيما يتعلق بالمدد الزمنية والانشطة العلمية المطلوبة للترقية من مرتبة الى مرتبة اعلى كل من انهي متطلبات تصنيفه وفق التعليمات السابقة للتعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ وحتى تاريخ ٢٠٠٥/٨/٣١

عكاز من الأصل

المادة (١٠)

يكون التصنيف الإداري للأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة وفق أي من المواقع الإدارية المبينة أدناه التي يشغلها بحيث يتقاضى النقاط المخصصة لكل منها :

- أ- الأمين العام : يعطى ١٠٠ نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ١٢١ نقطة
- ب- مساعد الأمين العام ومدير إدارة التأمين الصحي ومستشار الوزير يعطى (٥٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط بحد أعلى ٨٥ نقطة
- ج- مدير مديرية /مساعد مدير إدارة التأمين الصحي ومستشار الأمين العام ويعطى (٤٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط بحد أعلى ٦٠ نقطة
- د- مدير أو رئيس وحدة مرتبطة بالوزير أو الأمين العام أو مساعد الأمين العام أو مدير إدارة التأمين الصحي يعطى (٤٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٦٠ نقطة
- هـ- مساعد مدير مديرية/رئيس قسم أو وحدة مرتبطة بالمدير يعطى (٣٠) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٤٥ نقطة
- و- رئيس شعبة يعطى (٢٠) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٤٥ نقطة

المادة (١١)

أ- يتم توزيع نقاط الحوافز للأطباء كما يلي:

- ١- الطبيب العام : يعطى (١٦) نقطة ويزيادة سنوية نقطتين وبحد أعلى ٤٤ نقطة
- ٢- الاختصاصي المساعد : يعطى (٣٠) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٣٩ نقطة
- ٣- الاختصاصي : يعطى (٤٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٦٠ نقطة
- ٤- الاختصاصي الأول : يعطى (٧٠) نقطة ويزيادة سنوية ثلاث نقاط وبحد أعلى ٩١ نقطة
- ٥- المستشار : يعطى (١٠٠) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ١٢١ نقطة
- ب- الطبيب الذي يلتحق في أحد برامج الإقامة يستمر صرف حوافزه حسب وضعه كما كان طبيبا عاما
- ج- مع مراعاة الفقرة (ب) أعلاه يمنح الطبيب المقيم المؤهل:
- ١- (١٥) نقطة إضافية لما يستحقه كطبيب عام إذا كان يعمل في أي من مستشفيات الوزارة
- ٢- (١٠) نقطة إضافية لما يستحقه طبيب عام إذا كان يعمل في غير المستشفيات

المادة (١٢)

أ- يتم توزيع الحوافز لأطباء الأسنان كما يلي:

- ١- طبيب أسنان عام : يعطى (١٣) نقطة ويزيادة سنوية نقطتين وبحد أعلى ٤٠ نقطة
- ٢- اختصاصي مساعد يعطى (٢٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٣٤ نقطة
- ٣- اختصاصي يعطى (٣٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط بحد أعلى ٥٠ نقطة
- ٤- اختصاصي أول يعطى (٦٥) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ٨٠ نقطة
- ٥- مستشار يعطى (٩٠) نقطة ويزيادة سنوية ٣ نقاط وبحد أعلى ١١١ نقطة
- ب- طبيب الأسنان الذي يلتحق في أحد برامج الإقامة يستمر صرف حوافزه حسب وضعه كما كان طبيبا عاما (أسنان)
- ج- مع مراعاة ما ورد بالفقرة (ب) أعلاه يمنح طبيب الأسنان المقيم المؤهل (١٠) نقطة إضافية لما يستحقه كطبيب أسنان عام

المادة (١٣)

يبدأ توزيع نقاط الحوافز للصيادلة بواقع (١٣) نقطة ويزيادة سنوية نقطتين وبحد أعلى ٤٠ نقطة

المادة (١٤)

- أ- تصرف النقاط الإضافية التالية للأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة المصنفين تصنيفا إداريا في حال حصولهم على أي من الشهادات التالية :
- ١- دبلوم لا تقل مدة الدراسة عن سنة واحدة ٥ نقاط
- ٢- ماجستير أو دبلوم لا تقل مدة الدراسة فيه عن سنتين ١٠ نقاط
- ٣- دكتوراة أو شهادة المجلس الطبي الأردني أو شهادة المجلس الطبي العربي ١٥ نقطة
- ب- إذا كان أي من المذكورين بالفقرة (أ) قد حصل على النقاط الإضافية بمقتضى أي من بؤدها فيمنح فرق عدد النقاط .

المادة (١٥)

- أ- كل من حصل على شهادة اختصاص فرعي معترف به من المجلس الطبي الأردني بعد حصوله على شهادة الاختصاص العام يعطى ١٥ نقطة إضافية .

محكمة من الأصل

ب- كل من حصل على شهادة تدريب في مجال اختصاص فرعي بعد حصوله

على شهادة المجلس الطبي العام بمنح نقاط إضافية وفق ما يلي:

١- ٥ نقاط إذا كانت مدة التدريب سنة واحدة

٢- ٨ نقاط إذا كانت مدة التدريب سنتين

٣- ١٠ نقاط إذا كانت مدة التدريب ثلاث سنوات

المادة (١٦)

أ- يعطى الطبيب أو طبيب الأسنان أو الصيدلي الذي يخدم في المناطق النائية

المحددة بقرار الوزير نقاط إضافية كما يلي:

١- (١٠) نقاط للعاملين في محافظات (العاصمة، أريد، البلقاء، مادبا)

٢- (١٥) نقطة للعاملين في المحافظات

(المفرق، الكرك، العقبة، معان، الطفيلة، الزرقاء)

ب- تصرف النقاط الإضافية المذكورة في الفقرة (أ) إعلاء للطبيب أو طبيب

الأسنان أو الصيدلي إضافة إلى النقاط التي يستحقها حسب تصنيفه الفني أو

الإداري فور مباشرته العمل في تلك المناطق

المادة (١٧)

يصرف للطبيب وطبيب الأسنان والصيدلي الحافز المستحق له حسب التصنيف الفني أو

الإداري أيهما أعلى ولا يجوز الجمع بين نقاط التصنيف الفني والإداري

المادة (١٨)

يتم صرف ٦٠% فقط من نقاط الحوافز المقررة لكل طبيب أو طبيب أسنان أو صيدلي

لا يتقاضى بدل عمل إضافي

المادة (١٩)

تصرف نقاط الحوافز للأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة الإداريين اعتباراً من تاريخ

قرار الوزير المستند إلى تسبب اللجنة الفنية بعد تقديمه الوثائق المؤيدة لذلك

المادة (٢٠)

تصرف النقاط المخصصة لحصول الأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة على مؤهلات

علمية جديدة أعلى من المؤهلات التي يحملونها اعتباراً من تاريخ قرار الوزير المستند

إلى تسبب اللجنة الفنية بعد تقديمه الوثائق المؤيدة لذلك

المادة (٢١)

يستحق الطبيب البشري وطبيب الأسنان التصنيف الفني الأعلى لتصنيفه من تاريخ

صدور قرار الوزير بذلك بناء على تسبب اللجنة الفنية بعد تحققها من اكتمال كافة

الشروط ويبدأ صرف النقاط المالية للتصنيف الجديد عن كامل الدورة التي صدر

بتاريخها القرار.

المادة (٢٢)

تلغي هذه التعليمات تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٤ واية تعديلات طرأت عليها

وزير الصحة

المهندس سعيد سمير مروزة

محفوظ من الأصل

تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٥

تعليمات تحديد نسب الأرباح القائمة للبضائع والسلع التي تتعامل بها القطاعات التجارية صادرة بالاستناد لأحكام البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته

المادة (١): تسمى هذه التعليمات (تعليمات تحديد نسب الأرباح القائمة للبضائع والسلع التي تتعامل بها القطاعات التجارية لسنة ٢٠٠٥) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): تطبق هذه التعليمات على المكلفين الذين لا يحتفظون بالدفاتر والحسابات والسجلات خلافاً لأحكام البندين (١، ٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته.

المادة (٣): مع مراعاة أحكام المادة (٢) لا تطبق هذه التعليمات على المكلفين المسجلين والذين يخضعون للضريبة العامة على المبيعات حيث تؤخذ نسب الأرباح القائمة للبضائع التي يتعاملون بها لغايات التقدير على دخولهم الخاضعة للضريبة على الدخل من خلال الدفاتر والسجلات التي يسكنونها لغايات الضريبة العامة على المبيعات .

المادة (٤): (أ) يعمل بنسب الأرباح القائمة للبضائع والسلع التي تتعامل بها القطاعات التجارية الواردة في الجدول المرفق والتي يتوجب محاسبة المكلفين المشار إليهم في المادة (٢) من هذه التعليمات وعلى أساس كلفة المبيعات السنوية وتعتبر هذه النسب قرينة قانونية على تحققها .

(ب) يضاف إلى النسب الواردة في الجدول المرفق ما نسبته (٥٠%) في حال عدم إبراز أي مكلف من المشار إليهم في المادة (٢) من هذه التعليمات فواتير مشترياته خلال السنة المعنية وذلك لسنة ٢٠٠٤ وما يتلوها من سنوات .

(ج) يجوز للمقدر الاسترشاد بنسب الأرباح القائمة للبضائع والسلع المشار إليها في الجدول المرفق عند التقدير على دخول المكلفين من غير الملزمين بالاحتفاظ بالدفاتر والحسابات والسجلات وفقاً لأحكام البندين (١، ٢) من الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته.

المادة (٥): (أ) يعمل بهذه التعليمات عند التقدير على دخل أي سنة من السنوات التي لم تكتسب الضريبة المقدرة عليها الصفة القطعية.

(ب) تلغى التعليمات رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٣ تعليمات تحديد نسب الأرباح القائمة أو الصافية للمهن الصناعية والتجارية وغير التجارية .

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

باسم عوض الله

وزير المالية

محكمة من الأصل

نسب الأرباح القائمة

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
				تجارة الجملة والتجزئة ، اصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والأسرية	
٥٠				بيع وصيانة واصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية وبيع وقود السيارات	
	٥٠١	٥٠١٠		بيع المركبات ذات المحركات الجديدة والمستعملة	
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون الجديدة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الصالون المستعملة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة للباصات الصغيرة الجديدة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة للباصات الكبيرة الجديدة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة للباصات الكبيرة المستعملة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الركوب الأخرى	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الاسعاف	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات الجيب الجديدة أو المستعملة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات نقل البضائع الصغيرة الجديدة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لسيارات نقل البضائع الصغيرة المستعملة	%١٥
				البيع بالجملة والتجزئة لمركبات الركوب الأخرى	%١٥
	٥٠٣	٥٠٣٠		بيع اجزاء وتوابع المركبات ذات المحركات	
				بيع قطع غيار سيارات بالجملة	%٢٠
				بيع قطع غيار سيارات جديدة بالتجزئة	%٢٥
				بيع قطع غيار سيارات مستعملة بالتجزئة	%٣٥
				بيع زيتة سيارات	%٢٥
	٥٠٤	٥٠٤٠		بيع وصيانة واصلاح الدراجات النارية والهوائية وما يتصل بها	
				بيع الدراجات النارية بالجملة	%٢٥
				بيع الدراجات النارية بالتجزئة	%٣٠
				بيع قطع غيار الدراجات النارية	%٣٥

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
	٥٠٥	٥٠٥٠		بيع وقود السيارات بالتجزئة	
				بيع زيوت السيارات	%١٥
				بيع شحوم السيارات	%١٥
٥١				تجارة الجملة وتجارة العمولة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	
	٥١١	٥١١٠		تجارة الجملة على أساس عقد أو نظير رسم	
	٥١٢			البيع بالجملة للمواد الخام الزراعية والماشية الحية والأغذية والمشروبات والتبغ	
		٥١٢١		البيع بالجملة للمواد الخام الزراعية والماشية الحية	
				البيع بالجملة للحبوب	%٥
				البيع بالجملة للطف	%٥
				البيع بالجملة للتبغ غير المصنع	%١٥
				البيع بالجملة للتبغ الحية	%١٠
				البيع بالجملة للأغنام الحية	%١٠
				البيع بالجملة للتبغ الحية (ما عدا طيور الزينة)	%٢٠
				البيع بالجملة للجلود	%٢٠
				البيع بالجملة للوز	%٥
				البيع بالجملة للفستق (السوداني)	%٥
				البيع بالجملة للجوزيات الأخرى	%٥
				البيع بالجملة للأرمان ونباتات الزينة	%١٥
				البيع بالجملة للقهوة	%٥
				البيع بالجملة لحب الهال	%٥
				البيع بالجملة للتبغ التي لم تنكر في مكان آخر	%١٥
				البيع بالجملة للأغذية والمشروبات والتبغ	
		٥١٢٢		البيع بالجملة للأغذية الطازجة والخضار الطازجة	%١٥
				البيع بالجملة للفواكه المطبوخة والخضار المطبوخة	%٥
				البيع بالجملة للفواكه المجففة والخضار المجففة	%١٥
				البيع بالجملة لمنتجات الالبان	%٥
				البيع بالجملة لتبغ الحلطة (طحن)	%٥
				البيع بالجملة لطحن الحبوب الأخرى	%١٥

محذوف من الأصل

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
			٥١٢٢.٧	البيع بالجملة للحلويات السكرية والشوكولاته	%٢٥
			٥١٢٢.٨	البيع بالجملة للأرز	%٥
			٥١٢٢.٩	البيع بالجملة للبيض	%١٥
			٥١٢٢.١٠	البيع بالجملة لزيت الطعام	%٥
			٥١٢٢.١١	البيع بالجملة للدهون النباتية	%٥
			٥١٢٢.١٢	البيع بالجملة للحوم المجمدة	%٢٥
			٥١٢٢.١٣	البيع بالجملة للحوم الطازجة	%٢٠
			٥١٢٢.١٤	البيع بالجملة لمنتجات اللحوم المعلبة	%٥
			٥١٢٢.١٥	البيع بالجملة للأسماك الطازجة	%٢٠
			٥١٢٢.١٦	البيع بالجملة للأسماك المجمدة	%١٥
			٥١٢٢.١٧	البيع بالجملة للأسماك المعلبة	%٥
			٥١٢٢.١٨	البيع بالجملة للسكر	%٥
			٥١٢٢.٢٠	البيع بالجملة للمشروبات الغازية	%١٥
			٥١٢٢.٢١	البيع بالجملة للمشروبات الروحية	%٢٥
			٥١٢٢.٢٢	البيع بالجملة للمياه المعدنية	%٥
			٥١٢٢.٢٣	البيع بالجملة لأنواع العصير بطعم الفواكه	%٥
			٥١٢٢.٢٤	البيع بالجملة للشاي	%٥
			٥١٢٢.٢٥	البيع بالجملة للكافور	%٥
			٥١٢٢.٢٦	البيع بالجملة للتوابل	%٥
			٥١٢٢.٢٧	البيع بالجملة للسجائر	%٣
			٥١٢٢.٢٨	البيع بالجملة لمنتجات التبغ الأخرى	%٢٠
			٥١٢٢.٢٩	البيع بالجملة لمنتجات الأغذية الأخرى	%١٥
				البيع بالجملة للسلع المنزلية	
			٥١٣١	البيع بالجملة للمنسوجات والملبوسات والأحذية	
			٥١٣١.١	البيع بالجملة للأقمشة	%١٥
			٥١٣١.٢	البيع بالجملة للرياضات والشرائط والمناديل	%٢٠
			٥١٣١.٣	البيع بالجملة للحف والمخدرات والبطانيات	%٢٠
			٥١٣١.٤	البيع بالجملة للسجاد والموكيت والبساط	%٢٠
			٥١٣١.٥	البيع بالجملة للملابس الجاهزة	%٢٠
			٥١٣١.٦	البيع بالجملة للأحذية	%٢٠
			٥١٣١.٧	البيع بالجملة لتوابع الملبوسات	%٣٠
			٥١٣١.٩٩	البيع بالجملة للمنسوجات الأخرى	%٣٠
			٥١٣٩	البيع بالجملة للسلع المنزلية الأخرى	

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
			٥١٣٩.١	البيع بالجملة للأثاث المنزلي	%٢٠
			٥١٣٩.٢	البيع بالجملة للأجهزة المنزلية (ثلاجات، غسالات، أفران غاز... الخ)	%١٠
			٥١٣٩.٣	البيع بالجملة للورق والورق المقلو	%١٥
			٥١٣٩.٤	البيع بالجملة للكتب	%١٥
			٥١٣٩.٦	البيع بالجملة للدفاتر	%١٠
			٥١٣٩.٧	البيع بالجملة للأدوات المكتبية	%١٥
			٥١٣٩.٨	البيع بالجملة للسلع الفوتوغرافية	%٢٠
			٥١٣٩.٩	البيع بالجملة للألعاب	%٢٥
			٥١٣٩.١٠	البيع بالجملة للساعات	%٢٥
			٥١٣٩.١٢	البيع بالجملة للسلع الرياضية	%٣٥
			٥١٣٩.١٣	البيع بالجملة للحلقات الجلدية	%٢٥
			٥١٣٩.١٤	البيع بالجملة لمواد التنظيف	%٢٠
			٥١٣٩.١٥	البيع بالجملة لأصناف الإضاءة	%٢٥
			٥١٣٩.١٦	البيع بالجملة للراديو والتلفزيون والقطع الإلكترونية	%١٠
			٥١٣٩.١٧	البيع بالجملة للأدوات المنزلية	%٢٠
			٥١٣٩.١٨	البيع بالجملة لمضخ الأرضيات وورق الحائط	%٢٠
			٥١٣٩.١٩	البيع بالجملة للسلع الصيدلانية والطبية	%١٥
			٥١٣٩.٢٠	البيع بالجملة للأدوات والأجهزة الجراحية وتقويم الأضراس	%٣٠
			٥١٣٩.٢١	البيع بالجملة للطور ومستحضرات التجميل	%٣٠
			٥١٣٩.٢٢	البيع بالجملة للصابون	%٢٠
			٥١٣٩.٢٣	البيع بالجملة للفرشاة الاستنجية	%٢٠
			٥١٣٩.٢٤	البيع بالجملة للدراجات الهوائية	%٢٥
			٥١٣٩.٩٩	البيع بالجملة لسلع منزلية أخرى	%٢٥
		٥١٤		البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والغردة	
		٥١٤١		البيع بالجملة لأنواع الوقود الصلبة والسائلة والغازية وما يتصل بها من منتجات	
			٥١٤١.٤	البيع بالجملة للقمح الخشبي	%٢٥

محكمة من الأصل

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
			٥١٤١.٥	البيع بالجملة للحطب لأغراض الوقود	%٢٥
			٥١٤١.٦	البيع بالجملة لأسطوانات الأكسجين المستخدم في اللحام	%٢٥
		٥١٤٢		البيع بالجملة للمعادن وخام المعادن	
			٥١٤٢.١	البيع بالجملة للحديد الخام	%٢٠
			٥١٤٢.٢	البيع بالجملة للألمنيوم الخام	%٢٠
			٥١٤٢.٣	البيع بالجملة للمعادن الخام الأخرى	%٢٠
		٥١٤٣		البيع بالجملة لمواد البناء ، للأجهزة ومعدات وإمدادات السبائك والتكلفة	
			٥١٤٣.١	البيع بالجملة للأخشاب	%١٥
			٥١٤٣.٢	البيع بالجملة لأنواع الإبنية	%٢٠
			٥١٤٣.٣	البيع بالجملة لأخشاب أخرى	%١٥
			٥١٤٣.٤	البيع بالجملة للحديد المبروم	%٢
			٥١٤٣.٥	البيع بالجملة للحديد المسطح	%١٥
			٥١٤٣.٦	البيع بالجملة للزجاج المسطح	%٢٥
			٥١٤٣.٧	البيع بالجملة للألمنيوم	%٢٠
			٥١٤٣.٨	البيع بالجملة للتركيبات والتثريات	%٢٥
			٥١٤٣.٩	البيع بالجملة للدهانات	%١٥
			٥١٤٣.١٠	البيع بالجملة للأصمت	%٢
			٥١٤٣.١١	البيع بالجملة لمواد البناء غير المفصلة وغير المذكورة سابقاً	%٢٥
		٥١٤٩		البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة الأخرى والنفايات والخردة	
			٥١٤٩.١	البيع بالجملة للكيمياويات الصناعية	%١٥
			٥١٤٩.٢	البيع بالجملة للمواد البلاستيكية	%١٥
			٥١٤٩.٣	البيع بالجملة للإسفنجة والألياف النسيجية	%٢٠
			٥١٤٩.٤	البيع بالجملة للنفايات والخردة	%٢٥
			٥١٤٩.٥	البيع بالجملة للأسمدة الأولية الزراعية	%١٥
				البيع بالجملة للوازم الري والوازم البيوت الزراعية	%٢٠
			٥١٤٩.٦	البيع بالجملة للوازم الأحذية (جلود واكسوارات)	%٢٥
		٥١٥٠		البيع بالجملة للألات والمعدات والإمدادات	
			٥١٥٠.١	البيع بالجملة للألات والمعدات الزراعية بما في ذلك الجرارات	%١٥

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
			٥١٥٠.٢	البيع بالجملة لمعدات النقل خلف المركبات الأتية	%٢٠
			٥١٥٠.٣	البيع بالجملة لمعدات المكاتب وأثاثها	%٢٠
			٥١٥٠.٤	البيع بالجملة للألات ومعدات البناء	%٢٥
			٥١٥٠.٥	البيع بالجملة للألات ومعدات رصف الطرق	%٢٥
			٥١٥٠.٦	البيع بالجملة للمعدات والآلات الصناعية	%٢٥
			٥١٥٠.٧	البيع بالجملة لقطع غيار المعدات السابقة	%٢٥
		٥١٩٠		أنواع البيع بالجملة الأخرى	
			٥١٩٠.٢	بيع صوالت بولسترين بالجملة	%٢٠
	٥٢			تجارة التجزئة باستثناء المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	
		٥٢١		تجارة التجزئة غير المخصصة في المتاجر	
			٥٢١١	البيع للتجزئة للمتاجر غير المتخصصة التي تكون الأغذية والمشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها	
			٥٢١١.١	البقالات والمحامص	%١٢
			٥٢١١.٢	السوبرماركت	%١٢
			٥٢١١.٣	الميلتي ماركت	%١٢
		٥٢١٩		أنواع البيع بالتجزئة الأخرى للمتاجر غير المتخصصة	
		٥٢٢٠		البيع بالتجزئة للأغذية والمشروبات والتبغ في المتاجر المتخصصة	
			٥٢٢٠.١	البيع بالتجزئة للفواكه والخضار	%٢٠
			٥٢٢٠.٢	البيع بالتجزئة لمنتجات الألبان	%١٥
			٥٢٢٠.٣	البيع بالتجزئة للبيض	%١٠
			٥٢٢٠.٤	البيع بالتجزئة للحوم الطازجة	%١٥
			٥٢٢٠.٥	البيع بالتجزئة للحوم المجمدة والمعبأة	%٢٠
			٥٢٢٠.٦	البيع بالتجزئة للأسمدة الطازجة والمجمدة والمعبأة	%٢٠
			٥٢٢٠.٧	البيع بالتجزئة للحوم الدواجن الطازجة	%١٥
			٥٢٢٠.٨	البيع بالتجزئة للحوم الدواجن المجمدة والمعبأة	%٢٠
			٥٢٢٠.٩	البيع بالتجزئة للحوم أخرى مجمدة ومعبأة	%٢٠
			٥٢٢٠.١٠	البيع بالتجزئة لمنتجات المخازن (خارج المخازن)	%٢٥

مكتبة
من الأصل

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
			٥٢٢٠.١١	البيع بالتجزئة للحلويات السكرية والسكرات	%٢٥
			٥٢٢٠.١٢	البيع بالتجزئة للمشروبات غير المستهلكة في الحال	%٢٥
			٥٢٢٠.١٣	البيع بالتجزئة لمنتجات التبغ	%٣
			٥٢٢٠.١٤	البيع بالتجزئة لمحللات العطر	%٢٥
	٥٢٢			أنواع تجارة التجزئة الأخرى للسلع الجديدة في المتاجر المتخصصة	
		٥٢٣١		البيع بالتجزئة للسلع الصيدلانية والطبية وأصناف مستحضرات التجميل والزينة	
			٥٢٣١.١	البيع بالتجزئة للسلع الصيدلانية والطبية وأجهزة تقويم الأضراس	%٢٥
			٥٢٣١.٢	البيع بالتجزئة للطور ومستحضرات التجميل وصابون الزينة	%٢٥
		٥٢٣٢		البيع بالتجزئة للمنسوجات الملابس والأحذية والسلع الجلدية	
			٥٢٣٢.١	البيع بالتجزئة للأقمشة	%٢٠
			٥٢٣٢.٢	البيع بالتجزئة للسجاد والبسط والحصر	%٢٠
			٥٢٣٢.٣	البيع بالتجزئة للبطانيات والشرائط	%٢٠
			٥٢٣٢.٤	البيع بالتجزئة لخسبوت التريكو والصوف والخبوط الأخرى	%١٥
			٥٢٣٢.٥	البيع بالتجزئة للمنسوجات الأخرى	%٢٠
			٥٢٣٢.٦	البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة	%٢٥
			٥٢٣٢.٧	البيع بالتجزئة لأصناف الفرائية	%٤٥
			٥٢٣٢.٨	البيع بالتجزئة للأحذية	%٢٥
			٥٢٣٢.٩	البيع بالتجزئة للحقائب الجلدية وتوابع السفر	%٢٥
			٥٢٣٢.١٠	لواصق وأحذية	%٢٥
		٥٢٣٣		البيع بالتجزئة للأجهزة والسلع والمعدات المنزلية	
			٥٢٣٣.١	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلي (غرف نوم ، كراسي ، خزائن ، طاولات .. الخ)	%٢٥
			٥٢٣٣.٢	البيع بالتجزئة للأجهزة المنزلية الكهربائية (ثلاجات ، غسالات ، والمبرادات والجلايات)	%١٥
			٥٢٣٣.٣	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلية المعدنية وأدوات القطع	%٢٥

الباب	الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
			٥٢٣٣.٤	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلية من الزجاج والصيني والخزف والفخار	%٢٥
			٥٢٣٣.٥	البيع بالتجزئة للأثاث المنزلية البلاستيكية	%٢٥
			٥٢٣٣.٦	البيع بالتجزئة لأصناف ولوازم الإضاءة	%٢٥
			٥٢٣٣.٧	البيع بالتجزئة للمستلزمات والأصناف المماثلة	%٢٥
			٥٢٣٣.٨	البيع بالتجزئة للرايو والتلفزيون والفيديو والقطع الإلكترونية	%١٥
			٥٢٣٣.٩	البيع بالتجزئة للألات الموسيقية والاسطوانات	%٥٠
			٥٢٣٣.١٠	البيع بالتجزئة للأشرطة بأنواعها	%٥٠
			٥٢٣٣.١١	البيع بالتجزئة لأصناف مصنوعة من الخشب أو الفلين	%٢٥
			٥٢٣٣.١٢	البيع بالتجزئة لساعات المنزلية الملونة وتشمل محلات كل شيء بدينار	%٢٥
			٥٢٣٣.١٩	البيع بالتجزئة لأصناف ومعدات منزلية غير مصنفة أخرى	%٢٥
		٥٢٣٤		البيع بالتجزئة للخردوات المعدنية والطلاء والزجاج	
			٥٢٣٤.١	البيع بالتجزئة للخردوات المعدنية ومن ضمنها عبوات الصفيح الجديدة	%٢٥
			٥٢٣٤.٢	البيع بالتجزئة للدهان والطلاء	%٢٥
			٥٢٣٤.٣	البيع بالتجزئة للزجاج والمراميل	%٢٥
			٥٢٣٤.٤	البيع بالتجزئة لمواد الإنشاء (حديد ، اسمنت)	%٣
			٥٢٣٤.٦	البيع بالتجزئة لأدوات التجارة ومواد البناء غير المفصلة وغير المذكورة سابقاً	%٢٥
		٥٢٣٩		البيع بالتجزئة الأخرى في المتاجر المتخصصة	
			٥٢٣٩.١	البيع بالتجزئة للزوارق والمعدات المكتبية	%٢٠
			٥٢٣٩.٢	البيع بالتجزئة للحسابات الإلكترونية وبرامج الجاهزة	%١٠
			٥٢٣٩.٣	البيع بالتجزئة للكتب والصحف والمجلات والقرطاسية (المكتبات)	%٢٠
			٥٢٣٩.٤	البيع بالتجزئة لمعدات التصوير الفوتوغرافي	%٢٥
			٥٢٣٩.٥	البيع بالتجزئة للنظارات والمعدات البصرية	%٤٠
			٥٢٣٩.٦	البيع بالتجزئة لمواد التنظيف	%٢٠
			٥٢٣٩.٧	البيع بالتجزئة لورق الحائط وكسوة الأرضيات	%٢٥
			٥٢٣٩.٨	البيع بالتجزئة للساعات	%٢٥

مكتبة من الأصل

الفصل	الفرع	النشاط	بيان النشاط	نسبة الربح
		٥٢٣٩١٠	البيع بالتجزئة للمجوهرات والمقلدة والاكسسوارات	%٣٠
		٥٢٣٩١١	البيع بالتجزئة للألعاب الرياضية	%٣٥
		٥٢٣٩١٢	البيع بالتجزئة للعب الأطفال	%٣٥
		٥٢٣٩١٣	البيع بالتجزئة للأزهار (الطبيعية ، والصناعية) والنباتات والبذور	%٢٥
		٥٢٣٩١٤	البيع بالتجزئة للأسدة	%١٥
			البيع بالتجزئة للملاجات والأبوية البيطرية	%٢٥
		٥٢٣٩١٥	البيع بالتجزئة للحيوانات والطيور الأليفة	%٤٠
		٥٢٣٩١٦	البيع بالتجزئة للتذكاريات والتحف	%٣٥
		٥٢٣٩١٨	البيع بالتجزئة للفحم	%٢٥
		٥٢٣٩١٩	البيع بالتجزئة لخشب الوقود	%٢٥
		٥٢٣٩٢٠	البيع بالتجزئة للدرجات الهوائية	%٣٠
	٥٢٤٠		البيع بالتجزئة للسلع المستعملة في المتاجر	
		٥٢٤٠٠١	البيع بالتجزئة للأثاث المستعمل	%٣٥
		٥٢٤٠٠٢	البيع بالتجزئة للمجاد المستعمل	%٣٥
		٥٢٤٠٠٣	البيع بالتجزئة للأجهزة الكهربائية المنزلية المستعملة	%٣٥
		٥٢٤٠٠٤	البيع بالتجزئة للملابس المستعملة	%٢٥
		٥٢٤٠٠٥	البيع بالتجزئة للأحذية المستعملة	%٢٥
		٥٢٤٠٠٦	البيع بالتجزئة للراديو والتلفزيون والفيديو المستعمل	%٢٥
		٥٢٤٠١٩	البيع بالتجزئة للسلع المستعملة	%٣٥
			الغداق والمطاعم	
٥٥٢			المطاعم والحانات والمقاصف (تشمل بيع الأغذية والمشروبات المعدة للاستهلاك الفوري)	
	٥٥٢٠	٥٥٢٠٠١	المقاهي والكافيتريات (استريوهات)	%٧٥
		٥٥٢٠٠٢	المطاعم ، الوجبات السريعة ، ومطاعم الفروج	%٤٠
		٥٥٢٠٠٣	البوفيهات ومحلات السندويش ومحلات العصير	%٤٠
		٥٥٢٠٠٤	محلات الفلافل والفول والحمص	%٤٠
		٥٥٢٠٠٥	البارات	%١٠٠

تعليمات شهادات المطابقة للمنتجات غير الأردنية
رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥
الصادرة استناداً للمادة (٢٠) من قانون المواصفات والمقاييس
رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠

مادة (١) :
تسمى هذه التعليمات تعليمات شهادة مطابقة للمنتجات غير الأردنية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥ ويعمل بها من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

مادة (٢) : التعاريف
يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على عكس ذلك :
- القانون : قانون مؤسسة المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.
- المؤسسة : مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- المجلس : مجلس إدارة المؤسسة.
- الرئيس : رئيس المجلس.
- المدير العام : مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس.
- المقيم الفني : المختص الذي يقوم بالكشف الميداني ومراجعة الوثائق وسحب العينات والتحريز على البضاعة.
- التعليمات : تعليمات شهادة مطابقة للمنتجات غير الأردنية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٥.
- المديرية : مديرية شهادات المطابقة في المؤسسة.
- الطرف الأول : الجهة التي تتقدم بطلب للحصول على شهادة مطابقة لمنتجها وهي أي مصنع مرخص قانونياً أو أي جهة تقوم بتسويق المنتج.
- المواصفة : أي اشتراطات يقوم بتحديد الطرف الثاني.
- الطرف الثاني : الطرف الذي يقوم بطلب شهادة المطابقة من الطرف الأول.
- المخالفة : عدم مطابقة المنتج لأي من متطلبات المواصفة.
- شهادة مطابقة للمنتج : شهادة تصدر عن المؤسسة تلعب بمطابقة كمية محددة من المنتج للمواصفة.
- الإرسالية : دفعة محددة من المنتج.

مادة (٣) : شروط الحصول على شهادة المطابقة
بالإضافة إلى استيفاء جميع متطلبات هذه التعليمات تمنح المؤسسة للطرف الأول شهادة مطابقة للمنتجات غير الأردنية عند توفر الشروط التالية:
١- وجود مواصفة المنتج.
٢- مطابقة المنتج للمواصفة.
٣- التزام الطرف الأول بدفع جميع الأجر والتكاليف المترتبة على عملية منح الشهادة.
٤- صحة جميع البيانات والمعلومات التي يقدمها الطرف الأول للمؤسسة بهدف الحصول على الشهادة.
٥- التزام الطرف الأول بتقديم جميع التسهيلات اللازمة للمؤسسة للقيام بعملية منح الشهادة وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة منها في أي وقت.

مكتبة من الأصل

المادة (٤) : خطوات الحصول على شهادة المطابقة وإجراءات منحها

- ١- على الطرف الأول الذي يرغب في الحصول على الشهادة التقدم للمؤسسة بطلب رسمي مستقل لكل إرسالية محددة، بتعبئة النماذج التي تعدها المؤسسة لهذا الغرض.
- ٢- تقوم المؤسسة بإجراء الكشف الميداني على مستودعات التاجر وأخذ عينات ممثلة من الإرسالية لإجراء الفحص والاختبار لبيان مدى مطابقة المنتج لمتطلبات المواصفة.
- ٣- يتم الإطلاع من قبل المؤسسة على كافة البيانات والوثائق المتعلقة بالشحنة وأي شهادات مرفقة من بلد المنشأ.
- ٤- يتم التحريز على الكمية المراد تصديرها بعد تحديد هويتها.
- ٥- إذا تبين للمؤسسة أن نتائج العينات مطابقة لجميع متطلبات المواصفة يتم منح الطرف الأول شهادة مطابقة.
- ٦- إذا تبين للمؤسسة عدم مطابقة المنتج للمواصفة يتم إبلاغ الطرف الأول برفض الطلب خطياً مع إيضاح الأسباب.

مادة (٥) : مختبرات الفحص والاختبار

لغايات التأكد من مطابقة المنتج للمواصفة، تعتمد نتائج الفحص والاختبار التي تجرى في مختبرات المؤسسة أو في المختبرات المعتمدة من قبلها.

مادة (٦) : نفقات وتكاليف شهادة المطابقة

- ١- يلتزم الطرف الأول بتسديد أجور عمليات الفحص والاختبار ونقل العينات إلى المختبرات، والتي تتم لغايات منح الشهادة.
- ٢- يقوم الطرف الأول بدفع مبلغ (٤٠) دينار أردني مقابل تكاليف منح الشهادة لكل إرسالية من المنتج.
- ٣- يقوم الطرف الأول بدفع مبلغ (١٠) دناتير أردنية عن كل نسخة إضافية من الشهادة.
- ٤- يقوم الطرف الأول بدفع مبلغ (١٠) دناتير أردنية أجور الكشف على البضاعة.
- ٥- يقوم الطرف الأول بدفع مبلغ (١٠) دناتير أجور المقيم الفني.

مادة (٧) : أحكام عامة

١. لا يحق للطرف الأول الحصول على شهادة مطابقة لإرسالية الإعلان عنها إلا بعد الرجوع إلى المؤسسة والحصول على موافقة على صيغة الإعلان.
٢. يحق للمؤسسة الاحتفاظ ببعض العينات المأخوذة من الإرسالية وصوراً عن الوثائق.
٣. يحق للمؤسسة القيام بالتفتيش المفاجئ على الإرسالية التي تم منحها شهادة مطابقة.

٤. إذا نشأت أي حالة لا يمكن معالجتها بمقتضى أحكام التعليمات أو نشأ أي خلاف في تطبيقها، يرفع الأمر إلى المجلس ليصدر القرار الذي يراه مناسباً.

مادة (٨) : حماية السرية

تقوم المؤسسة باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة لضمان سرية الوثائق والمعلومات التي يقدمها الطرف الأول استناداً إلى "إجراءات حماية السرية" المعدة من قبل المؤسسة.

مدير عام

مؤسسة المواصفات والمقاييس

الدكتور ياسين الخياط

محكمة من الأصل

تعليمات معدلة لتعليمات علامة الجودة الأردنية
رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ صادرة استناداً للمادة (٢٠)
من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠

المادة (١)

: تسمى هذه التعليمات تعليمات علامة الجودة المعدلة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

: تعدل الفقرة (ج) من المادة رقم ٣ (شروط الحصول على علامة الجودة للصناعة) من التعليمات الأصلية لتصبح كالتالي:
وجود نظام للجودة لدى المنشأة يلبي متطلبات المواصفة الدولية الآيزو ٩٠٠١ إصدار عام ٢٠٠٠ أو تطبيق نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP) بالنسبة للمنشآت الغذائية.

المادة (٣)

: تعدل الفقرة أ من المادة ١١ (تقييم الوثائق) من التعليمات الأصلية لتصبح كالتالي:
يقوم فريق التقييم بتدقيق كافة الوثائق الفنية وإجراءات الجودة بالاستناد إلى متطلبات مواصفة ISO9001:2000 أو نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP) والمتطلبات الفنية. خلال فترة زمنية لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ استلام الوثائق.

المادة (٤)

: تعدل الفقرة (أ) من المادة رقم ١٢ (تدقيق في الموقع) لتصبح كالتالي:
يقوم فريق التقييم بتقييم المنشأة وإجراءات الجودة فيها على أساس متطلبات مواصفة ISO 9001:2000 أو نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP) والمتطلبات الفنية المعتمدة، وذلك بعد الموافقة على كافة الوثائق الفنية وإجراءات الجودة.

المادة (٥)

: تعدل الفقرة (ب) من المادة رقم ١٢ (تدقيق في الموقع) لتصبح كالتالي:
يجب أن تشمل عملية التقييم كل من نظام الجودة والإمكانات الفنية المتوفرة في المنشأة بحيث يتضمن تقييم نظام الجودة حسب مواصفة ISO9001:2000 أو نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP)، أما تقييم الإمكانات الفنية فيتضمن البنود المشار إليها في المتطلبات الفنية.

المادة (٦)

: تعدل الفقرة (٢) من المادة رقم ١٦ (الأجر والبداية) لتصبح كالتالي:
٣٠٠ دينار بدل تقييم نظام الجودة في الشركة غير الحاصلة على شهادة ISO9001 إصدار عام ٢٠٠٠ أو نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP) من جهة معتمدة من قبل المؤسسة.

المادة (٧)

: تعدل الفقرة (٥) من المادة رقم ١٦ (الأجر والبداية) لتصبح كالتالي:
٢٠٠ دينار بدل إعادة تقييم نظام الجودة في الشركة وذلك للشركات غير الحاصلة على شهادة ISO 9001 إصدار عام ٢٠٠٠ أو نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP) من جهة معتمدة من قبل المؤسسة لغايات المتابعة اللاحقة.

المادة (٨)

: تعدل الفقرة (٦) من المادة رقم ١٦ (الأجر والبداية) لتصبح كالتالي:
٣٠٠ دينار بدل التقييم الفني للمنشأة لغايات المتابعة اللاحقة الدورية.

المادة (٩)

: تعدل المادة ٢٤ من التعليمات الأصلية لتصبح كالتالي:
يجوز أن تكتفي المؤسسة لأغراض منح الترخيص أو تجديده بمطابقة عينات من المنتج للمتطلبات الفنية وتقييم الإمكانات الفنية للمنشأة دون تدقيق نظام الجودة في حال حصول المنشأة على شهادة مطابقة لنظام الجودة حسب مواصفة الآيزو ٩٠٠١ إصدار عام ٢٠٠٠ أو نظام تحليل المخاطر ونقاط الضبط الحرجة (HACCP) وذلك بشرط:

مدير عام مؤسسة المواصفات والمقاييس
الدكتور ياسين الغباط

مكزاً من الأصل

الاتفاقية المبرمة لتشغيل أجهزة الحماية في المنشآت العامة والخاصة

الفريق الأول : وزارة الداخلية ويمثلها معالي الوزير .
الفريق الثاني : المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين
والمحاربين القدماء ويمثلها مديرها العام .

المقدمة :

تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٢٨) موضوع كتاب دولة رئيس الوزراء
رقم ٢٧٣٥٦/١/٣/٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢٠ والقاضي بتعزيز
المنظومة الأمنية للمنشآت الحساسة في القطاعين العام والخاص ، والموافقة
على المتطلبات الفنية والبشرية والكلفة المالية وآلية التنفيذ التي خلصت إليها
اللجنة الأمنية وفق ما جاء بكتاب معالي وزير الداخلية رقم ٣١١٠٢/٢٨/٢
تاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٤ .

وحيث ان المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين
والمحاربين القدماء أبدت استعدادها لتوفير الكوادر البشرية اللازمة لتشغيل
أجهزة التفتيش الإلكترونية .

ولتوفر الإمكانيات الفنية اللازمة لدى مركز الملك عبد الله للتصميم
والتطوير .

فقد اتفق الفريقان على مايلي :

١. تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية ومرفقاتها جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها .
٢. تعزيزاً لإجراءات الأمن والحماية في المواقع الحساسة تقرر إدخال خدمة
استخدام أجهزة التفتيش الإلكترونية ليشمل ذلك أجهزة التفتيش اليدوية
(HAND HELD) وأجهزة تفتيش الأشخاص (WALK THROUGH)
وأجهزة تفتيش الأمتعة (X-Ray) وسيؤول مركز الملك عبد الله للتصميم
والتطوير مهمة شراء هذه الأجهزة من خلال لجنة عطاءات خاصة تشكل
بموجب احكام المادة (٢٠) من نظام اللوازم رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٣ ووفقاً
لما جاء بكتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٧٩٥٦/١/٣/٣ تاريخ
٢٠٠٤/٩/٢٠ وحسب الاحتياجات الموضحة بكتاب معالي وزير الداخلية
رقم ٣١١٠٢/٢٨/٢ تاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٤ كما يتولى المركز مهمة
تركيب وصيانة وإدامة فعالية الأجهزة وتدريب كوادر التشغيل ممن يتم
اختيارهم من قبل اللجنة العليا .
٣. يلتزم الفريق الأول بتسهيل مهمة الفريق الثاني في حماية القطاعين العام
والخاص وفق عقوده مع الجهات طالبة الحماية .
٤. يلتزم الفريق الأول بالتعميم على الوزارات والدوائر الرسمية بتخصيص
مبالغ في ميزانية كل وزارة او دائرة رسمية لتغطية تكاليف أجهزة
الحماية وأجور تشغيلها بعد تركيبها لديها .
٥. وفقاً للمفهوم المتضمن ان الولاية العامة في حماية المجتمع والأمن
والافراد والمؤسسات والممتلكات هي من ضمن اختصاص الفريق الأول
الامر الذي يتطلب من هذا الفريق الاشراف على جميع الاطراف المتعاقدة
مع الفريق الثاني بتنفيذ اتفاقياتهم المتضمن الأمن والحماية لهم .

محكمة من الأصل

٦. يلتزم الفريق الأول بمخاطبة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص بالتعاون التام مع مشغلي أجهزة التفتيش في معالجة أية حالة قد تهدد أمن المواقع والسماح لمشغلي هذه الأجهزة باستخدام مرافق الموقع .

٧. يلتزم الفريق الأول بمخاطبة إدارات المواقع الهامة لإصدار تعليمات تقضي بإلزام العاملين لديها ومراجعتها باستخدام المدخل المغطى بالأجهزة الإلكترونية وإن تحدد الطرود والمواد الداخلة عبر هذه الأجهزة كلما كان ذلك ممكناً .

٨. يلتزم الفريق الأول بالتنسيق مع كافة الأطراف في القطاعين العام والخاص لتغطية الكلفة المالية لصالح الفريق الثاني .

٩. يلتزم الفريق الأول بإصدار التوجيه اللازم لتشكيل لجنة عليا للمتابعة والتأكد من تنفيذ كافة الإجراءات الخاصة بأمن المباني والمنشآت وتقييم النتائج .

١٠. يلتزم الفريق الأول بمخاطبة الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص لتسمية أحد موظفيها أو مستخدميه لمراقبة أداء مشغلي أجهزة التفتيش وتكليفه بالتنسيق مع الفريق الثاني لمعالجة أية ملاحظة تنشأ بهذا الموضوع .

١١. يتولى الفريق الأول مهمة الإشراف على سلامة وجدية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٣٨ والتنسيق اللازم لتفعيل آلية التنفيذ المشار إليها بكتاب معالي وزير الداخلية رقم ٣١١٠٢/٢٨/٢ تاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٤ .

١٢. يتم اختيار أطقم التشغيل من قبل اللجنة العليا المشكلة بموجب كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٤٧/٢٨/٢ تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٨ ووضع الضوابط لضمان الأداء الأمثل وتتولى هذه اللجنة كذلك مهمة التنسيق مع الإدارات المعنية لتسهيل مهمة عمل الأطقم واستقبال ومعالجة أية ملاحظات وتقييم فعالية الأجهزة في تحقيق المستوى الأمني المطلوب وتقديم التوصيات لشمول المزيد من المواقع لمثل هذه الإجراءات .

١٣. يقدم الفريق الثاني خدمة تشغيل أجهزة التفتيش الإلكترونية للمواقع الحساسة في القطاعين العام والخاص وفق الأولوية المحددة بموجب اتفاقيات ثنائية وتنسيق مباشر مع اللجنة العليا .

١٤. يلتزم الفريق الثاني بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة لتحديد كيفية الاتصال وتحديد قواعد الاشتباك وتسلسل الإجراءات في حال حدوث أي خرق أمني .

١٥. تتم معالجة أي لشكال أو خلاف قد ينشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية ودياً .

١٦. مدة هذه الاتفاقية سنة تجدد تلقائياً وإذا رغب أي من الفريقين إجراء أي إضافة أو تعديل على نصوص هذه الاتفاقية أو إلغائها يقوم الفريق المعني بإبلاغ الفريق الآخر بالواقع قبل شهرين من موعد انتهائها أو انتهاء مدة التجديد .

محذوف من الأصل

١٧. تعتمد العناوين التالية للمخاطبات وإرسال الفاكسات :

- أ. وزارة الداخلية
هاتف (٥٦٩١١٤١) وهاتف (٥٦٢٢٨١١) .
فاكس (٥٦٠٦٩٠٨)
- ب. المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين
القضاء .
هاتف (٤٢٠٦٨٠٥) وهاتف (٤٢٠٢١٢٥) .
فاكس (٤٢٠٤١٧٦) وفاكس (٤٢٠٣٣٩٥) .

١٨. تتكون هذه الاتفاقية من سبعة عشر بنداً وتقع على أربع صفحات .

القريب الثاني	القريب الأول
المدير العام / رئيس المجلس التنفيذي لمؤسسة	وزير
المتقاعدون العسكريين والمحاربين القضاة	الداخلية
اللواء الركن المتقاعد / احمد محمد العميدان	المهندس سمير العباسنة

تعليمات إجراءات تنظيم ورش البناء لمشاريع الاعمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٦٧) لسنة (٢٠٠٤)

صادرة بموجب قرار مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
رقم (92) تاريخ (2005/2/23) .
استناداً إلى المادة (42) من نظام التنظيم وترخيص الاعمار في منطقة العقبة الاقتصادية
الخاصة رقم (32) لسنة (2004) .

المادة (1) :
تسمى هذه التعليمات " تعليمات إجراءات تنظيم ورش البناء لمشاريع الاعمار في منطقة العقبة
الاقتصادية الخاصة رقم (67) لسنة (2004) " ويصل بها من تاريخ نشرها في الجريدة
الرسمية .

المادة (2) :
يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها في المادة (2) من
نظام التنظيم وترخيص الاعمار لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أو كما يلي ما لم تدل القرينة
على غير ذلك .
القانون : قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة النفاذ المفعول .
النظام : نظام التنظيم وترخيص الاعمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
النفاذ المفعول .
المديرية : مديرية التنظيم والتخطيط في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .
المدير : مدير مديرية التنظيم والتخطيط في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة
أو من يفوضه .
مهندس القطاع : المهندس المعين ليكون مسؤولاً عن إجراءات ترخيص المشاريع والاعمار
لقطاع معين ويكون مرتبطاً برئيس قسم ترخيص ومراقبة الاعمار .
اللجنة : لجنة ترخيص ومراقبة الاعمار التي يشكلها المجلس برئاسة المدير
لمتابعة الاجراءات وترخيص مشاريع الاعمار في المنطقة وفقاً للقانون .
المالك : الشخص الطبيعي أو الاعتباري المالك أو الخاص صاحب قطعة الأرض أو
القطر المسجل أو المستأجر الذي يملك حق البناء أو الشخص الذي يملك حق التصرف في
قطعة الأرض أو القطر أو مخولاً بالبناء عليه وفق الوثائق التي تعتمدها السلطة لهذه الغاية .

محظوظ من الأصل

المقاول : الشخص المرخص له بمقتضى التشريعات النافذة المفعول في المنطقة بممارسة مهنة المقاولات الإنشائية و يكلفه المالك بإنشاء مشروع الاصهار كلياً أو جزئياً ، بما في ذلك المتعهد والمتعهد الفرعي ومتعهد المصنعة و الجهة الموردة للمخلفات الخرسانية أو أي مواد إنشائية .

إن الصب : الموافقة الخطية الصادرة عن الجهة المرخصة للسماح بصب الخرسانة للأساسات و الطقات لأي مشروع اصهار كل على حده .

إن الأنشغال : الموافقة الخطية الصادرة عن الجهة المرخصة للسماح باستعمال مبنى أو مشروع اصهار بد تنفيذه .

المادة (3) : تجهيز موقع المشروع للاصهار

أ- على المالك و/أو المقاول عدم المباشرة بأي من مشاريع الاصهار المنصوص عليها في المادة (29) من النظام أو أعمال الحفر ونقل المخلفات إلا بعد حصوله على تصريح مباشرة البناء لمشاريع الاصهار المنصوص عليه في المادتين (12) و (13) من تعليمات تحديد إجراءات ترخيص الاصهار والأونك الأشغال في منطقة الحقة الاقتصادية الخاصة رقم (59) لسنة (2004) ، ووفقاً للملحق رقم (1) من هذه التعليمات.

ب- على المالك و/أو المقاول أن يحتفظ في موقع المشروع بالوثائق التالية :

1. تصريح مباشرة البناء
2. نسخة من مخططات الترخيص المصدقة .
3. نسخة من عقد المقاول و عقد الإشراف .
4. النسخة الخاصة به من بطاقة تفتيش إجراءات تنظيم ورش البناء لمشاريع الاصهار الخاصة بمشروع الاصهار وفقاً للملحق رقم (2) من هذه التعليمات ، على أن يحتفظ مراقب الأبنية بالنسخة الثانية .

ج- على المالك و/أو المقاول أن يبرز نسخة الوثائق لمراقب الأبنية و/أو مراقب التنظيم عند طلبها .

د- على المالك و/أو المقاول وأهل المباشرة بمشروع الاصهار أن ينشئ سياجاً أو حاجزاً واقعاً في موقع مشروع الاصهار للحفاظ على السلامة العامة والمظهر العام للموقع وتحديد موقعه وفقاً للشروط و المتطلبات التالية :

1- أن يكون السياج أو الحاجز مصنوعاً من مادة مناسبة وذي لون وشكل مناسب ولا يشوه المنظر العام .

2- أن لا يقل ارتفاع السياج أو الحاجز عن مترين من مستوى الشارع .

3- أن يتم تثبيت السياج أو الحاجز بحيث لا يشكل خطراً على السلامة العامة أو عائقاً لحركة المشاة أو حركة المرور .

4- أن يتم وضع حواجز علوية وخطية فوق الرصيف تكون كافية بحماية المشاة في المواقع التي يكون فيها أصهار مباني المشروع وأثناء على حد القطعة الأرضية ، شريطة أن لا تزيد المساحة المستقلة من الرصيف لهذه الحواجز عن ثلث الرصيف .

5- أن يتم تثبيت بوابة متحركة في السياج تسمح بدخول وخروج الآليات و الصال أو ترك مسافة مناسبة لهذه الغاية .

هـ- للمدير أن يستثنى مشروع الاصهار من وضع السياج أو المتطلبات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة إذا كان بعيداً عن التجمعات السكنية أو إذا طابع خاص .

و- على المالك أن يضع أرملة في أرض مشروع الاصهار بمقاييس لا يقل عن (120×100) سم موضحاً عليها ما يلي :

- 1- اسم المالك
- 2- رقم القطعة و الحوض
- 3- رقم رخصة الاصهار
- 4- اسم المقاول والمكتب المصمم والمكتب المشرف
- 5- مدة عمل المشروع
- 6- صورة أو رسماً للمشروع للحالات التي يحددها المدير .

مكتبة من الأصل

المادة (4) : تكديس مواد الاضرار للاستخدام :

أ- يمنع تكديس المواد الخاصة بمشروع الاضرار ضمن سعة الشارع العلم على أنه يسمح بوضعها في سعة الرصيف بعد الحصول على موافقة المدير ، شريطة عدم استقلال ما يزيد عن نصف سعة الرصيف وتأمين المساحة الكافية لمرور المشاة وسلاطهم من جهة الشارع أو الطريق .

ب- يترتب على المالك و/أو المقاول عند استخدامه الرصيف لتكديس مواد الاضرار أن يضع حاجزاً واقعاً حول الجزء الذي يتم استخدامه وبما يضمن عدم خروجها عن المساحة المسموح باستخدامها .

ج- في كل الأحوال على المالك و/أو المقاول أن يحتفظ بكميات من مواد الاضرار لا تزيد عن الحجم اللازم لكل مرحلة من مراحل العمل لمشروع الاضرار .

د- في حال رغبة و/أو حاجة المالك و/أو المقاول لتكديس المواد في ارض مجاورة ، فعليه الحصول على موافقة مالك قطعة الأرض المنوي استخدامها وأن يصادق على هذه الموافقة من المدير، وأن يحتفظ بالموافقة في موقع المشروع وأن يقدمها للمراقب عند الطلب .

هـ- يمنع استخدام الرصيف والشارع لغايات أعمال تحضير البناء مثل الحداة والنجارة وتجهيز الخلطات الإسمنتية .

المادة (5) : إنشاء المباني المؤقتة :

أ- للمالك أن يطلب من اللجنة الموافقة على إنشاء مباني مؤقتة تتم إقامتها داخل حدود ارض المشروع لغايات تسهيل عملية الاضرار وخدمتها مثل غرف الصال ، وغرف الحراسة ، و المكاتب، والمرافق الصحية التابعة لمشروع الاضرار ، شريطة عدم استقلالها لأي أغراض أخرى ، وينتهي الإذن الممنوح للمبنى المؤقت بانتهاء المشروع الأصلي ويتم إزالة المبنى المؤقت على لفته الخاصة إلا إذا كان قابلاً للتريخيص ورغب المالك بتريخيصه ووافقت اللجنة على ذلك

ب- على المالك عند تقديمه الطلب أن يرفق به (كروكي) يوضح حجم وموقع المباني المؤقتة التي يرغب باستخدامها .

ج- للمالك أن يطلب من اللجنة الموافقة على إقامة المباني المؤقتة في موقع مجاور شريطة حصوله على موافقة خطية من المالك ويسري على هذا الطلب الأحكام الواردة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

د- للمالك و/أو المقاول استخدام الرافعات البرجية والآليات الثقيلة الخاصة في مشاريع الاضرار شريطة موافقة المدير على ذلك .

المادة (6) : الحفر ونقل المخلفات :

أ- على المالك و/أو المقاول أن يقدم إلى المدير بطلب للحصول على تصريح الحفر ونقل المخلفات على النموذج المرفق بهذه التعليمات وفقاً للملحق رقم (3) وللمدير قبول الطلب أو رفضه.

ب- على المالك أن يلتزم بتنفيذ شروط التصريح وأن يقدم لتأمين المتخصص عليه في المادة (45) من النظم .

ج- يلتزم المالك و/أو المقاول عند نقل المخلفات أو أية مواد للاضرار من التكدس من تشجير وسيط النقل المستخدمة لهذه الغاية بما يكفل المحافظة على البيئة والسلامة العامة .

د- يسمح للمالك و/أو المقاول بوضع ناتج الحفر على أية قطعة خالية مجاورة في حال إرفاق موافقة مالك تلك القطعة الخفية ومصادقة المدير عليها .

هـ- يلتزم المالك و/أو المقاول بنقل ناتج الحفر أولاً بأول على أنه يسمح بالاحتفاظ بكمية من مخلفات الحفر تتناسب مع الكمية المطلوبة لإعادة طم الاسست فقط ، ولمدة لا تزيد عن الشهرين قابلة للتجديد بموافقة المدير .

و- على المالك و/أو المقاول التقيد بالزمان والمكان المحددين لنقل المخلفات أو أية مواد للاضرار .

ز- على المالك و/أو المقاول أن يمنع عن حفر أية حفرة أو حدود في جسم الطريق في الرصيف أو الأماك العامة ما لم يحصل على تصريح بذلك .

محكمة من الأصل

المادة (7) : تثبيت حدود البناء :

على المالك و/أو المقاول المحافظة على نظافة موقع مشروع الاصهار والشوارع والمنطقة المحيطة به ، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع من قبعت الأثرية والفترات والمتكسب السوائل الناتجة عن أصهار الاصهار وتجميع النفايات والأفلاك بشكل سليم أثناء كامل فترة البناء .

المادة (8) : إذن الصب :

أ - لا يجوز صب أي من الأسبست والطبقات إلا بعد الحصول على إذن الصب من المديرية وفقاً للطلب المقدم إليها من المالك و/أو المقاول وفقاً للملحق رقم (4) من هذه التعليمات.

ب- على المالك و/أو المقاول تجهيز كامل أصهار الطوبار والتسليح وذلك وفقاً لتكودات البناء الوطني .

ج- لا يسمح بأصهار الصب خارج أوقات العمل المحددة لمشروع الاصهار بموجب المادة (12) من هذه التعليمات إلا بعد الحصول على موافقة من المدير وفقاً للقرارات التي تتخذها اللجنة بهذا الخصوص .

المادة (9) : المواقع الأثرية :

في حال وجود أو ظهور أية مواقع أثرية في مواقع مشروع الاصهار يجب على المالك و/أو المقاول إيقاف أصهار الحفر والبناء فوراً وإبلاغ المدير خطياً بذلك ، ولا يتم استكمال أصهار الحفر و/أو البناء إلا بإذن خاص وبموافقة الجهات ذات العلاقة .

المادة (10) : المحافظة على الخدمات والبيئة المحيطة :

أ- على المالك و/أو المقاول المحافظة على الخدمات والبيئة المحيطة بالمشروع من التلوث أو التشويه وأن يبلغ المدير خطياً وفوراً عند إحاطة أية أضرار بغطوط الخدمات أو المباني أو الشوارع أو الأرصفة أو البيئة المحيطة بمشروع الاصهار الخاص به وأن يلتزم بتنفيذ ما تصدره المديرية من قرارات بهذا الخصوص .

ب- على المالك و/أو المقاول المحافظة على نظافة موقع مشروع الاصهار والشوارع والمنطقة المحيطة به ، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع من قبعت الأثرية والفترات والمتكسب السوائل الناتجة عن أصهار الاصهار وتجميع النفايات والأفلاك بشكل سليم أثناء كامل فترة البناء .

المادة (11) : تأمين السلامة العامة :

للجنة تحديد متطلبات تأمين السلامة العامة للمواطنين نتيجة أصهار ورش البناء لمشروع الاصهار بما في ذلك وضع الإشارات واللافتات المطلوبة وتعيين أماكن تهيئتها .

المادة (12) : ساعات العمل في المشروع :

أ- على المالك و/أو المقاول أن يتكبد بساعات العمل في مشاريع الاصهار على أن لا يتجاوز العمل مدة ساعة واحدة بعد غروب الشمس إلا إذا حصل على تصريح من اللجنة بالعمل بعد هذه المدة .

ب- للجنة أن تقرر زيادة أو نقصان ساعات العمل للورش ومشاريع الاصهار للحالات التي تحددها ، كما لها أن تقرر منع العمل أيام الجمع والعطل الرسمية .

المادة (13) : وقف ورش البناء :

للمدير إيقاف أي شخص عن العمل بالمشروع إذا خالف شروط التصريح الممنوح له أو بشر العمل دون الحصول على تصريح إلى حين تصويب أوضاعه .

المادة (14) : مصادرة التأمين :

أ- للجنة بالتنسيق من المدير أن تقرر مصادرة التأمين المشار له في المادة (6/ب) من هذه التعليمات أو جزءاً منه إذا خالف المالك و/أو المقاول شروط التصريح أو أي من الالتزامات المقررة في النظام أو هذه التعليمات .

ب- تحسب القيمة المصادرة من التأمين وفقاً لما يلي :-
1. في المخالفات التي تتطلب :

• نقل الأفلاك الناتجة عن البناء إلى المواقع المحددة لذلك .

ملحق من الأصل

• الالتزام بعدم إشغال الأرضة والمزارع أو حفر الحفر والأخاديد وإتلاف أو تشويه الشارع أو الرصيف المقابل للمشروع .

تكون القيمة المصدرة من التأمين بما يعادل تكلفة الأضرار التي يتطلبها النقل و/أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه بالإضافة إلى (25 %) من قيمة المبلغ المصادر كمصاريف إدارية.

2. للجنة أن تقرر مصدرة مبلغ خمسين ديناراً من قيمة التأمين عن كل مخالفة لأية التزامات أخرى قررها النظام أو هذه التعليمات ولم ترد في البند (1) من هذه الفقرة ، كما لها أن تقرر مصدرة نفس قيمة المبلغ في حال تكرار المخالفة مرة أخرى .

المادة (15) :

تسري تعليمات تطبيق الكودات في مراحل التصميم والتنفيذ والإشراف والصيانة والتشغيل وأعمال السلامة العامة وكل ما يرتبط بها من أعمال هندسية والمصدرة عن مجلس البناء الوطني بموجب الفقرة (3) من المادة (5) من قانون البناء الوطني الأردني وتعديلاته في منطقة الحقة الاقتصادية الخاصة إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع هذه التعليمات وأية تشريعات سارية في منطقة الحقة الاقتصادية الخاصة.

المادة (16) : الالتزام بالتعليمات :

كل من يخالف هذه التعليمات يخضع للعقوبات الواردة في القانون والنظام إضافة إلى عدم حصوله على إذن التشغيل أو أي من التصاريح التي تمنحها السلطة وإزالته بإزالة الضرر و/أو مصدرة التأمين.

رئيس مجلس مفوضي

سلطة منطقة الحقة الاقتصادية الخاصة

المهندس نادر الذهبي

الملحق رقم

(1)

طلب تصريح مباشرة البناء لمشاريع الاعمار
في منطقة الحقة الاقتصادية الخاصة

اسم المالك :

التاريخ :

رقم القطعة :

أرغب بالحصول على تصريح لمباشرة بناء وهو عبارة عن

رأيت استلمت نسخة من تعليمات إجراءات تنظيم ورش البناء لمشاريع الاعمار والتزم بتطبيق أحكامها .

اسم المالك :

توقيعه :

الوثائق المطلوبة :

☐ صورة عن الرخصة الإنشائية .

☐ نسخة عن إيصال دفع التأمين

☐ نسخة عن عقد المعاونة وعقد الإشراف .

☐ أية وثائق تطلبها المديرية .

تصريح مباشرة البناء لمشاريع الاعمار التاريخ :

لدى الإطلاع على البيانات والوثائق أعلاه :

☐ الموافقة على منح المتقدم بالطلب تصريحاً لورشة البناء وفقاً للبيود والشروط المرفقة :

☐ عدم الموافقة للأسباب التالية :

- مهتمس القطاع
- التوقيع
- رئيس قسم التراخيص ومراقبة الاعمار
- التوقيع

مكثراً من الأصل

الملحق رقم

(٢)

بطاقة تفتيش إجراءات تنظيم ورش البناء لمشاريع الاعمار
في سلطة منطقة الخطبة الاقتصادية الخاصة

ملاحظات مراقب الأبنية	تاريخه	موضوع التفتيش
		<p>الاحتفاظ بنسخ من الوثائق التالية في موقع المشروع</p> <p>- تصريح مباشرة البناء</p> <p>- نسخة من مخططات الترخيص</p> <p>- بطاقة التفتيش</p> <p>وضع سياج أو حاجز واقى في ارض المشروع .</p> <p>وضع حواجز الخلية أو عمودية كون البناء واقعا على حد القطعة الأمامي</p> <p>تثبيت بوابة متحركة تسمح بدخول وخروج الآليات والعمال .</p> <p>وضع ازمة في ارض المشروع .</p>
		<p>منع تكديس المواد في سعة الشارع</p> <p>الحصول على موافقة تكديس المواد في سعة الرصيف</p> <p>تكديس المواد في ارض مجاورة والاحتفاظ بنسخة من موافقة مالكها الخطبة .</p>
		<p>تقديم كروكي للانشاء المؤقت واخذ الموافقة من اللجنة .</p> <p>استخدم الرافعات البرجية .</p> <p>الانشاء المؤقت في الأرض المجاورة مع الاحتفاظ بنسخة من موافقة مالكها الخطبة في موقع مشروع الاعمار</p>

تنظم هذه البطاقة على نسختين

السلطة (٦)	السلطة (٧)	السلطة (٨)	السلطة (٩)	السلطة (١٠)	السلطة (١١)	السلطة (١٢)
<p>الحصول على تصريح حفر ونقل المخلفات .</p> <p>تشجير وسائل النقل المستخدمة .</p> <p>نقل ناتج الحفر أولا بأول .</p> <p>وضع ناتج الحفر في ارض مجاورة مع الاحتفاظ بموافقة مالكها الخطبة</p> <p>طرح المخلفات في الأساكن والأوقات المحددة لذلك، تبعا للتصريح الصادر .</p>	<p>تثبيت حدود البناء .</p>	<p>طلب إذن الصب موقعا من المقاول والمهندس المشرف .</p> <p>الحصول على إذن صب .</p>	<p>في حال وجود آثار في المواقع يتوجب إيقاف العمل وإبلاغ المدير .</p>	<p>المحافظة على الخدمات والبيئة المحيطة .</p>	<p>تأمين السلامة العامة في مشروع الاعمار .</p>	<p>التقيد بساعات العمل في مشاريع الاعمار .</p> <p>زيادة ساعات العمل بموافقة المدير .</p>

اسم المراقب
توقيعه

مكتمل من الأصل

الملحق رقم

(٣)

طلب تصريح الحفر ونقل المخلفات في ورش البناء لمشاريع الاعمار
في منطقة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

- اسم المالك :

- اسم المقاول :

- التاريخ :

- رقم القطعة المراد نقل المخلفات منها :

- المكان المراد طرح المخلفات فيه :

- مواعيد طرح المخلفات :

أرغب بالحصول على تصريح خاص بنقل المخلفات والتزم بكافة الإجراءات المنصوص عليها في تعليمات إجراءات
تنظيم ورش البناء لمشاريع الاعمار وعلى الأخص تشدير كافة وسائل النقل الخاصة بذلك .

اسم المالك

توقيعه

تصريح الحفر ونقل المخلفات

لدى الاطلاع على البيانات والوثائق أعلاه

أقر ☐ الموافقة على نقل المخلفات .☐ عدم الموافقة للأسباب التالية :

المدير

الملحق رقم

(٤)

طلب إذن الصب في ورش البناء لمشاريع الاعمار
في منطقة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

- اسم المالك :

- اسم المقاول :

- اسم المهندس المشرف :

- رقم قطعة الأرض :

- رقم الرخصة وتاريخ إصدارها :

- الإنشاءات المراد صبها :

- تاريخ وساعة الصب :

- وقد تم تجهيز كامل أعمال الطوبار والتسليح وفقاً لكودات البناء الوطني .
- في حال استخدام الحجر، تم تجهيز مدمك العقدة .

نحن الموقعون أدناه نقر بأن المعلومات الواردة أعلاه صحيحة ونلتزم بتعليمات ورش البناء لمشاريع الاعمار .
اسم المالك
اسم المهندس المشرف
اسم المقاول

توقيعه

توقيعه

توقيعه

إذن الصب

التاريخ :

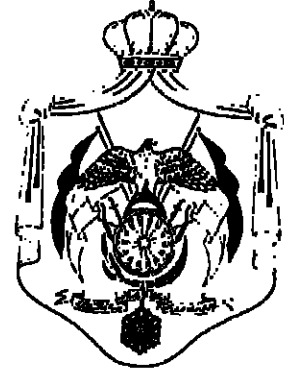
لدى الاطلاع على البيانات والوثائق أعلاه :

أقر ☐ الموافقة على منح المتقدم بالصب إذن الصب .☐ عدم الموافقة للأسباب التالية :

مهندس القطاع

يعرض إذن الصب على اللجنة في أول اجتماع لها للمصادقة .

محظوظ من الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٠٥ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
١٨٢٤	" مجلس الاعيان/ تعيين/ قبول إستقالة
١٨٢٤	" وكالات الوزراء
١٨٢٥	" التمثيل الدبلوماسي
١٨٢٥	" مجالس الأمناء
١٨٢٦	" الموظفين
١٨٣٠	" الجنسية الأردنية
١٨٣١	" الاستملاك
١٨٣٦	" الشؤون البلدية
١٨٧٦	" المواصفات القياسية
١٨٧٧	" البنك المركزي الاردني
١٨٧٩	" الاعلان
١٨٨٦	" المطالبات
١٩٣٠	" المحاكمات

الجريدة الرسمية

التعريفات الجمركية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٦ بناء على توصية لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٤ الموافقة على التنسيب المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك والمقنن تعديل جداول التعريفات الجمركية بشكلها التالي :-

تنسيب

- ١ - استنادا للملاحيات المغولة إلينا بموجب المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، ننسب بإجراء التعديل التالي على جداول التعريفات الجمركية والمبين بالجدول أدناه:

رمز النظام المنسق	نوع البضاعة	وحدة الاستيفاء	فئة الرسم المقرر
870321900	غيرها	القيمة *	25%
870322900	غيرها	القيمة *	25%
870323190	غيرها	القيمة *	25%
870323290	غيرها	القيمة *	25%
870323390	غيرها	القيمة *	25%
870324900	غيرها	القيمة *	25%
870331900	غيرها	القيمة *	25%
870332190	غيرها	القيمة *	25%
870332290	غيرها	القيمة *	25%
870333190	غيرها	القيمة *	25%
870333290	غيرها	القيمة *	25%
870390910	سعة محركها لا تتجاوز ١٥٠٠ سم ^٣	القيمة *	25%
870390920	سعة محركها تزيد عن ١٥٠٠ سم ^٣ ولا تتجاوز ٢٠٠٠ سم ^٣	القيمة *	25%
870390930	سعة محركها تزيد عن ٢٠٠٠ سم ^٣ ولا تتجاوز ٢٥٠٠ سم ^٣	القيمة *	25%
870390940	سعة محركها تزيد عن ٢٥٠٠ سم ^٣ ولا تتجاوز ٣٠٠٠ سم ^٣	القيمة *	25%
870390950	سعة محركها تتجاوز ٣٠٠٠ سم ^٣	القيمة *	25%
870390990	غيرها	القيمة *	25%

٢ - يسل به اعتبارا من تاريخ ٢٠٠٥/٥/١

الدكتور باسم عوض الله
وزير المالية

الدكتور شريف الزعبي
وزير الصناعة والتجارة

محمود قطيشات
مدير عام الجمارك

مكثرا من الأصل

مجلس الاعيان/ تعيين/ قبول استقالة

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على تعيين معالي المهندس سمير الحبشنة عضواً في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة معالي السيد لؤي كرشان من عضوية مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢.

* * * * *

وكالات الوزراء

أ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور مروان المعشر نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ومراقبة الأداء الحكومي مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة اعتباراً من ٢٠٠٥/٣/٢٤ طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور صلاح الدين البشير وزير العدل مهام وأعمال رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة طيلة مدة غياب دولة السيد فيصل الفايز رئيس الوزراء ووزير الدفاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية بمهمة رسمية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٣/٢٣ - ٢١.

عكس من الأصل

التمثيل الدبلوماسي

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٠٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ المتضمن الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الباراغواي.

* * * * *

- وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على قرار حكومة مملكة البحرين ترشيح السفير السيد ناصر راشد محمد الكعبي ليكون سفيراً فوق العادة ومفوضاً لها لدى البلاط الملكي الهاشمي.

* * * * *

مجالس الأمناء

- صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين الذوات المذكورين تالياً:-

- معالي الدكتور محمد الصلور

- معالي السيد شاهر باك

- سعادة السيدة لهي المعايطة

اعضاء في مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الانسان بدلاً من الذوات المذكورين تالياً وذلك للمدة المتبقية من عمر المجلس:-

- معالي السيدة أسى خضر

- معالي السيد هشام التل

- السيد حسني عايش

كما صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين المذكورين تالياً عضوين في مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الانسان للمدة المتبقية في عمر المجلس:-

- السيد محمد الصبيحي

- السيد سليمان البهور

الموظفونتشكيلات/ تقاعد:-

- ا - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٣٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٨ المتضمن الموافقة على تعديل تاريخ نقل السفراء المذكورة اسمائهم تالياً الى المركز ليصبح اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

- سعادة السفير السيد تيمور الداغستاني للندن ٢٠٠٥/١٠/١
- سعادة السفير السيد عبداللطيف البواب بخارست ٢٠٠٥/٨/١
- سعادة السفير السيد سمير مصاروه كاتبيرا ٢٠٠٥/٨/١

* * * * *

- ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٨٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ المتضمن الموافقة على تعديل تاريخ نقل السفراء المذكورة اسمائهم تالياً الى المركز ليصبح اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

- سعادة السيد محمد توفيق الخالدي صنعاء ٢٠٠٥/١٠/١
- سعادة السيد محمد المنفي القرعان الكويت ٢٠٠٥/٥/١
- سعادة السيد اسحق مولا مسقط ٢٠٠٥/١٠/١

* * * * *

- ج - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٥١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٨ المتضمن الموافقة على نقل السفيرين المذكورين تالياً من السفارتين المبيتتين ازاء اسم كل منهما الى المركز اعتباراً من ٢٠٠٥/٨/١:-

- معالي الدكتور صالح ارشيدات برلين

- سعادة السيد عبدالله سراج مدريد

عكذا من الأصل

د - صدرت الإرادة الملكية السامية بإجراء التعيينات التالية في الديوان الملكي الهاشمي بعقد من الفئتين الثانية والثالثة شاملاً كافة العلاقات اعتباراً من ٢٠٠٥/٤/١:-

الرتبة	الفئة الثانية
السيدة مي محمد سليم أبو حمدة	٥٠٠ دينار
السيد بلال عصام فؤاد حنك	٤٥٠ ديناراً
السيد فيصل عواد رجا الخلايلة	٣٠٠ دينار
السيد طارق نبيل ناصر عمري	٢٥٠ ديناراً
السيد يزيد أحمد يوسف إسكندراني	٢٥٠ ديناراً
الآنسة راما محمد عبد محمد علي منصور	٢٥٠ ديناراً
السيد حسام طاهر خلف العدوان	٢٠٠ دينار
الآنسة سوسن محمد رضا درويش	٢٠٠ دينار
الآنسة شذى محمود عبد الحليم قطيشات	٢٠٠ دينار
السيد محمد مفلح علي مفلح	٢٠٠ دينار
السيد محمد خير علي فرج الشرعه	٢٠٠ دينار
الآنسة مي محمد علي القضاة	٢٠٠ دينار
الفئة الثالثة	
الآنسة لوريت لويجي الفونسو نوشرينو	٥٠٠ دينار
الآنسة صفاء سليمان سعد الراعي	٣٥٠ ديناراً
السيد ابراهيم بهجت يوسف الطوال	٣٠٠ دينار
السيد رائد ابراهيم محمد الياسين	٣٠٠ دينار
السيد علي محمد عبد الرحيم الترتوري	٣٠٠ دينار
السيد رعد أحمد عبد الله المومني	٣٠٠ دينار
السيد اسامه صالح فرحان الصرايره	٢٥٠ ديناراً
السيد سائد هاشم لالو تحبسم	٢٥٠ ديناراً
السيد رائد محمد نعيم رمضان حاج قول	٢٥٠ ديناراً
السيد يزن أحمد سليمان عبيدات	٢٥٠ ديناراً
السيد محمد درويش صالح أبو خاص	٢٥٠ ديناراً
السيد باسم خليل مصطفى البطاينة	٢٥٠ ديناراً
السيد فداء أكرم عوده الطوال	٢٥٠ ديناراً
السيد مدين أحمد سليمان عريبات	٢٥٠ ديناراً
السيد سمير جمال راجي حداد	٢٥٠ ديناراً
السيدة خولة رشيد عبد الفتاح عباد	٢٥٠ ديناراً
السيد محمد يوسف حسن الحمصي	٢٠٠ دينار
السيد عباد علقه خالد طلاحه	٢٠٠ دينار
السيد مونس عارف حسن العوامله	٢٠٠ دينار

هـ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة اسمائهم تالياً على التقاعد بناءً على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

وزارة العدل	
السيد محمد مفضي أحمد الوراوره	٢٠٠٥/٤/١
السيدة فاطمة عبد المجيد حسين	٢٠٠٥/٤/١٢
السيدة تغريد محمد حسين الحباري	٢٠٠٥/٤/٣
دائرة الأحوال المدنية والجوازات	
السيدة سحر طه عبد الكريم المحادين	٢٠٠٥/٤/٢٠
السيد نزار رشاد عمر شبارو	٢٠٠٥/٤/١
وزارة التربية والتعليم	
السيد لجيب توفيق مصطفى جماره	٢٠٠٥/٦/١
السيد مصطفى سلام عايش البدانيه	٢٠٠٥/٤/٣
السيدة عبير حسني علي الاخرس	٢٠٠٥/٤/٣
السيدة رجاء لطف الله سعد الدويري	٢٠٠٥/٥/٣
السيدة هدا خالد يوسف عبيدات	٢٠٠٥/٦/١١
السيدة روضة مصطفى عبدالله عمرو	٢٠٠٥/٤/١٧
السيد صالح يوسف محمد اسعد	٢٠٠٥/٥/٨
السيد واصف عبدالعزيز سعاده سلحوس	٢٠٠٥/٤/٣
السيدة مريم محمد علي شناعه	٢٠٠٥/٤/١
السيدة تغريد أحمد حسن السعد	٢٠٠٥/٥/٢
السيد كامل حسن أحمد أبو صافي	٢٠٠٥/٥/٢
السيد خليفة اعبيد الله محمد المعافيه	
وزارة الصحه	
السيدة ميسر سلامه مقبول الطلاويح	٢٠٠٥/٤/١
وزارة الزراعة	
السيد زهير حمدان حمد الله الشاعر	٢٠٠٥/٤/١
المجلس الاعلى للشباب	
السيد جودت زعل الرواجفة	٢٠٠٥/٤/١
السيدة ميساء نجيب الشرايري	٢٠٠٥/٥/١

مكتبة من الأصل

و - اعد مجلس الوزراء للنظر بقراره رقم (٣٨٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢١ المتضمن الموافقة على احالة الموظفة من ملاك وزارة التربية والتعليم السيدة حنان عبدالرحيم محمد الشمائل على التقاعد بناء على طلبها اعتباراً من ٢٠٠٥/٢/٦ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ الموافقة على سحب اسم المذكورة من قراره المشار اليه أعلاه وإبقائها على رأس عملها.

* * * * *

• إنهاء وتمديد خدمات:-

١ - بناء على تنسيب معالي وزير المالية وحيث تبين بأن الموظف من ملاك مؤسسة المناطق الحرة السيد محمد سهيل محمود عبدالقادر ابو رجيح من مواليد ١٩٤٥/٣/٣١ وليس ١٩٤٥/١/١، اعد مجلس الوزراء للنظر بقراره رقم (٣١٣٨) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ المتضمن الموافقة على انتهاء خدمة السيد ابو رجيح اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ الموافقة على تعديل تاريخ انتهاء خدمة المذكور ليصبح اعتباراً من ٢٠٠٥/٣/٣١ بدلاً من ٢٠٠٥/١/١.

* * * * *

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ الموافقة على تمديد خدمة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً لمدة سنة اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم بعد بلوغهم سن الستين:-

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

السيد علي خالد عيسى شعبان	٢٠٠٥/١/١
السيد محمود نمر احمد مصطفى	٢٠٠٥/٣/٤
السيد فايز ياسين عبدالرحمن	٢٠٠٥/١/١
مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	
المهندس يوسف عارف العريلى	٢٠٠٥/٤/١٤
وزارة الصحة	
الدكتور وليد عبدالمجيد يحيى مرقه	٢٠٠٥/٢/٢٦
الدكتور عبدالقادر احمد محمد العمري	٢٠٠٥/٤/٨
الدكتور محمد احمد محمود العمري	٢٠٠٥/٦/٤
الدكتور احمد عبدالله الحميدي	٢٠٠٥/٦/٢٢
الدكتور نزهات صليبيا عون الحدادين	٢٠٠٥/٤/٩
دائرة قضى القضاء	
السيد ياسين رشيد محمود البليسي	٢٠٠٥/٦/١

الجنسية الأردنية

١ - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٦٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ المتضمن الموافقة على منح المواطن العراقي السيد ممتاز رؤوف نصان اللوس الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٣/٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ب - صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٠٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ المتضمن الموافقة على منح المواطن العراقي المستثمر السيد عرفان عبدالجبار عبدالله الراوي وزوجته المواطنة العراقية السيدة جماته "برهان الدين" خماس "القرة غولي" وابنائهم وبناتهم الحاصلين على جوازات سفر أردنية مؤقتة بموجب توصية اللجنة الخاصة بالمستثمرين العرب رقم (١) لسنة ٢٠٠٢ الجنسية الأردنية وذلك بالاستناد لأحكام المادتين (١٢، ١٣/٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.

* * * * *

ج - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ - بالاستناد لأحكام المادة (١٧/ب) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - الموافقة على إعادة الجنسية الأردنية للسيد احمد محمد سعيد الحسن وذلك لرغبته بالعودة الى المملكة والاستقرار فيها.

محفوظ من الأصل

الاستملاك

١ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-
أولاً:-

١ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٩٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ المتضمن استملاك وحيازة ما مساحته ٢م(٦٢) تقريباً من قطعة الارض رقم (١١٢٣) من الحوض رقم (٤) بركة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٥٧٥) والغد عدد (٢٠٨) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤ استملاكاً مطلقاً لاغراض امانة عمان الكبرى (كحق ارتفاق) لغايات تمرير خط لتصريف مياه الامطار حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٩٥) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ المتضمن استملاك وحيازة المساحات المبينة اوصافها وارقامها بالجدول الموضح بالقرار المشار اليه اعلاه الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٥٠٥) والرأي عدد (١٢٥٧٥) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤ استملاكاً مطلقاً لاغراض امانة عمان الكبرى (كحق ارتفاق) بعرض (٢)م لغايات تمرير الخدمات حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٢ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على ما يلي:-
أولاً:-

١ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٩٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ المتضمن استملاك وحيازة ما مساحته ٢م(٢٧) تقريباً من قطعة الارض رقم (١٥٦٠) من الحوض رقم (٢) الرواق الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٢٥٧٥) والعرب اليوم عدد (٢٨٢١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤ استملاكاً مطلقاً لاغراض امانة عمان الكبرى (كحق ارتفاق) لغايات تمرير خط لتصريف مياه الامطار حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢ - قرار لجنة الاستملاك والاملاك في امانة عمان الكبرى رقم (٩٢) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ المتضمن استملاك وحيازة ما مساحته ٢م(٦٤) تقريباً من قطعة الارض رقم (١٠٢٢) من الحوض رقم (٤) ام السماق الشمالي الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٥٠٥) والعرب اليوم عدد (٢٨٢١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤ استملاكاً مطلقاً لاغراض امانة عمان الكبرى (كحق ارتفاق) لغايات تمرير خط لتصريف مياه الامطار حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

٣ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته ٢م(١٩) من قطعة الارض رقم (٣٨) من الحوض رقم (١٩) من اراضي العقبة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٢٨١٧) والدستور عدد (١٣٥٠١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٠ استملاكاً مطلقاً لاغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات حرم خط صرف صحي حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على ان يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

محكمة من الأصل

٤ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة مساحات قطع الاراضي المبنية اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-
اولاً:-

١ - كامل مساحة قطعة الارض رقم (٧٣) من الحوض رقم (٦٠) البلد من اراضي الطيبة الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٥٢٤) والدستور عدد (١٣٤٥٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٤ لاغراض المجلس البلدي في بلدية الطيبة الجديدة لغايات مقبرة اسلامية.
٢ - كامل مساحة قطعة الارض رقم (١٦٤٥) من الحوض رقم (٨) البلد من اراضي اربد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٤٦٨) والعرب اليوم عدد (٢٧٠٤) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ لاغراض المجلس البلدي في بلدية اربد الكبرى لغايات النفع العام (شارع تنظيمي).

٣ - جزء من قطعة الارض رقم (٣٨٨) من الحوض رقم (١٠) الصبيح من اراضي اربد الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٤٦٨) والعرب اليوم عدد (٢٧٠٤) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ لاغراض المجلس البلدي في بلدية اربد الكبرى لغايات النفع العام وشوارع تنظيمية.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم لاجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٥ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات قطع الاراضي المبنية اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته دولم واحد و(٩٦٨٠٢)م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) لوحة رقم (١٥) وما مساحته دولم واحد و(٥٠٤٠٤)م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٢) لوحة رقم (١٦) وجميعها من اراضي اوصره التابعة لاراضي عجلون الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٥٧٣) والديار عدد (٢٧١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٢ لاغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات طريق باعون/ اوصره/ حلاوة.

٢ - ما مساحته (١٥) دونماً و(٤٠٨)م^٢ من قطعتي الارض رقم (١٦، ١٥) من الحوض رقم (٣) من اراضي فاع وما مساحته (١٢) دونماً و(٨٠١)م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٥) من اراضي حوشا وجميعها تابعة لاراضي المفرق الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٥٨٠) والديار عدد (٢٧٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١ لاغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات طريق حوشا/ اربد/ المدخل الغربي.

٣ - ما مساحته (٤) دونمات و(٨٤)م^٢ من قطع الاراضي ذوات الارقام (٥٣، ٤٨، ٥٢) من الحوض رقم (١١) وما مساحته دولم واحد و(٤٤٠)م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٢) حي رقم (٢) مساحته دونمات و(٤٤٨)م^٢ من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٢) حي رقم (٤) وما مساحته (٨) دونمات و(٢٧)م^٢ من قطعة الارض رقم (١٥) من الحوض رقم (١٦) وجميعها من اراضي الشهبانية التابعة لاراضي الكرك الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الغد عدد (١٩٣) والديار عدد (٢٦٠) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٩ لاغراض وزارة الاشغال العامة والاسكان لغايات مدخل الشهبانية/ الكرك.

* * * * *

٦ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لاحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك وحيازة قطع الاراضي المبنية اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:-

اولاً:- ١ - كامل مساحات قطع الاراضي ذوات الارقام (٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥١) من الحوض رقم (١٤) من اراضي عمان الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٥٧٨) والديار عدد (٢٧٥) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٧ لاغراض شركة الكهرباء الوطنية لغايات انشاء محطة تحويل كهرباء عليها.

٢ - ما مساحته (١٢١)م^٢ من قطعة الارض رقم (٧٩) من الحوض رقم (٣) من اراضي رجم الشامي الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٥١٨) والعرب اليوم عدد (٢٨٣٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ لاغراض شركة الكهرباء الاردنية لغايات اقامة محول كهرباء عليها.

٣ - ما مساحته دولم واحد و(٤٤٨)م^٢ من قطعة الارض رقم (١٤) من الحوض رقم (٣٣) من اراضي بشرى وما مساحته (٢) دولم و(١٧٣٠٢٩)م^٢ من قطعة الارض رقم (٥) من الحوض رقم (٤) من اراضي سال الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الراي عدد (١٢٥٨٨) والديار عدد (٢٨٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ لاغراض وزارة المياه والري/ سلطة المياه لغايات محطة صرف صحي.

ثانياً:- يتولى مدير الاراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم لاجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لاثبات اوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

مكتبة من الأصل

٧ - قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١٢ بالاستناد لاحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته الموافقة على استملاك مساحات قطع الاراضي المبينة اوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً وفق المخططات المنظمة لغايات استملاكها مشروعا للنفق العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك:-

١ - ما مساحته (١٠٥) دولمات و (٥٢٩م) من قطعي الارض رقم (٧٠٣، ٧٠٢) من الحوض رقم (٢) لوحة رقم (٧٢) وما مساحته (٦) دولمات و (٢٩٦م) من قطعي الارض رقم (٣٠٦، ١٧٧) من الحوض رقم (٣) لوحة رقم (٢) وجميعها من اراضي مزرعة الحصينيات التابعة لاراضي المرقع الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٥١٠) والتد عدد (٢١٣) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١ لاغراض وزارة الاشغال العامة والسكان لغايات تقاطع جسر الخالدية/ نفرة الجب.

٢ - ما مساحته (٣٤) دونماً و (٨٣٥٧م) من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٦) وما مساحته رقم (١٥) دونماً و (٦٦١١م) من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٧) وجميعها من اراضي خربة الوهائلة وما مساحته (٣٩) دونماً و (٧٦١٢٩م) من عدة قطع اراضي من الحوض (١٥) وما مساحته (١٥) دونماً و (٤٧١٦٠م) من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (٦) وما مساحته (٢٠) دونماً و (٧٥٥٠م) من عدة قطع اراضي من الحوض رقم (١٧)، وما مساحته (٨٢٢م) من قطعة الارض رقم (٣١٥) من الحوض رقم (٥) وجميعها من اراضي كفرلجة التابعة لاراضي عجلون الموصوفة في اعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٣٥١٠) والعرب اليوم عدد (٢٨٢٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١ لاغراض وزارة الاشغال العامة والسكان لغايات طريق كفرلجة/ خربة الوهائلة.

الشؤون البلدية

إعلانات

صادرة عن وزير الشؤون البلدية

السيد توفيق كرشان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ موافقه على مخطط اضافته تنظيم ضمن الحوض رقم (٣) الفلاح

وذلك في بلدية الرصيفه/ لواء الرصيفه وحسب المخطط التعديلي رقم (٥٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/١٤٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٧ موافقه على مخطط اعتماد طريق افرازيه تنظيمياً بسعه ١٠ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦) حوض رقم (٢) عرقوب الراشد من اراضي الصبيحي

وذلك في بلدية العارضه الجديدة/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/١٤٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٧ موافقه على مخطط تعديل شارع ضمن القطع ذوات الارقام (١٧، ٢٥) حوض رقم (٧) المسيكرانه من اراضي بيوضه

وذلك في بلدية العارضه الجديدة/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ ووضعه موضع تنفيذ .

مكذبا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/١٤٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٧ الموافقة على مخطط احداث طريق سعه ٦ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١٥١، ١٥٢، ١٥٣) حوض رقم (٦) نل حجاج من اراضي خشفه في منطقة الصبيحي

وذلك في بلدية العارضة الجديدة/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٤٤) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري الى سكن (د) ضمن القطعة رقم (٤٩٦) حوض رقم (١) البلد في منطقة مثلث العارضة وذلك في بلدية معدي الجديدة/ لواء دير علا وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/١٧٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة طريق فقط ضمن القطعة رقم (١٥٥) حوض رقم (٢٣) الحنانه في منطقة العين البيضاء وعدم الموافقة على التعديل وذلك في بلدية الطفيلة الكبرى/ لواء قصبه الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٧ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٧٨) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٧، ٨، ٩، ١٠) حوض رقم (٤) رجم العقاب من اراضي أم الوليد

وذلك في بلدية الجيزة الجديدة/ لواء الجيزة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/١٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٧ الموافقة على مخطط احداث طريق ضمن القطع ذوات الارقام (١٠٩، ١٥) حوض رقم (١٩) الفضيلي من اراضي زبود وسيل حسان وذلك في بلدية ناعور الجديدة/ لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ ووضعه موضع التنفيذ . باستثناء الطريق المشار اليهما بدوائر زرقاء المار ضمن القطعة رقم (١٠) من حوض رقم (١٥) الطوافير تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب الجئة اللوائيه المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية ناعور الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٧٩) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٧٢، ١٠١) حوض رقم (٦٧) البلد من اراضي السلط

وذلك في بلدية السلط الكبرى/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٣) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٨٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى سكن أخضر ضمن القطع ذوات الارقام (١٤، ٤٨) حوض رقم (٣) أبو الفول من اراضي المنيفه وعدم الموافقة على الغاء شارع سعه ١٢ متر

وذلك في بلدية رحاب الجديدة/ لواء قصبه المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ ووضعه موضع تنفيذ .

مكتبة
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٠٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطعة رقم (١٢) حوض رقم (١) مقتل الكلب/البويضة الشرقية وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قسبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٢٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ الموافقة على مخطط إخراج مناطق التنظيم وإلغاء الشوارع والطرق التنظيمية فيها والإبقاء على الشوارع والطرق الأفرازية والزراعية والموافقة على إلغاء وإحداث وتعديل شوارع وطرق وتغيير صفة استعمال وإلغاء المخطط القديم ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٢، ١٤، ١٥) من أراضي منطقة الصفا وإبقاء الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٩، ٢١) حوض رقم (٢) مزرعة الشكاره حسب المخطط المصدق سابقا وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قسبة عجلون وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢٢٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم إلى سكن (ب) ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥) حوض رقم (٢٤) أم ثينه وذلك في بلدية ناعور الجديدة/لواء ناعور.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٣٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى ضمن القطعة رقم (٤٣) حوض رقم (٢) حي رقم (٧) وذلك في بلدية سحاب/لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٣٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى ضمن القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (٢) حي رقم (١٣) المحارمه من أراضي سحاب/لواء سحاب وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٦ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢٣٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ٣٧، ٤٢، ٤٨) ضمن الأحواض (١، ٣) من أراضي عيرا لواء قسبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٢٣٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من تجاري إلى سكن (ج) ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦) حوض رقم (٢٦) أبو العساكر من أراضي ناعور (منطقه ديبان)

وذلك في بلدية ناعور الجديدة/لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢١.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٣٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ الموافقة على مخطط إحداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٨٥) حوض رقم (٥) صبحا من أراضي أم البساتين.

وذلك في بلدية أم البساتين وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢١ ووضعه موضع تنفيذ.

مكتبة
من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٣٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ الموافقة على مخطط تغيير صفه استعمال من زراعي الى سكن (١) ضمن القطع ذوات الارقام (٤٤، ٤٥) حوض رقم (٣) مدوره العال من اراضي العال

وذلك في بلدية حسابان الجديدة/ لواء ناعور وحسب المخطط التعديلي رقم (٣١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢١ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٢٣٦ تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن القطعة رقم (٧٨) حوض رقم (٣) مدورة العال من اراضي العال في بلدية حسابان الجديدة/ لواء ناعور

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدته شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ناعور ومكاتب بلدية حسابان الجديدة وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية حسابان الجديدة خلال مده شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٦ الموافقة على مخطط الغاء واحداث شوارع ضمن الحوض رقم (٨) الحوطه في منطقة قرى بني هاشم وذلك في بلدية الهاشميه الجديده /لواء الهاشميه وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢١ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٦ الموافقة على مخطط الغاء شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٢٦٦، ٢٧٠) حوض رقم (٨) السايح ،

وذلك في بلدية الهاشميه الجديدة / لواء الهاشميه وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ عدم الموافقة على مخطط الغاء شارع واحداث نهاية مغلقه ضمن الحوض رقم (١٦) بلوطه من اراضي كفر الماء وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديده /لواء الكوره .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٤٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق سعه ٤ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١، ٢، ٣، ٤) حوض رقم (١٧) البلد من اراضي دير ابي سعيد ووضعه موضع تنفيذ

وذلك في بلدية دير ابي سعيد الجديدة/ لواء الكورة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢١ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٢٤٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعه ١٢ متر والغاء طريق واحداث بديل ضمن القطع ذوات الارقام (٦١، ٦٢، ٨٢) ضمن الاحواض (٦، ٧) من اراضي سما الروسان

وذلك في بلدية السرو/ لواء بني كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ .

مكاتب
من
الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٥٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ الموافقة على مخطط اضافة تنظيم ضمن القطع ذوات الارقام (١٠، ١٠٨، ١٠٩) حوض رقم (٢٠) العزبه الغربيه في منطقة وقاص في بلدية معاذ بن جبل /لواء الاغوار الشماليه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسميـه .

يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه لبلديه معاذ بن جبل ومكاتب بلديه معاذ بن جبل وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسميـه .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٥٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ الموافقة على مخطط تخفيض سعه شارع من (١٦) متر الى (١٢) متر وحسب سعته على الواقع ضمن الحوض رقم (٦٧) البلد من اراضي السلط وذلك في بلدية السلط الكبرى /لواء قصبة السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٣ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٥٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ الموافقة على مخطط احدات طريق الماره بين القطعتين ذوات الارقام (٢٢٧ ، ٢٢٩) حوض رقم (٨) ام بطمه وذلك في بلدية لواء الموقر /لواء الموقر وحسب المخطط التعديلي رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٥٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ عدم الموافقة على مخطط تخفيض جزء من شارع تنظيمي ضمن القطعه رقم (٢٦٨) حوض رقم (٢) من اراضي منطقة الجيزه وذلك في بلدية الجيزه الجديده /لواء الجيزه .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٥٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ عدم الموافقة على مخطط الغاء التنظيم والتعديلات ضمن الحوض رقم (١) الرواق من اراضي الباسليه وذلك في بلدية الجيزه الجديده /لواء الجيزه .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٦٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ الموافقة على مخطط احدات شوارع والغاء جزء من شارع و احدات بديل ضمن الاحواض ذوات الارقام (٣١) المشيمل و(٣٣) كركا و(٣٥) صدر الجمل

من اراضي الطفيله /لواء قصبه الطفيله وحسب المخطط التعديلي رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٣١ ووضعه موضع التنفيذ .
باستثناء المواقع المشار اليها بدوائر تعلن للاعتراض اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسميـه
يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه المشتركة للواء قصبه الطفيله وتقديم اعتراضاتهم الى رئيس اللجنة اللوائيه المشتركة للواء قصبه الطفيله خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسميـه .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٧٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ الموافقة على مخطط تطبيق احكام سكن "د" على القطعه رقم (٥٠) لغايات الافراز ضمن الحوض رقم (١) حنوربه في بلدية سحاب لواء سحاب وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسميـه .

يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم والابنية لبلدية سحاب ومكاتب بلدية سحاب وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحليه في بلدية سحاب الجديده خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسميـه .

مكاتب من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢٦٨) تاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٥ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال لجزء من القطعة رقم (١٨٦) من سكن "ج" الى تجاري طولي ضمن الحوض رقم (٤) البلدي من اراضي منطقة مؤته وذلك في بلدية مؤته والمزار/لواء المزار الجنوبي .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٢٧٠) تاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٥ عدم الموافقة على مخطط إضافة تنظيم ضمن القطع ذوات الارقام (٣٤، ١٣، ١٧، ١٨، ٤٥) حوض رقم (٧) في منطقة العدنانية وذلك في بلدية الكرك الكبرى/لواء قصبة الكرك .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٣/٢٦٨ تاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (د) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٧) حوض رقم (٤) المشهد في بلدية مؤته والمزار/لواء المزار الجنوبي

وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم والابنية لبلدية مؤته والمزار ومكاتب بلدية مؤته والمزار وتقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في بلدية مؤته والمزار خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٧٩) تاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق ضمن القطع ذوات الارقام (٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣) حوض رقم (٢) البلد من اراضي ريمون وذلك في بلدية المعراض /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٣/٤/٢٠٠٥ ووضعه موضع التنفيذ.

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٢٨٠ تاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن ريفي الى سكن (ب) ضمن القطعة رقم (٢٥٩) حوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من اراضي عنجره وذلك في بلدية عجلون الكبرى/لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٧٧) تاريخ ٣/٤/٢٠٠٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٨٤) تاريخ ٣١/٣/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات ضمن القطع ذوات الارقام (١٨٣، ١٩٣) حوض رقم (٦) شويحه من اراضي مؤته وذلك في بلدية مؤته والمزار/لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٣/٤/٢٠٠٥ ، ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢٨٦) تاريخ ٣١/٣/٢٠٠٥ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية ضمن القطعة رقم (٦٣٣٧) حوض رقم (٧) بركة برخ واستيفاء عوائد تنظيم عن كل متر مربع مبلغ عشرة دنانير وذلك في بلدية الزرقاء /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٤/٤/٢٠٠٥ ، ووضعه موضع التنفيذ .

مكاتب من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٢٩٣) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ ، عدم موافقه على مخطط احداث شارع تنظيمي سعه ١٠ متر ضمن القطع ذوات الارقام (١٢ ، ٦٦ ، ٦١ ، ١١٨) حوض رقم (٣) عين النبي من اراضي خطله

وذلك في بلدية ارحاب الجديدة/ لواء قصبه المفروق .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٢٩٤) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقه على مخطط الغاء طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٢) في منطقة روضة بسمه في بلدية ام الجمال الجديدة /لواء البادية الشماليه وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية واعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقه الاطلاع على التعديلات المبينه على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائيه للتنظيم لبلدية ام الجمال الجديد ومكاتب بلدية ام الجمال الجديد وتقديم اعتراضاتهم الى امين سر مجلس التنظيم الاعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٩٦) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ ، عدم موافقه على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق الى مساجد ضمن القطعه رقم (٧٦٦) حوض رقم (١١) من اراضي رحبه ركاد

وذلك في بلدية الصالحية ونايفه/ لواء البادية الشماليه .

إعلانات

صايدره عن وزير الشؤون البلدية الدكتور امل حمد الفرحان

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢١٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ٢٠ متر ضمن الاحواض ذوات الارقام (٦ العليقة و (١٤) كفر لاهيه و (١٥) الشنول من اراضي سحم .
وذلك في بلدية الشعلة/لواء بني كنانه وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٨ ، ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٢٣٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ الموافقه على مخطط احداث شارع ضمن القطع ذوات الارقام (٥ ، ١٤ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧) حوض رقم (٨٩) وادي حاديه والقطع (٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠) حوض رقم (٩٩) خله الصخر من اراضي السلط
/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٨ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٢٣٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ الموافقه على مخطط احداث طريق سعه ٦ متر ضمن القطع ذوات الارقام (٦ ، ٩٤ ، ١٧٩) حوض رقم (٨) مروج سيحان .
/ لواء قصبه السلط وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٢٦٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٩ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي خارج التنظيم الى سكن "ب" ضمن القطعه رقم (٦٤) حوض رقم (٣١) المزارع من اراضي منطقة الطيبه وذلك في بلدية مؤته والمزار/لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٣٠ ووضعه موضع التنفيذ .

عكاز من الأصل

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى

المهندس نضال الحدي

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقراريها رقم (٥٤٠) تاريخ ٢٠٠٣/٩/١٤ و (١٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/٣/١٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٦٨/٢٠٠٣/خربة السوق) المتضمن :- إعطاء صفة استعمال صناعات خفيفة للمطبخ الأرض رقم (٢-١) حوض (١) الحوض الشرقي وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (خربة السوق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٧٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٩٠/٢٠٠٥/ القويسمة) المتضمن تحويل استعمال القطعة رقم (٢٠٩٢) حوض (٣) النهارية من سكن (د) الى تجاري محلي ضمن سكن (د) وحسب المخطط التعديلي رقم (أع/٢٩٠/٢٠٠٣/ القويسمة) واستيفاء تعويض بواقع (٣) ثلاثة دنغير / ٢م الواحد من مساحة التلطة بالإستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم إستيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط وكما هو موضح في منطقة (القويسمة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٩٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على وضع القرار موضع التنفيذ والمتضمن الموافقة على السماح بسقف الإرتدادات والتلاصق جهة قطع صغري قلم غير ناتج عن حفر لأعمال البناء بإرتفاع لا يزيد عن نهلية إرتفاع القطع الصغري نفسه دون أن يتم إحتساب هذه الأسفل ضمن النسبة الملوية المسموح بها حسب أحكام النظام على أن تدرس كل حالة بحالتها إستناداً إلى مخطط طوبوغرافي دقيق يرافق مع الطلب وأن يكون ذلك من صلاحيات اللجنة المحلية لكل منطقة وبالإرتفاع المسموح به تنظيمياً وحسب الأصول وكما هو موضح على المخطط لدى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في مناطق أمانة عمان الكبرى ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٣) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٩٨/٢٠٠٤/الجبيهة) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع امام قطعة الأرض رقم (١٦٨) حوض (٢) الحلق وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (الجبيهة) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٠٥/٢٠٠٤/خربة السوق) المتضمن :- إلغاء واستحداث شوارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٨) صهارة شموط وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (خربة السوق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٠٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٩٧/٢٠٠٤/خربة السوق) المتضمن :- إعطاء صفة إستعمال سكن (ج) لقطع الأراضي ذوات الأرقام (١٠٢،٩٩،٩٧،٢١) واستحداث شارع ضمن قطع الأراضي ذوات الأرقام (٩٧،١٠٢،٢١) حوض (٦) الوسية وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (خربة السوق) ووضعه موضع التنفيذ إستناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداد المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٤٧/٢٠٠٥/النصر) المتضمن :- إلغاء واستحداث أجزاء من شارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٣٩) الكساره و (٣٦) اصير الذباب حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (النصر) أثناء دوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريئتين مطبعتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

لأمانة عمان الكبرى

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٣) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٩٦/٢٠٠٥/تلاع/الطي) المتضمن :- إعطاء حكم خاص للقطعة رقم (٧٤٦) حوض (٦) التلاع الغربي وذلك بتخفيض الارتداد الجانبي من (٤) متر إلى (٣) متر وعلى أن تكون النسبة المئوية ضمن الارتدادات حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع/الطي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٤) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٩٥/٢٠٠٥/تلاع/الطي) المتضمن :- استحداث شارع (١٢) متر ضمن قطعة الأرض رقم (٣٥) حوض (٤) ام الساق الشمالي حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع/الطي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٥) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٩٤/٢٠٠٥/تلاع/الطي) المتضمن :- إعطاء حكم خاص للقطعة رقم (٢٠٦١) حوض (٩) ام الساق الجنوبي وذلك بتخفيض الارتداد من جهة القطعة (١٩٩٠) من (٧) متر إلى (٥) متر وعلى أن تكون النسبة المئوية ضمن الارتدادات حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع/الطي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣٩٣/٢٠٠٥/تلاع/الطي) المتضمن :- إلغاء طريق (٣) متر المار ما بين القطع (١٠٠-١٠١) حوض (١) الحمارية واستحداث طريق (٣) متر ما بين القطع (١٠٠-١٨٢) من نفس الحوض ورفع صفة الإلغاء عن جزء من شارع إلى (١٢) متر حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع/الطي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٥١٤/٢٠٠٥/وادي السير) المتضمن :- إلغاء واستحداث جزء من شارع امام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٧) الجدويل حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعين اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمارة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢١٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٧ الموافقة على إسداء المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٥١٣/٢٠٠٥/وادي السير) المتضمن :- إلغاء جزء من شارع (نهاية مظقة) امام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٦) دير غبار حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

عكاز من الأرض

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢٥) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٤٤/٢٠٠٤/النصر) المتضمن :- استحداث شوارع ضمن قطع الأراضي أرقام (٢٥٦٣،٣٣) حوض (١) عويس وكما هو موضح على المخطط لدى منطقة (النصر) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٢) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة على إصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٩٩/٢٠٠٥/بدر) المتضمن :- توسعة طريق امام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (٣٦) ابو حليوي وحوض (٤٦) الذراع الشرقي ورفع صفة الالتقاء عن جزء من شارع ضمن حوض (٤٦) الذراع الشرقي يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٣) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة على إصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٥١٥/٢٠٠٤/وادي السير) المتضمن :- استحداث شارع امام قطع الأراضي المبينة أرقامها ضمن حوض (١٧) الدمينية حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٢٨) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١٩٧/٢٠٠٤/الجببينة) المتضمن :- إلغاء واستحداث أجزاء من شارع وتخفيض الارتداد الأمامي من (٤) م إلى (٣) م للقطن الواقعة ضمن حوض (١) أبو الوفاء لوحة (١) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجببينة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٧) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة على إصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٣١٧/٢٠٠٥/القويسمة) المتضمن :- إلغاء واستحداث جزء من شارع ضمن حوض (٣) اردمان وحوض (٢) الجببة حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (القويسمة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعلم اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة بإصدار المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/١١٤/٢٠٠٥/العبدلي) المتضمن :- استحداث جزء من شارع ضمن قطع الأراضي المبينة أرقامها في حوض (١١) وادي السلط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

عكاز من الأرض

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٦) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٢٠٣/الجبهيبة) المتضمن : استحداث توسعة للشارع المصدق وذلك بمقدار ثلاثة أمتار من جهة القطعة (١٥٠) حوض (٢) الجبهيبة الشرقي وإعطاء القطعة رقم (٥٩٦) من نفس الحوض حكم خاص (الارتفاع سبعة أدوار) أسوة بالقطعة المجاورة رقم (١٥٠) واعتبار الارتداد الأمامي (٥) متر بعد الانقطاع والنسبة الملوية ضمن الارتدادات شريطة إقرار الانقطاع قبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجبهيبة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٣٥) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٣ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أ/ع/٢٠٠٥/٣٩٧/تلاخ العلي) المتضمن : تغيير استعمال جزء من قطعة الأرض رقم (٤٤٩) حوض (١) الغمقة من سكن (أ) إلى تجاري عادي بأحكام خاصة كما جاء بالمخطط (أ/ع/٩٢/٦٧/تلاخ العلي) واستيفاء تعويض بواقع أربعين ديناراً/م/ الواحد من مساحة الجزء المراد تحويل صفة استعماله بالاستناد للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها من خلال الدائرة القانونية وقبل تصديق المخطط حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاخ العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر .

إعلان

يعن لاطلاع العموم في منطقة المنارة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٠٥٩) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٩م للتأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (٧٥٨) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣١ المتضمن للموافقة على إزاحة شارع صخرة المسار مابين القطع ذوات الأرقام (٩٩٣، ١١٧٥، ١٦١٨) بالحوض رقم (١١/الطوال) من أراضي الباحة إلى الجهة الشرقية وتخفيض سعة المنحنى المار بالقطعة رقم (١٦١٨) من (١٥٥×٨٠م) إلى (٨٥×٨٠م) وذلك كما هو منفذ ومعد على الواقع ولصعوبة تنفيذ فتح الشارع الحالي بسبب ميلان الأرض على أن يبقى سعة الشارع (١٢)م. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

المهندس وليد المصري
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
والأبنية لبلدية اربد الكبرى

* * * * *

إعلان

يعن لاطلاع العموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة لسنة ٢٠٠٤ قررت الموافقة على إيداع إعلان مخطط احداث دخلة تنظيم بسعة (٤) ضمن القطعة رقم (٢٩) حوض رقم (١٢) جريش من أراضي سيحان. للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية العارضة الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس عادل عبد الفتاح حياضات
رئيس اللجنة اللوائية المشتركة
للواء قصبة السلط

* * * * *

إعلان

اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢ في المنطقة (الثانية) والمتضمن تخفيض سعة شارع (١٢)م وذلك من أمام القطع ذوات الأرقام (٨٦، ٧٠١، ٧٠٢، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٨) ضمن حوض (٤) المصانع لوحة رقم (١٩٧) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة لوحة تنظيمية رقم (١٠) بحيث يصبح سعة (٦)م وذلك لوجود أبنية قائمة في سعة الشارع وحسب ما هو موضح على المخطط المرفق. يعن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١١٨/٢) لسنة (٢٠٠٥) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعوه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس رافت دلبوان المجالي
رئيس بلدية الزرقاء
رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

مكذبا عن الأصل

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء على قرار اللجنة المحلية رقم (٧٥/٥) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٨ في المنطقة الثالثة والمخطط التنظيمي والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطيع ذوات الأرقام (٦٢٨٠، ٤٣٢٦، ٤٦٥٠، ٤٦٤٩، ٤٦٤٨، ٤٣٩٩، ٤٣٩٨، ٤٤٠٠، ٤٣٩٧، ٦٩٢١، ٦٩٢٢، ٦٩٢٣) ضمن حوض (١١) للزواهرة لوحة رقم (٤٠٣) من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة لوحة تنظيمية رقم (١٧) وذلك من صفة استعمال معارض تجارية بارتداد أمامي مسقوف إلى صفة سكن (ج) لوجود عدد من الأبنية السكنية الحديثة وبناء على طلب أصحاب القطع المذكورة أعلاه وأيضا تخفيض سعة جزء من الشارع المار من أمام القطع رقم (٦٩٢١، ٤٣٩٧، ٤٣٩٨، ٤٦٤٨، ٤٦٤٩، ٦٩٢١، ٤٤٠٠، ٤٣٩٩، ٤٣٢٦) من نفس الحوض واللوحة بحيث يصبح بسعة (١٢م) كونه استمرارية الشارع (١٢م) ومقترح تغيير صفة الاستعمال للقطيع المذكورة إلى سكن (ج) وحسب المخطط المرفق. يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (١١٠/٢) لسنة (٢٠٠٤) الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية للتنظيم المنوه عنه بأعلاه وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين يجوز لذوي العلاقة بالإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس رأفت دليوان المجالي

رئيس بلدية الزرقاء

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة الزرقاء اطلعت على الاستدعاء المقدم من شركة الاتحاد للتنمية الزراعية والمسالخ والمتضمن احداث شارع لغاية اتصال الكهرباء للقطعة رقم (١٥٨) حوض (٤) فاجرة الرتم وبعد الدراسة تم اعتماد شارع (١٢م) مغرز على لوحات الأراضي واحداث جزء بعرض (٦م) من القطعة رقم (١٧) علماً أن الجزء الآخر مغرز من القطعة رقم (١٩٧) حوض (٤) فاجرة الرتم وذلك حسب لوحات الأراضي. تقرر اللجنة الموافقة على اعتماد شارع سعة (١٢م) وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات لدى اللجنة المحلية في مديرية الشؤون البلدية التابعة لمحافظة الزرقاء وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس هيثم الزواق المحلة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لواء قصبة الزرقاء

إعلان

• يعلن للعموم بان اللجنة اللوائية في بلدية الطفيلة الكبرى قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة العين البيضاء رقم (٤٢) بند رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٦م. والمتضمن إضافة تنظيم بإحكام سكن (ب) للقطع ذوات الأرقام (٩٢٧، ١٠٣٩، ١٠٤٠) من الحوض (٢٤) عين البيضاء وتوسعة الطريق الإفرزي الواقعة بالقطع رقم (١١٤، ٤٧٢، ٤٧٣، ٩٢٧، ١٠٣٩) من الحوض (٢٤) عين البيضاء من سعة (٦م إلى ٨م) وكذلك توسعة الطريق الإفرزي المرة بالقطع ذوات الأرقام (٤٥٢، ٨٢٦) حوض (٢٤) للبيضاء من سعة (٦م إلى ٨م) وربطها مع الطريق بسعة (٨م) واعتمادها طريقاً تنظيمياً، وكما هو موضح بالمخطط الكروكي المرفق. وبعد البحث والمداولة قررت اللجنة الموافقة على القرار ونشره للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين، يحق لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط المودع لدى بلدية الطفيلة الكبرى وتقديم اعتراضه لسكرتير اللجنة المحلية (منطقة العين البيضاء) إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس وضوان بهلي المدني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الطفيلة الكبرى

* * * * *

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بصلتها لجنة تنظيم محلية بأنها قررت بقرارها رقم (٦) بند (١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٩ الموافقة على الشوارع المصدقة تصديقاً مؤقتاً بموجب قرارات مجلس التنظيم الأعلى ذوات الأرقام :-

١. (١٦٤٠) تاريخ ١٩٩٥/١٠/٣١

٢. (٦٢٥) تاريخ ١٩٩٥/٥/٨

٣. (٢٠٠) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٧

٤. (٢٠٥) تاريخ ١٩٩٦/٢/١٣

٥. ١٣١٣ تاريخ ١٩٩٥/٩/٣

وذلك بالحوض رقم (٦) السبيرة الجنوبية، المشيرفة الشرقية من أراضي فلفلسا. فان اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش تقرر الموافقة على مخطط الشوارع وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدين محليتين حيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة جرش خلال مدة الاعتراض.

المهندس عاقيل عباسه

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لمحافظة جرش

محكمة من الأصل

إعلان

تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٤) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرش رقم (١٢/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١/١١ والمتضمن الموافقة على تحويل الشارع ذو السعة (١٢ م) الواصل بين شارع المنتزة وشارع الملك طلال إلى تجاري طولي من سكن (ج) وسكن (د) باستثناء المباني العامة وحسب الترسيم المعد فإن اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعاه بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وليد عامر العنوم

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

بلدية جرش الكبرى

* * * * *

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش بأنها قررت بقرارها رقم (١٢) بند (٥) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٦ ترسيم شارع لغاية الخدمات بخدم القطعة رقم (٢٦) حوض رقم (١٣) ميسر نايه من أراضي سوف بناءً على الاستدعاء المقدم من السيد أيمن حسين اسماعيل سلام ورفقاه وبعد الإطلاع على المخططات قررت اللجنة اللوائية الموافقة على ما يلي :-

١- توسيع الطريق المارة بالقطع ذات الأرقام (٢٨، ٢٤، ٢٥، ٢٦) حوض رقم (١٣) من (٣ م إلى ٦ م) على أن يكون التوسيع مناصفة واعتمادها لغاية الخدمات.

٢- اعتماد الطريق سعة (٦ م) المارة بالقطعة لرقم (٢٨) حوض رقم (١٣) من أراضي سوف والقطع رقم (٢٠١) من حوض رقم (٢) من أراضي دير اللبات.

٣- توسعة الطريق المارة بالقطعة (٢٨) حوض رقم (١٣) والقطعة رقم (١٢) حوض رقم (١٤) من أراضي سوف من (٤ م إلى ٦ م) واعتمادها لغاية الخدمات على أن يكون التوسيع مناصفة.

٤- توسعة الطريق المارة بالقطعة (٥٥) حوض رقم (١٤) من أراضي سوف من (٣ م إلى ٦ م) واعتمادها تنظيمياً لغاية الخدمات مع ربط بداية هذه الطريق مع الطريق المنظم سعة (٦ م) والمرتبطة بتنظيم دير اللبات وحسب الترسيم المعد من قبل اللجنة اللوائية.

فإن اللجنة اللوائية المشتركة لمحافظة جرش تقرر الموافقة على المخطط المقترح وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة اللوائية في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة جرش خلال مدة الاعتراض، علماً بأنه توجد موافقة من شركة الكهرباء على خدمة القطعة بالتيار الكهربائي تحت الرقم (م/ك/ج/٦٩) تاريخ ٢٠٠٥/٤/٦.

المهندس وليد طعيمة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لمحافظة جرش

إعلان

يعن لاطلاع العموم في منطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٣٨) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٢ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (عجلون) رقم (٤) بند (٧) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ والمتضمن الموافقة على توحيد سعة الطريق المراد اعتمادها تنظيمياً لتصبح (٣ م) وذلك لا جزاء الطريق المحاذية للقطع ذات الأرقام (٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٧٥، ٣٠٦، ٣٧٤، ٣٧٣) حوض (١٢) الشريف وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى لجنة للتنظيم في منطقة (عجلون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس وليد طعيمة

رئيس بلدية عجلون الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

يعن لاطلاع العموم في منطقة (عجلون) بلدية عجلون الكبرى أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية عجلون الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١١١) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢ والمتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة (عجلون) رقم (٤٩) بند (٢) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٠ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي المحاذي للقطع ذات الأرقام (٣٨٠، ٣٨١) حوض (١١) البلد وبنفس سعة وذلك بإلغاء جزء من جهة القطعة رقم (٣٨٠) نفس الحوض وكذلك إلغاء الطريق التنظيمي من جهة القطعة رقم (٣٨٠) نفس الحوض وكذلك إلغاء الطريق التنظيمي المحاذي للقطع ذات الأرقام (٣٨١، ٨٩) نفس الحوض وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع الإعلان للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى لجنة للتنظيم في منطقة عجلون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس وليد طعيمة

رئيس بلدية عجلون الكبرى

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون

المهندس محمد الحمد

يعن للعموم في منطقة (راسون) بلدية (العيون) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/٢٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ والمتضمن تخطيط سعة الشارع المار منطقة (راسون) بلدية العيون رقم (١/٦٢) تاريخ ٢٠٠٣/١٠/٧ والمتضمن تخفيض سعة الشارع بالقطعة رقم (٧٣) من حوض رقم (٦) من أراضي راسون من (١٢ م إلى ٨ م) لوجود بناء في سعة هذا الشارع وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (راسون) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

عجلون
من
الأصل

• يعلن للعموم في منطقة (الهاشمية) بلدية (الشفا) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/٢٩) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (الهاشمية) بلدية (الشفا) رقم (٢٠٠٥/١١) بلد رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٥ المتضمن إلغاء شارع سعة (م) من النهاية المغلقة المار بالقطع (١٨٦، ١٨١) من حوض (٣) العرش والقطع (٤٣، ٤٤) من حوض رقم (٢) تالياً لهدم بناء قائم على القطعة (١٨٦) من حوض (٣) وتلافي الفضلات الناتجة في القطعة (١٨١) من نفس الحوض وأحداث شارع (م) ضمن القطع (١٨٥، ١٨١) من الحوض رقم (٣) والقطع (٤٣، ٤٤، ٤٧) من الحوض رقم (٢) ليربط بين شارع تنظيمي سعة (م٢) وآخر سعة (م٤) كبديل للشارع الملغى. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (الهاشمية) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

• يعلن للعموم في منطقة (أوصره) بلدية (العيون) أن اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٤/١٧٩) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (أوصره) بلدية العيون رقم (٢٠٠٤/٤٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٦ المتضمن تعديل مسار الشارع المار من القطع ذوات الأرقام (٧١٦، ٧١٥، ٧٢٥) إلى القطع (٧١٧، ٧٢٢، ٧٢٣) وجميعها من حوض البلد رقم (٢) البلد. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (أوصره) خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

* * * * *

إعلان

• يعلن الاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية لبلدية مادبا الكبرى. قررت بقرارها رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٢٣ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية لمنطقة جرينه الشوابكة رقم (١١٩) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٣. المتضمن إضافة تنظيم بإحكام سكن (ب) يتضمن أجزاء من القطع ذوات الأرقام (٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥) وكامل القطعتين ذوات الأرقام (٣٨١، ٣٨٢) من حوض (٠٤) جرينه الغربي واستحداث طريق سعة (م١) تفصل التنظيم المستحدث والزراعي خارج التنظيم وتمرر بالقطع ذوات الأرقام (٣٨٥، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥) وزيادة سعة الطريق الزراعي المار ما بين القطعتين رقم (٥٥، ١٢٢) من (م٣) إلى (م١) تربط بشارع سعة (م٤) وعمل منحنيات للطريق ضمن الحوض (٥٥، ١٢٢). وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس عبد الطيف الجديدي

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية

اللوائية لبلدية مادبا الكبرى

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية رابية الكورة اطلعت على قرار اللجنة المحلية رقم (١/٤٣) لعام (٢٠٠٤) في بلدية رابية الكورة (منطقة / جنين الصفا) والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى (د) شاملاً القطع ذوات الأرقام (٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٥) والقطع أرقام (٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢١) والقطع أرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣) حوض رقم (١٣) لوحة رقم (٢٦). وذلك لوجود أبنية مزدحمة وصغر مساحة القطع أعلاه واشكالها الهندسية غير المنتظمة. وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. قررت اللجنة (الموافقة) على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية رابية الكورة / منطقة جنين الصفا خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس فايز القرعان

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية رابية الكورة

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية لبلدية دير أبي سعيد الجديدة قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة دير أبي سعيد رقم (٦/٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٧ والمتضمن التعديلي المتضمن الشارع التنظيمي سعة (م٤) والمار من القطع ذوات الأرقام (٦١، ٦٢، ٤٤) من حوض (٥) للمغارة الشمالي من أراضي دير أبي سعيد الشرقي والمنوي تخفيضه إلى سعة (م١٢) وذلك تالياً لدفع مبالغ كبيرة لمالك هذه القطع بحيث يكون التخفيض من القطع (٦١، ٦٢) متراً واحداً ومن القطع رقم (٤٤) متراً واحداً. قررت اللجنة اللوائية (الموافقة) وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر واحد من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى منطقة دير أبي سعيد ضمن المدة القانونية، على أن يكون الاعتراض مدعوماً بالمخططات اللازمة.

المهندس مصطفى الروابحة

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى والأبنية

لبلدية دير أبي سعيد الجديدة

إعلانات

صادره عن رئيس بلدية الرمثا الجديدة

المهندس جميل المومني

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/٣/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١٧/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٥/١/٣ والمتضمن الموافقة على تثبيت خط الشارع التنظيمي المار بالقطعة رقم (٢٩٢) من حوض (٢٣) البلدي (٩) من أراضي الرمثا على أن يكون بامتداد الشارع ذو العرض (١٦) م. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وإثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/٨/٢٠) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في منطقة الرمثا رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٣ والمتضمن الموافقة على إلغاء الطريق التنظيمي ذات العرض (٦) والمارة ما بين القطع ذوات الأرقام (٣٣٧، ٦) من حوض (١٩) الضحضاح الغربي من أراضي الرمثا تجنباً لهدم السور والبناء القائم على القطع المذكورة وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية وإثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية لبلدية الرمثا الجديدة قررت بقرارها رقم (٢٠٠٥/٦/٣٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٩ والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (١٣، ١٢، ١٩، ١٨، ١٦، ١٥) بعرض (١٢) م من الحوض رقم (٢١) تقع الزوايد الشمالي وأحداث شارع عرض (١٢) م بدلاً عنه من القطع ذوات الأرقام (٢٦، ١٩، ١٨، ١٤، ١٣) من نفس الحوض (٢١) تقع الزوايد الشمالي وذلك لوجود خط أنابيب مياه تابع لسلطة المياه وشبكات ضغط عالي. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة اللوائية خلال المدة القانونية وإثناء ساعات الدوام الرسمي على أن تكون مدعاه بالمخططات التوضيحية والوثائق الثبوتية.

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٤/١) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٧ الموافقة على إيداع إعلان المخطط التعديلي لمنطقة ملكا والمتضمن ما يلي :- الموافقة على إدخال باقي القطعة رقم (٥٩) حوض (٦١) الجحافل من أراضي ملكا إلى حدود التنظيم ووضعها بصفة استعمال سكن ريفي. وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة ملكا / بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة ملكا - بلدية خالد بن الوليد - خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس زكريا الطعاني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية خالد بن الوليد

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية خالد بن الوليد قررت بقرارها رقم (٣/١) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٧ الموافقة على إيداع إعلان المخطط التعديلي لمنطقة المخيبة التحتا رقم (١/١) تاريخ ٢٠٠٥/١/٥ والمتضمن: الموافقة على إلغاء طريق تنظيمي سعة (٦) م والمار بوسط القطعة رقم (٨٨) حوض (٦) المزرعة الشرقي واستحداث طريق بديل سعة (٦) م ضمن القطعة (٨٨) حوض (٦) المزرعة الشرقي بنهاية مقلعة للطريق المستحدث مارة بالقطعتين (٨٨، ٤) حوض (٦) المزرعة للشرقي. وحسب المخططات التعديلية المعدة من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة المخيبة التحتا / بلدية خالد بن الوليد وذلك اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة المخيبة التحتا - بلدية خالد بن الوليد - خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس زكريا الطعاني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

بلدية خالد بن الوليد

مكاتب من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات في لواء بني كنانة قررت بقرارها رقم (٥/١) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بيل/بلدية الكفارات رقم (٨٩/٢) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع التنظيمي عرض (١٢م) المار بالقطعة رقم (١١) حوض رقم (١٤) العجمي من أراضي منطقة بيل واستحداث شارع بديل بنفس العرض (١٢م) ضمن نفس القطعة على حدها الشمالي وذلك لخدمة الأبنية القائمة على القطعة رقم (١٢) حوض رقم (١٤) العجمي وتلافي المصاحبة على أشجار الزيتون الواقعة في سعة الشارع الحالي ولتجنب تجزئة القطعة رقم (١١) مع تغيير صفة استعمال الشارع الملغى ليصبح سكن (ج) وإلغاء جزء من الطريق عرض (٨م) المار بالقطعة رقم (١١) حوض رقم (١٤) العجمي واستحداث طريق بنفس العرض (٨م) يمر بالقطعتين نوات الأرقام (٢، ١١) حوض رقم (١٤) بواقع (٥م) من القطعة (١١) و (٣م) من القطعة رقم (٢) مع تغيير صفة استعمال لجزء من القطعة (١١) حوض رقم (١٤) من سكن (ب) إلى سكن (ج) حسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وجرينتين محليتين، ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخططات وتقديم اعتراضاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لمنطقة بيل/ بلدية الكفارات خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس أمين عزازية

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية الكفارات

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مؤته والمزار قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة مؤته رقم (٢/١٣٧/٢) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥ والمتضمن توسعة الطريق الواقع ما بين القطع نوات الأرقام (٨١ - ٣٧) حوض رقم (١) إنجاصه الشمالي من أراضي بلدة مؤته من (٦م - ١٢م) بواقع (٣ أمتار) من الجهة الشرقية و (٣ أمتار) من الجهة الغربية وذلك لكي تصبح سعة الشارع المقترح توسعته بنفس سعة الشارع المقابل وبعد المداولة قررت اللجنة بقرارها رقم (١٢٤/٢) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١ الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجرينتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات المعدة لهذه الغاية لدى قسم التنظيم في البلدية وتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة مؤته خلال الفترة القانونية للاعتراض.

المهندس فاضل اللججوني

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

في بلدية مؤته والمزار

إعلان

• تعلن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية شيجان/ لواء القصر للعموم أنها قررت بموجب قرارها رقم (١) من الجلسة رقم (٣٥) تاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لمنطقة البايوت رقم (١) من الجلسة رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٤/٦/٧ والمتضمن إلغاء صفة حديقة عن القطع نوات الأرقام (٣٩، ٤١، ٢٦) حوض رقم (٢) سويمه الغربية من أراضي دمنه وإعطائها صفة سكن (ج) حسب صفة المجاور وذلك لعدم وجود نية لدى البلدية باستملاك هذه القطع علماً بان المخطط الهيكلية لبلدة دمنة مصدق نهائي بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢٩، وتدعو اللجنة أصحاب العلاقة المعنيين الإطلاع على المخطط والقرار لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة البايوت وتقديم اعتراضاتهم أن وجدت خلال مدة شهر من تاريخ نشر إعلان القرار في الجريدة الرسمية والصحف المحلية مدعومة بالوثائق والمخططات الرسمية اللازمة.

المهندس بهجت الرواشدة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية

شيجان / لواء القصر

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية للواء الطيبة قد قررت بقرارها (٥/٢) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٨ وبعد الإطلاع على قرار اللجنة المحلية لمنطقة صما الأول رقم (٤/٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأول المذكور أعلاه ومضمونه:- اطلعت اللجنة المحلية على المخطط التنظيمي لمنطقة صما بالحوض رقم (٧) من أراضي صما وقررت ما يلي :-

١. إحداث شارع مناصفة بين القطعتين رقمي (١٦، ١٩) حوض (٧) وذلك استمرارية للشارع التنظيمي سعة (١٢م) وحتى تربط بالشارع التنظيمي سعة (٢٠م) من الجنوب.
٢. توسعة الطريق سعة (٤م إلى ٦م) مناصفة بين القطعتين (١٤، ١٣) حوض (٧) بحيث تكون الطريق تربط بالشارع التنظيمي سعة (١٢م) من الشمال وشارع (٢٠م) التنظيمي من الجنوب واستمرارية للطريق (٤م) الأصلية وحسب الرسم المرفق وذلك لخدمة أصحاب المنازل الموجودة في عمق القطع وإيصال كافة الخدمات لهم من كهرباء وماء وهاتف وللتسهيل على المواطنين أثناء الإفرار بينهم وترفع اللجنة القرار إلى اللجنة اللوائية وذلك لاستكمال باقي الإجراءات حسب الأصول.

يقح لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية وتقديم اعتراضاتهم مرفقة بالأوراق الثبوتية اللازمة لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة صما لمدة شهر اعتباراً من تاريخ صدورها في الجريدة الرسمية والجراند المحلية.

المهندس حسني مساعده

رئيس لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية اللوائية

للواء الطيبة

محكمة من الأصل

إعلان

تعلن اللجنة اللوائية المشتركة لبلديات لواء الجيزة للتنظيم والأبنية بأنها قررت بقرارها رقم (٢٨) لعام ٢٠٠٥ المتضمن الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أرينية رقم (١/٤) لعام ٢٠٠٥ والمتضمن الموافقة على المخطط المقترح والمقدم من مديرية الشؤون البلدية للواء الجيزة والقاضي بإلغاء جزء من الشارع التنظيمي المار بالقطع ذوات الأرقام (٨٤، ٩٩، ٩٨) حوض (١) من أراضي أرينية الشرقية وإبقاء الشارع على شكل نهاية مغلقة وذلك لرفع الضرر عن الأبنية القائمة على القطعة رقم (٨٤) علماً بأن الشارع مصدق تصديق نهائي وحسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية والصحف المحلية. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة المحلية في مبنى منطقة أرينية / بلدية الجيزة الجديدة / لواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لبلديات لواء الجيزة

إعلان

قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء الجيزة بصفتها لجنة محلية للتنظيم والأبنية بموجب قرارها رقم (٢١٨) ل.م. لعام ٢٠٠٥ الموافقة على استحداث شارع لغاية الخدمات ضمن القطع ذوات الأرقام (٥٦، ٥٧، ١٦، ٣١، ٣٠) حوض رقم (٣) وتمر بمحاذاة القطع ذوات الأرقام (١٨٣، ١٨٢، ١) حوض رقم (٤) من أراضي الدليلة. فعلى جميع الراغبين في الإطلاع على قرار اللجنة والمخطط والإعلان مراجعة مكتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية / للواء الجيزة أثناء ساعات الدوام الرسمي، حيث يمكن لكل من له علاقة أو مصلحة ويرغب بالاعتراض، تقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم مدعومة بالوثائق الثبوتية اللازمة والمخططات التوضيحية والأسباب الداعية للاعتراض ومعنونة إلى رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد عبد المحسن أبو الغنم

مدير الشؤون البلدية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لبلديات لواء الجيزة

إعلان

اجتمعت اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١ واطلعت على قرار اللجنة المحلية للتنظيم لبلدية الخالدية رقم (٢٠٠٥/٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٤ والمتضمن الموافقة على قرار إحداث شارع تنظيمي سعة (١٢)م ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٢، ٧١٣، ٢٣، ٨٤٤، ٣٧٥) وتوسيع الطريق الزراعي المار ضمن القطع ذوات الأرقام (٣٧٦، ٥٢٩، ٥٣٠، ٣٧٥) من (٦) إلى (١٢) ضمن الحوض رقم (٥) البلد من أراضي الخالدية وحسب المخطط المرفق. قررت اللجنة اللوائية المشتركة للواء البادية الشمالية الغربية بقرارها رقم (١٠) لعام ٢٠٠٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية المشار إليه أعلاه وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين. يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التوضيحية لدى بلدية الخالدية لتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالوثائق الثبوتية خلال المدة القانونية للاعتراض.

المهندس محمد خير الشوكة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

لواء البادية الشمالية الغربية

إعلان

يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء البادية الشمالية قد قررت بقرارها رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٣ بصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على مخطط إحداث شوارع لغايات الخدمات ضمن الحوض رقم (١) من أراضي صباح. وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات في المخطط وتقديم اعتراضاتهم في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في مبنى مديرية الشؤون البلدية خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه.

المهندس مهدي أبو العدي

مدير الشؤون البلدية للواء البادية الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

إعلان

يعلن لاطلاع العموم في منطقة الحميدية بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية الصالحية ونابله قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٨ والموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية في منطقة الصالحية رقم (٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة الاستعمال لجزء من القطع ذوات الأرقام (٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣) حوض (١٢) من أراضي الحميدية من حديقة إلى سكن (ب) حسب المجاور وذلك لعدم رغبة البلدية باستملاكها ومرور أكثر من سبع سنوات على تصديق المخطط النهائي وكما هو مبين على المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة الصالحية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس نواف نوار

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

رئيس بلدية الصالحية ونابله

إعلان

يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية المشتركة لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة باعتبارها لجنة محلية للمناطق خارج التنظيم قد قررت بقرارها رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ المتضمن الموافقة على إلغاء أجزاء من شارع تنظيمي والمارة بالقطع ذوات الأرقام (١٩٦، ١٣١، ١٩١، ١٩٢، ١٣٣، ١٢٥، ١٢٦) حوض (١٤) الجحرية من أراضي كفرنجة وذلك بسبب وجود فضلات وإفلة ضمن القطع (١٩٦، ١٣١، ١٢٦، ١٢٥) كما أنه سيتم إنشاء سد في المنطقة الذي سيفسر هذه المناطق ويتم التعويض عليها من قبل الحكومة وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس زياد الحقياق

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم

لواء كفرنجة

مكاتب من الأصل

إعلان

• يعلن للعموم في بلدة كفرنجة منطقة (كفرنجة) بأن اللجنة اللوائية المشتركة لتنظيم المدن والقرى في لواء كفرنجة باعتبارها لجنة محلية للمنطقة خارج التنظيم قد قررت بقرارها رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٠ المتضمن الموافقة على إلغاء شارع تنظيمي سعة (٢٠م) والمارس بالقطع ذوات الأرقام (١٨٧، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦) حوض (٧) البدية من أراضي كفرنجة حيث أن الشارع المذكور لا يتصل بأي شوارع تنظيمية من الجهة الشمالية أو الجنوبية الواقعة ضمن أراضي عنجره وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة (خمسة عشر يوماً) من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم في بلدة كفرنجة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

المهندس والمهندس ذيباه العتيبي

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للتنظيم

للواء كفرنجة

* * * * *

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية في بلدية طيبة لفل على قرار اللجنة المحلية في منطقة المشاريع رقم (٢/٣) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٦ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال الساحة المجاورة للقطعتين ذوات الأرقام (٧٧، ٧٥) من حوض رقم (٢) الراسية الجنوبية من ساحة إلى سكن (د) حسب المجاور. قررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المشاريع خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس وجدي مساعده

رئيس بلدية طيبة لفل

رئيس اللجنة اللوائية

* * * * *

إعلان

• اطلعت اللجنة اللوائية لبلدية معاذ بن جبل على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الشمالية رقم (٣/٤٣) تاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٩، والمتضمن تعديل مسار الشارع المار بين القطع ذوات الأرقام (١٥، ٣٨، ٥٢) حوض رقم (٩) البويرة/ أراضي كفر أسد قرية مرشد. وقررت اللجنة الموافقة على ذلك وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين. يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الشونة الشمالية خلال المدة القانونية على أن تكون مدعومة بالمخططات التوضيحية.

المهندس محمود أبو جابر

رئيس بلدية معاذ بن جبل

رئيس اللجنة اللوائية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة وبناء على قرار اللجنة المحلية لبلدية الفصيص رقم (٢٠٠٥/١٣) تاريخ ٢٠٠٥/١/٣ والمتضمن الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات (٢، ٥، ٩، ٦) من حوض (١٢) البلد من (١٢م) إلى (١٠م) من جهة واحدة لرفع الضرر عن إبعاد القطعة رقم (٢) للتمكن من البناء فيها ضمن أحكام تنظيم المنطقة ورفع القرار للجهات الرسمية للمسير بالإجراءات حسب الأصول. وإعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية الفصيص وذلك اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

المهندس محمود السور

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء ماحس والجيبس

* * * * *

إعلان

• يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة (١٩٦٦) بأن اللجنة اللوائية / للواء دير علا وبناء على قرار اللجنة المحلية لمنطقة معدي رقم (٣٤/١) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٢. قررت اللجنة اللوائية الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٥٧٠) حوض (١) البلد معدي من صفة استعمال سكن (د) إلى مباني عامة وذلك لكامل مساحة القطعة البالغة (٤٧٧٩م^٢) من أراضي معدي. للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة معدي/ بلدية معدي الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن لهم مصلحة للإطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة معدي / بلدية معدي الجديدة.

المهندس سالم علي العبادي

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء دير علا

عكاز من الأصل

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للسواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٤/٤٢) تاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢٠ الموافقة على إعلان الشوارع والطرق المصدقة تصديقاً بموجب قرارات مجلس التنظيم الأعلى ذوات الأرقام (٦٢٧، ١٨٨٤، ٦٢٦، ١٢٧٦، ١١٨٠، ٢) تاريخ ١٩٩٣/٦/١٦ م، ١٩٩٥/١١/٢١ م، ٢٠٠٠/٥/٧ م، ٢٠٠٠/٨/٢٢ م، ٢٠٠٢/١١/١٩ م، ٢٠٠٣/١/٥ م. على التوالي والمارة بالأحواض ذوات الأرقام (٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٥) من أراضي العالية والحوضين (١٥.٤) من أراضي ذيبان، وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا وبحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة ذيبان وسكرتير اللجنة المحلية لمنطقة العالية / بلدية ذيبان الجديدة وسكرتير اللجنة اللوائية للسواء ذيبان مدعين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة أفلة الذكر.

المهندس عماد العبدالات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء ذيبان

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للسواء ذيبان قد قررت بقرارها رقم (٥/٥) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢ الموافقة على تغيير صفة التنظيم للقطعة رقم (٧٣٠) من الحوض رقم (٣) حتى رقم (٥) من أراضي الشقيق / بلدية ذيبان الجديدة والعائدة ملكيتها لوزارة الشؤون البلدية من مبانى عامة إلى حدائق. وكما هو موضح بالمخطط المعد لهذه الغاية وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهراً اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان المتضمن القرار بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين هذا وبحق لأصحاب العلاقة الإطلاع عليه لدى سكرتير اللجنة المحلية لمنطقة الشقيق / بلدية ذيبان الجديدة مدعين اقتراحاتهم واعتراضاتهم بالوثائق والأوراق الثبوتية اللازمة وخلال المدة أفلة الذكر.

المهندس عماد العبدالات

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء ذيبان

إعلان

- اطلعت لجنة التنظيم اللوائية المشتركة للسواء الرصيفة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة (البرموك) رقم (٤٢٤/ البرموك) لسنة (٢٠٠٤) والمخطط التنظيمي والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظيمي لطابق الإفرزي وحسب الواقع والأبنية والأسوار القائمة ليصبح بين قطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٤٩٤، ٢٤٩٠، ٢٤٨٧، ٢٤٨٣، ٢٤٨٠، ٢٤٧٦) شرقاً والقطع ذوات الأرقام (٢٤٩٣، ٢٤٩١، ٢٤٨٦، ٢٤٨٥، ٢٤٨٤، ٢٤٧٨، ٢٤٧٧، ٢٤٧٣) غرباً وتعديل مسار الطريق التنظيمي المخترق لقطع الأراضي ذوات الأرقام (٢٤٨٢، ٢٤٨٣) مع توسعته واستحداث ساحة لطابق الواقع والأبنية والخدمات بحيث يصبح بين القطع ذوات الأرقام (٢٤٨٢، ٢٤٨٣) جنوباً والقطع ذوات الأرقام (٢٤٨٠، ٢٤٨١) شمالاً وذلك ضمن الحوض ٣/ الفلاح من أراضي عطل الزرقاء والرصيفة. يعلن لاطلاع العموم بان لجنة التنظيم اللوائية المشتركة قررت بقرارها رقم (٤١/٤) لسنة (٢٠٠٤) (الموافقة) على ما جاء بقرار اللجنة المحلية المنوه عنه أعلاه مع المخطط التنظيمي المرفق وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين، ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التنظيمية الموجودة لدى اللجنة المحلية وتقديم اعتراضاتهم إذا كان ما يوجب الاعتراض مدعاه بالوثائق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

المهندس محمد القضاء

رئيس لجنة التنظيم اللوائية المشتركة

للواء الرصيفة

* * * * *

إعلان

- اطلعت اللجنة اللوائية المشتركة للسواء الهاشمية على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة السفنة رقم (٣٠/٧) تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٤ والمتضمن الإطلاع على قرار مجلس التنظيم الأعلى (٩٣٠) تاريخ ١٩٩٧/٦/٢٩ والمتضمن التصديق المؤقت على تعديل شارع ضمن حوض (٢) أسعيذا وذلك لإلغاء الشارع سعة (١٢) والمار بالقطع (٧٨٢، ٧٨١، ٦٨٨، ٦٤٧) لوحة (١٧٨) حوض (٢) أسعيذا وإحداث شارع بديل بنفس السعة مار بالقطع ذوات الأرقام (٥٤١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٧٨٦، ٧٨٧) لوحة (١٦٧) حوض (٢) أسعيذا. وبعد الإطلاع والمناقشة قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٥/١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٤ الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة المحلية أعلاه ورفع القرار والمخطط للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الإطلاع على المخططات التعديلية لدى اللجنة المحلية لمنطقة السفنة وتقديم اعتراضاتهم إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مصطحبين معهم المخططات الإيضاحية والوثائق الثبوتية حسب الأصول.

المهندس أحمد المراهطة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

للواء الهاشمية

مكتبة من الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية مؤاب الجديدة بأن اللجنة اللوائية لبلدية مؤاب الجديدة قد وافقت على قرار اللجنة المحلية لمنطقة مؤاب رقم (١/٤٨) لسنة ٢٠٠٥ والمتضمن الموافقة على إلغاء الشارع المار بين قطعة الأرض رقم (١) حوض رقم (٦) أم جرته وقطع الأراضي ذوات الأرقام (٦، ٧، ٩، ١٠، ١١) حوض (٦) أم جرته وذلك لوجود عوائق في سعة الشارع وهذه العوائق أشجار مثمرة وأسلاك شائكة وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية لمنطقة مؤاب خلال المدة القانونية مصطحبين معهم المخططات والأوراق الثبوتية.

المهندس محمد السوابه

ونائب اللجنة اللوائية للتنظيم

والأبعية لبلدية مؤاب الجديدة

* * * * *

إعلانات

صادره عن رئيس بلدية أم الجمال الجديدة / رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

المهندس فهد أبو جودة

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية أم الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢/٩) تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة عمرة وعصيرة رقم (٧) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٩ والمتضمن الموافقة على إجراء تعديلات تنظيمية ضمن الحوض رقم (١) عمره وعصيرة وحسب الآتي:-

- ١- إلغاء شارع عرض (١٢م) لتفادي الاضرار عن منزل المواطن.
- ٢- إبداء شارع عرض (١٢م).
- ٣- إدخال الجزء الواقع بين الشارع الملقى والشارعين المحدثين للتنظيم بصيغة استعمال سكن (ب) حسب المجاور.
- ٤- إعطاء صفة استعمال سكن (ب) للشارع الملقى حسب المجاور وذلك في بلدة عمرة وعصيرة وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية.

وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتيرة اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة / منطقة عمرة وعصيرة خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا ما يتوجب الاعتراض عليه.

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية أم الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢/١١) تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٤ الموافقة على اعتماد شارع سعة (١٦م) معبد على الواقع لغايات الخدمات وذلك ضمن الحوض رقم (١) الطنطور من أراضي الكوم الأحمر. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتيرة اللجنة اللوائية لتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة / منطقة عمرة وعصيرة خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا ما يتوجب الاعتراض عليه.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في بلدية أم الجمال الجديدة بأن اللجنة اللوائية لتنظيم المدن والقرى لبلدية أم الجمال الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٢/٧) تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أم الجمال رقم (٢/٤) تاريخ ٢٠٠٥/١/٢٥ والمتضمن الموافقة على: استحداث شارع تنظيمي سعة (١٦م) ضمن الحوض رقم (٢/ الخربة) من أراضي أم الجمال وكذلك رفع صفة المباني العامة عن الجزء المبين بالرسم وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى سكرتيرة اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية أم الجمال الجديدة / منطقة أم الجمال خلال المدة القانونية معززة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية إذا ما يتوجب الاعتراض عليه.

* * * * *

إعلانات

صادره عن رئيس بلدية الشونة الجنوبية / رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم
المهندس ثائر فيصل العدوان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية المشتركة / للواء الشونة الجنوبية وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الجنوبية / بلدية الشونة الوسطى رقم (ج/ ٢٥/٢٠٠٣) تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٣. قررت اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على إيداع إعلان مخطط تغيير صفة استعمال القطعتين ذوات الأرقام (٣١٨، ٣٧٤) حوض (٢١) للبطات من سكن زراعي إلى سكن (د) وذلك حسب صفة استعمال القطع المجاورة والمحيطة بهذه القطع. للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الجنوبية / بلدية الشونة الوسطى اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له المصلحة في الإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاته واقتراحاته خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي. وضمن المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة الشونة الجنوبية / بلدية الشونة الوسطى.

مكاتب من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة / للواء الشونة الجنوبية وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الجنوبية / بلدية الشونة الوسطى رقم (ج/٨/٢٠٠٤) تاريخ ٢٠٠٤/٢/١٦ م. قررت اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على ايداع إعلان مخطط: - تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٨) م الممتد من القطعة رقم (٥٦) حوض رقم (٢٣) البطومات وحسب المخطط المرفق وذلك للأسباب التالية:-

١- الشارع التنظيمي سعة (١٨) م قبل التعديل كان يقطع القطعة المذكورة أعلاه إلى (٣) أجزاء بمساحات صغيرة.

٢- نسبة الاقتطاع من القطعة كبيرة وتتجاوز (٤٥%) .

٣- شكل القطعة بعد التنظيم أصبح غير متناسق وأمر السلامة العامة غير متوفرة في هذه القطعة عند الرغبة في البناء عليها.

للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة الشونة الجنوبية / بلدية الشونة الوسطى اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له المصلحة في الإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاته واقتراحاته خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة الشونة الجنوبية / بلدية الشونة الوسطى.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة / للواء الشونة الجنوبية وبناءً على قرار اللجنة المحلية لمنطقة بلدية سويمة رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٤ تاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٩ م. قررت اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على ايداع إعلان مخطط: تغيير صفة استعمال الجزء الواقع في القطعة رقم (٩) حوض (١) سو يمة الشمالي من أراضي سويمة من حدائق ومنتزهات إلى سكن (ج) كون هذا الجزء مضى عليه المدة القانونية ولم يستملك من قبل البلدية وبناءً على طلب الشركاء وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. للاعتراض لمدة شهرين لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة بلدية سويمة اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له المصلحة في الإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاته واقتراحاته خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة في بلدية سويمة.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بان اللجنة اللوائية المشتركة / للواء الشونة الجنوبية وبناءً على قرار اللجنة المحلية لبلدية السويمة رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٤ تاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٣ م. قررت اللجنة اللوائية المشتركة الموافقة على ايداع إعلان قرار: إحداث دخلة تنظيمية بعرض (٦) م تمر من القطع (٧، ٨، ٣) حوض رقم (١) سو يمة الشمالي من أراضي سو يمة وحسب المخطط المعد لهذه الغاية. للاعتراض لمدة شهر لدى مكاتب اللجنة المحلية لمنطقة بلدية سويمة من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدين محليتين ويجوز لمن له المصلحة في الإطلاع على المخطط تقديم اعتراضاته واقتراحاته خطياً مدعومة بوثائق ثبوتية ومخططات إيضاحية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية لدى مكاتب اللجنة المحلية في منطقة بلدية سو يمة.

المواصفات القياسية

إعلان

تثبيت اعتماد مختبر الاسمنت في الجمعية العلمية الملكية

١ - قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس تثبيت الاعتماد لمختبر الاسمنت في مركز بحوث البناء في الجمعية العلمية الملكية، وذلك اعتباراً من ٢٠٠٥/٤/٣ ولغاية ٢٠٠٥/٨/٢٠ في مجال الاختبارات الميكانيكية والفيزيائية للاسمنت وذلك بناءً على تعليمات ادارة وتطبيق اجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار او المعايير والجهات المانحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بند (أ) لفقرة (٧) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) للعام ٢٠٠٠.

مسؤول وحدة الاعتماد
م. علا الزواتي

* * * * *

إعلان

تثبيت اعتماد مختبر الخرسانة في الجمعية العلمية الملكية

٢ - قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس تثبيت الاعتماد الممنوح لمختبر الخرسانة في الجمعية العلمية الملكية، وذلك اعتباراً من ٢٠٠٥/٤/٣ ولغاية ٢٠٠٨/١/١٢ في مجال فحوصات الخرسانة والبلاط الاسمنتي/ البلاط المطعم (الموزايك) والجبس، وذلك حسب المواصفات المحددة في ملحق شهادة الاعتماد، وبذلك بناءً على تعليمات ادارة وتطبيق اجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار او المعايير والجهات المانحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢ واستناداً للصلاحيات المخولة للمؤسسة بموجب المادة رقم (٥) بند (أ) لفقرة (٧) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) للعام ٢٠٠٠.

مسؤول وحدة الاعتماد
م. علا الزواتي

محفوظ في الأصل

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعية باسم جمعية المرأة من أجل سياحة مسؤولة كجمعية عادية وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

موفق بوقاس
وزير الداخلية

* * * * *

إعلان

- يعلن أنه في اليوم العشرين من شهر آذار من عام ٢٠٠٥ تم تسجيل جمعية معاذ بن جبل الخيرية/ محافظة الكرك تحت رقم (١٥٠٨) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٠ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

وزير التنمية الاجتماعية
رياض أبو كوكي

* * * * *

إعلان

- يعلن أنه في اليوم الرابع والعشرين من شهر آذار من عام ٢٠٠٥ تم تسجيل جمعية سيدات عرجان الخيرية لرعاية الأيتام/ محافظة عجلون تحت رقم (١٥١٠) تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤ استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

وزير التنمية الاجتماعية
رياض أبو كوكي

إعلانات

صادرة عن مدير عام المؤسسة التعاونية الاردنية

السيد عبدالمجيد العجارمة

- ١ - يعلن ان جمعية القويرة التعاونية لمالكي الشاحنات متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ العقبة قد سجلت تحت رقم (٢٤٧٥) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- ٢ - يعلن ان جمعية ابناء الشويك التعاونية للمتقاعدين العسكريين متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ لواء الشويك - معان قد سجلت تحت رقم (٢٤٧٦) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- ٣ - يعلن ان جمعية الامين التعاونية للسكان محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٤٧٧) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- ٤ - يعلن ان الجمعية الاستشارية التعاونية للسكان محدودة المسؤولية/ عمان قد سجلت تحت رقم (٢٤٧٨) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الثالث والعشرين من شهر آذار لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

- ٥ - يعلن ان جمعية جبل النور التعاونية للمنفعة المتبادلة محدودة المسؤولية/ مادبا قد سجلت تحت رقم (٢٤٨١) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم الخامس من شهر نيسان لسنة ٢٠٠٥.

مكذبا من الأصل

٦- يعلن ان جمعية العينا التعاونية الزراعية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الكرك قد سجلت تحت رقم (٢٤٨٢) بموجب المادة الرابعة من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٧ في اليوم السابع من شهر نيسان لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

٧- استناداً للاستدعاء المقدم من اعضاء الهيئة العامة جمعية السلام التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ اربد بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٥.

القر ايقاف عملية تصفية الجمعية المشار اليها اعلاه، وذلك اعتباراً من تاريخه.

* * * * *

٨- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القر الغاء تسجيل جمعية الخالدية التعاونية لتربية وتسمين وتسويق الاغنام محدودة المسؤولية/ المفرق وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيتها.

* * * * *

٩- استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (٣٠) من نظام الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٨.

القر الغاء تسجيل جمعية سالقي السيارات العمومية التعاونية متعددة الاغراض محدودة المسؤولية/ الرمثا/ اربد وشطبها من السجل العام للجمعيات التعاونية بعد ان تمت تصفيتها.

مدير عام

المؤسسة التعاونية الاردنية

عبدالمجيد العجارمة

إعلان

صادر عن مدير عام الجمارك

تعلن دائرة الجمارك بأن البضائع والأشياء المدرجة بأدناه قد مضى على وجودها في جمرک عمان المدة القانونية الممنوحة بالمواد (١١٢، ١١٩، ٢٣٧) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وستطرح للبيع بالمزاد العلني بعد مضي شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية سندا لأحكام المادة (١١٢) من القانون المذكور اذا لم يبادر أصحاب العلاقة بالتخليص عليها قبل انتهاء هذه المدة.

دائرة الجمارك

اسم صاحب العلاقة	المحتويات
محمد اسماعيل محمود	العاب أطفال عدد ٣ طرد شريطة اعادة تصدير
شركة المأمون التجارية	كرتون فارغ عدد ٢٠ طرد
حسين علي	امتعة شخصية + اثاث ملزلي عدد ١٦ طرد
* * * * *	
ALQAIAMCO	مواد بلاستيك عدد ٥ باليت
لؤي جاد التجارية	قطع غيار عدد ١ حاوية سعة ٤٠ قدم
UCAOY	قطع غيار ١ طرد
مجهول	قطع غيار عدد ٢ طرد
* * * * *	
EJADA	مشروبات روحية عدد ١ طرد
AL. ENOGE.O	اكسسوارات خلوية عدد ٢ طرد
قطر اللدي	اجهزة صوت عدد ١ طرد
حنا حسن	ملابس داخلية عدد ١ طرد
SGORE STAR	شواحن خلوي عدد ١ طرد
ARAMEX	قطع غيار سيارات عدد ٣ طرود
GLOBOLLOS	معدات عدد ٤ طرود

مكاز من الأصل

إعلان

صادر عن البنك المركزي الاردني

يرجى من مالكي الاصدار الثالث عشر من سندات التنمية الاردنية المذكورين ادناه او ورثتهم الشرعيين او من ينوب عنهم قانوناً، مراجعة البنك المركزي/ دائرة السوق المفتوحة والدين العام خلال ساعات الدوام الرسمي لاستلام قيمتها أو قيمة فوائدها مصطحبين معهم الوثائق الثبوتية اللازمة.

وفي حالة تغفلهم عن ذلك فإن الاموال التي لم يقوموا باستلامها منذ خمسة عشر سنة ستؤول الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٥ بموجب قانون تملك الحكومة للاموال التي

يلحقها التقديم رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥.

اسم المالك	القيمة	
	فلس	دينار
اسعد محمد الحاج اسعد (متوفى)	٠٠٠	٣٣٠
اكثم عز الدين التل	٢٥٠	٨
الين يعقوب اسطه كيال	٤٧٥	٢
امنه مصطفى ابراهيم البرغوثي	٥٠٠	٣٤٩
انتصار عبدالفتاح الحايك زوجة محمد صبحي شقير	١٢٥	٤
انشراح محمود السهموري	٣١٢	١٠
توفيق كريم نصار ديبانه (متوفى)	٦٨٢	٧٢
جميل محمد عبدالحافظ	٠٠٠	٥٠
جورج حنا جبرا حداد (متوفى)	٥٠٠	٨٢
حمدان حمد يعقوب بدر	١٧٥	٦٥
ذيب سليم سالم الجمل بالولاية عن ابنه احمد	٨٢٥	٠
محمود اسعد محمد علي	٠٦٠	١٢
رجاء كامل عبدالله الداودي	١٢٤	٤
رشيد سليم احمد ذياب (متوفى)	٠٠٠	٥٠
رويدا نقولا جريس فرانسيس	٥٠٠	١٨٢
ريم كمال سمعان عوده	١٢٥	٤
ريما نظير الرفاعي زوجة طلال سبطان الحسن	٠٠٠	١٠٠
سهر نظر طالب الرفاعي زوجة مروان جرار	٠٠٠	١٠٠

اسم المالك	القيمة	
	فلس	دينار
سلوى عزمي جوده	٦٠٠	٢٦
سلوى موسى خطاس عويس زوجة سليمان ايوب عويس	٠١٢	٧
سهير مازن التميمي	٠٠٠	٢٠٠
سوريا عيسى سليم صايغ	٥٤٨	٥٤٧
شغيم ابراهيم يوسف زوجة ابراهيم اوليس ابراهيم	٧٥٠	١٢٣
شرلوت جبرا عود	٠٦٢	٢
شكري امين ابو حجلة	٠٠٠	٤٣٠
شهيرة عبدالله سعيد عبدالهادي	١٨٦	٦
صفاء سعيد محمود الناصر	١٢٥	٤
عليه محمود عقل	٧٤٠	٢٧٣
عفاف حمزه شيران حاج محمد الطاهر	٣٧٢	١٢
عليه علام الدين النوري	٣٧٥	١٢
غسان كمال سمعان عوده	١٢٥	٤
فاتنة داوود قاسم الدنيك	٧٥٠	١٥٧
فادي جورج الياس يوسف عصفور	٦٧٥	٣٥
فاطمة ارملة هادي ناصر عبدالله الحضرمي	٦٥٠	١
فاطمة زهدي صالح تفاحه	٠٥٠	٦٨
مشل شارل فرانسيس الطون لولص	٤٧٢	٢
فريال رشاد ابراهيم الناظر	٠٠٠	١٥٠
فريد سعيد كساب	٨٧٥	٦١
كريمه اسعد عبدالقادر القدومي	٣١٠	٦٠
كفا مريم حنا سالم الارصط	٢٥٠	٨
لويديا جميل سليم الفخوري	٢٥٠	٨
لويي يحيى سلطان الشيشاني	١٢٥	٤
ماري حنا ارملة يعقوب الكيالي (متوفيه)	٤٢٥	٧
مازن عبدالحميد اسكلندر	٢٥٠	٤١
ورثة المرحوم مأمون حمزه محمد سعيد الشريده	٩٠٠	١٢٩

مكذبا من الأصل

اسم المالك	القيمة	
	فلس	دينار
محمود صلاح سيد احمد	٠٠٠	٥٠
مريم محمد احمد عتيان	٦٧٥	١,٠٠٣
مريم مشيل عيسى فوج	٠٦٢	٥٢
مشيل جورج ليلس يوسف عصفور	٦٧٥	٣٥
لييه عبد الحميد ابراهيم علي	١٠٠	٥٦
لجود فوزي القسوس	٤١٢	٠
نعيم خلف عبد المهدي الصرايرة	٠٠٠	٢٠٠
نعمة محمد العالم ارملة حمدي خليل زعتر	٨٧٥	٢٨
نلي نجيب سلامة يطوب لمري	١٢٥	٤
هذه احمد شكري النلهاسي	٢٤٠	٩١
ورده سليم مدانات	٤٨٧	٩
وايم نقولا حداد	٠٠٠	١٠٠
محمد عبد الحليم ابو نوار (متوفي)	٠٦٠	١٢
لكثور عوده سالم شرايحة	٦٢٥	٢٠
هبلاته حنا سالم الزعيط	٨٢٤	٠
* * * * *		
نولات محمود خليل جوده ارملة هاشم جوده	٩٧٥	٣٢٦
هايزه محمود احمد قذافه	٠٧٥	١٤٤

المطالبات

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة اسمائهم بأبناءه بأنه بالاستناد لأحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتحويلاته واللائحة والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة لرقصها اراء اسم كل منهم بأناه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي اجمعت بسعة الشوارع العلمة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لتقييم الامانة بالجار اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والمخالفات .

وعليه فأنني ارجو من المالكين المذكورة اسمائهم تالياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبة منهم إلى صندوق الامانة كما هو موضح بتصاريه اراء كل اسم منهم بأناه ، علماً أن الامانة تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحدة من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنة الثانية كما ان نفقات التعبيد والتزفيت تزيد بنسبة (٢%) عن كل سنة تلي انقضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

أهين عمان

المهندس نضال الحديبه

مكزا من الأصل

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة اسمائهم بأبناءه بأنه بالاستناد لأحكام المادة رقم (٢٤) من قانون
الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من
قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعليماته واللائحة والمعايير الواردة بقرار لجنة
الاستملاك والإملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٢/٩/١٤ قد تعلق عليهم ضريبة تحسين وكذلك
لغات تعيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة لوقفها لراء اسم كل منهم بأنه وذلك نتيجة لارتفاع قيمتها
بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل أو بعض قطع الاراضي التي امتجت بسبعة
الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام الامانة بإيجاز اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه
الشوارع والدخالات .

الشوارع والمخلات .
وعليه فاني ارجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تالياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيليه لزام كل أسم منهم بالدهاء ، علماً أن الامانه تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبذل بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحده من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبذل بالدفع خلال السنه الثانيه كما ان نفقات التعبيد والتزفيت تزداد بنسبه (٢%) عن كل سنه تلي اقتضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

امین عمان

المهندس نضال الجديد

مكتبة من الأصول

الجريدة الرسمية

[illegible]

الجمهورية الرسمية

القيمة نقداً التعبئة	قيمة شويبة التعبئة	رقم القسط والقيمة	رقم القسط والقيمة	رقم القسط والقيمة	رقم القسط والقيمة
للم ديكار	للم ديكار	للم ديكار	للم ديكار	للم ديكار	للم ديكار
١٧,٩٠٠	١٩٩,٩٥٨	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥
٢٠,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	١٩٧	١٩٧	١٩٧	١٩٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨	١٩٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	١٩٩	١٩٩	١٩٩	١٩٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠١	٢٠١	٢٠١	٢٠١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧	٢٠٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨	٢٠٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩	٢٠٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٠	٢١٠	٢١٠	٢١٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٢	٢١٢	٢١٢	٢١٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٣	٢١٣	٢١٣	٢١٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٤	٢١٤	٢١٤	٢١٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٦	٢١٦	٢١٦	٢١٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٢١٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨	٢١٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠	٢٢٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣	٢٢٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦	٢٢٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧	٢٢٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨	٢٢٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩	٢٢٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣١	٢٣١	٢٣١	٢٣١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢	٢٣٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤	٢٣٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩	٢٣٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤١	٢٤١	٢٤١	٢٤١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢	٢٤٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣	٢٤٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤	٢٤٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥	٢٤٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦	٢٤٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧	٢٤٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨	٢٤٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩	٢٤٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥١	٢٥١	٢٥١	٢٥١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢	٢٥٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣	٢٥٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦	٢٥٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧	٢٥٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩	٢٥٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠	٢٦٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦١	٢٦١	٢٦١	٢٦١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢	٢٦٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣	٢٦٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤	٢٦٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٦٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦	٢٦٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧	٢٦٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨	٢٦٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧١	٢٧١	٢٧١	٢٧١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣	٢٧٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤	٢٧٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦	٢٧٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧	٢٧٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩	٢٧٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨١	٢٨١	٢٨١	٢٨١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢	٢٨٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣	٢٨٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤	٢٨٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥	٢٨٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦	٢٨٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧	٢٨٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨	٢٨٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢	٢٩٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤	٢٩٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥	٢٩٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦	٢٩٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧	٢٩٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨	٢٩٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠١	٣٠١	٣٠١	٣٠١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢	٣٠٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٣	٣٠٣	٣٠٣	٣٠٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤	٣٠٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٥	٣٠٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٦	٣٠٦	٣٠٦	٣٠٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨	٣٠٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٠	٣١٠	٣١٠	٣١٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١١	٣١١	٣١١	٣١١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٢	٣١٢	٣١٢	٣١٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٣	٣١٣	٣١٣	٣١٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٤	٣١٤	٣١٤	٣١٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٥	٣١٥	٣١٥	٣١٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٦	٣١٦	٣١٦	٣١٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٧	٣١٧	٣١٧	٣١٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٨	٣١٨	٣١٨	٣١٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣١٩	٣١٩	٣١٩	٣١٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢١	٣٢١	٣٢١	٣٢١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣	٣٢٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥	٣٢٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦	٣٢٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٢٩	٣٢٩	٣٢٩	٣٢٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣١	٣٣١	٣٣١	٣٣١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤	٣٣٤
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦	٣٣٦
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٧
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨	٣٣٨
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩	٣٣٩
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٤١	٣٤١	٣٤١	٣٤١
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٤٢	٣٤٢	٣٤٢	٣٤٢
٢٢,٩١٠	١٩٩,٩٥٨	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣	٣٤٣
٢٢,٩١٠					

مَكَانُ مِنَ الْأَصْلِ

مكتبة من الأصول

[illegible]

[illegible][illegible]

هكذا من الأصل

أعلن إلى السادة المدرجة اسمائهم بأدناهم بأنه بالاستناد لاحكام المادة رقم (٢٤) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وللنظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ الصادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته وللانس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٢ قد تحقق عليهم ضريبة تحسين وكذلك نفقات تعبيد وتزفيت عن عقاراتهم المبينة ارقامها ازاء اسم كل منهم بأنه و ذلك نتيجة لارتفاع قيمتها بالتحسين الذي طرأ عليها بسبب الاستملاك الجاري على كل او بعض قطع الاراضي التي ادمجت بسعة الشوارع العامة المارة امام تلك العقارات ، ونتيجة لقيام امانته بإنجاز اشغال فتح وتعبيد وتزفيت هذه الشوارع والمخلات .

وعليه فإني أرجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تالياً دفع الضريبة ونفقات التعبيد والتزفيت المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيليه اراء كل أسم منهم بادانه ، علما أن الاماته تمنح خصماً تشجيعياً مقدارها (٢٥%) لمن يبادر بدفع ضريبة التحسين خلال سنة واحده من تاريخ نشر هذا الاعلان و(١٥%) لمن يبادر بالدفع خلال السنه الثانيه كما ان نفقات التعبيد والتزفيت تزداد بنسبة (٢%) عن كل سنه تلي القضاء سنتين على الاعلان عن قرار فرضها دون تسديدها .

أميين عمان

المهندس نضال الجديد

٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																				
١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤																																																			

مَكَانُ مِنَ الْأَصْلِ

قيمة نفقات قيمة فريضة رقم المصروف رقم المصروف رقم المصروف رقم المصروف
التحصيل التحصيل النفقة واسم واسم واسم واسم
فلم ديشار فلم ديشار

٢٢	مدية عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٧٨	١٢٧٧,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٧٩	١٢٤٤,٠٠٠	٢٧٩,٠٠٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٨٠	١٠٥٥,٠٠٠	١٢٢,٥٦٠
٢٢	مادق عبد المجيد عبد الرحمن	١	٢٨١	٣٥٤,٠٠٠	٣٨٩,١٦٠
٢٢	جمال عبد الله محمد ابو حسان	١	٢٨٢	١٢٠٩,٠٠٠	٢٨١,٤٠٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٨٣	١٢٢٤,٠٠٠	٢٨٣,٥٢٠
٢٢	ماجد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٨٤	١٢٣٨,٠٠٠	٢٨٤,٥٢٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٨٥	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٤,٥٢٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٨٦	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٦,٦٨٠
٢٢	شركة حمدي ابراهيم منكموا لمساهمة ليج وشركاه	١	٢٨٧	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٧,٦٨٠
٢٢	مدوح عبد الرحمن محمد ابو حسان وشركاه	١	٢٨٨	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٨,٦٨٠
٢٢	جمال عبد الله محمد ابو حسان	١	٢٨٩	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٩,٦٨٠
٢٢	رفق خليل احمد بكارة	١	٢٩٠	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٠,٦٨٠
٢٢	يحيى محمد يحيى ابو سماحه	١	٢٩١	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩١,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٢	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٢,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٣	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٣,٦٨٠
٢٢	ماجد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٤	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٤,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٥	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٥,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٦	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٦,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٧	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٧,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٨	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٨,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٩	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٩,٦٨٠
٢٢	ماجد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٠,٦٨٠
٢٢	محمد صلاح الدين سليم موسى طوخ وشريك	١	٣٠١	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠١,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٢,٦٨٠
٢٢	جمال عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٠٣	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٣,٦٨٠
٢٢	سعاد عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٠٤	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٤,٦٨٠
٢٢	مها عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٠٥	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٥,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٦	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٦,٦٨٠
٢٢	فريد محمد سعيد عيسى وشركاه	١	٣٠٧	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٧,٦٨٠
٢٢	محمد سلامة عيسى عمرو	١	٣٠٨	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٨,٦٨٠
٢٢	بنك البريطني للقرن الاوسط	١	٣٠٩	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٩,٦٨٠
٢٢	بنك البريطني للقرن الاوسط	١	٣١٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٠,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١١	١٢٥٣,٠٠٠	٣١١,٦٨٠
٢٢	يسرى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٢,٦٨٠
٢٢	مها عبد الله محمد ابو حسان	١	٣١٣	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٣,٦٨٠
٢٢	محمد سلامة عيسى عمرو	١	٣١٤	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٤,٦٨٠
٢٢	عبد الرحمن سبيحان احمد شلبي	١	٣١٥	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٥,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٦	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٦,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٧	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٧,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٨	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٨,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٩	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٩,٦٨٠
٢٢	عطا شحاده ابراهيم ابراهيم	١	٣٢٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٠,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٢١	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢١,٦٨٠
٢٢	انعام عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٢٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٢,٦٨٠
٢٢	رفيعه سليمان الشجاري وشريك	١	٣٢٣	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٣,٦٨٠
٢٢	مها عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٢٤	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٤,٦٨٠
٢٢	جلال عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٢٥	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٥,٦٨٠

قيمة نفقات قيمة فريضة رقم المصروف رقم المصروف رقم المصروف رقم المصروف
التحصيل التحصيل النفقة واسم واسم واسم واسم
فلم ديشار فلم ديشار

٢٢	سعاد عبد الله محمد ابو حسان وشريك	١	٢٨٦	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٦,٦٨٠
٢٢	فريال عبد الله محمد ابو حسان وشريك	١	٢٨٧	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٧,٦٨٠
٢٢	هند احمد حمدان ابو حسان	١	٢٨٨	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٨,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٨٩	١٢٥٣,٠٠٠	٢٨٩,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٠	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٠,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩١	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩١,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٢	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٢,٦٨٠
٢٢	البنك البريطني للقرن الاوسط	١	٢٩٣	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٣,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٤	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٤,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٥	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٥,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٦	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٦,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٧	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٧,٦٨٠
٢٢	يسرى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٨	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٨,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٢٩٩	١٢٥٣,٠٠٠	٢٩٩,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٠,٦٨٠
٢٢	ماجد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠١	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠١,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٢,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٣	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٣,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٤	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٤,٦٨٠
٢٢	ماجد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٥	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٥,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٦	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٦,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٧	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٧,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٨	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٨,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٠٩	١٢٥٣,٠٠٠	٣٠٩,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٠,٦٨٠
٢٢	سعاد عبد الله محمد ابو حسان	١	٣١١	١٢٥٣,٠٠٠	٣١١,٦٨٠
٢٢	مها عبد الله محمد ابو حسان	١	٣١٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٢,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٣	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٣,٦٨٠
٢٢	فريد محمد سعيد عيسى وشركاه	١	٣١٤	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٤,٦٨٠
٢٢	محمد سلامة عيسى عمرو	١	٣١٥	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٥,٦٨٠
٢٢	بنك البريطني للقرن الاوسط	١	٣١٦	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٦,٦٨٠
٢٢	بنك البريطني للقرن الاوسط	١	٣١٧	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٧,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٨	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٨,٦٨٠
٢٢	يسرى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣١٩	١٢٥٣,٠٠٠	٣١٩,٦٨٠
٢٢	مها عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٢٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٠,٦٨٠
٢٢	محمد سلامة عيسى عمرو	١	٣٢١	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢١,٦٨٠
٢٢	عبد الرحمن سبيحان احمد شلبي	١	٣٢٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٢,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٢٣	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٣,٦٨٠
٢٢	خوله عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٢٤	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٤,٦٨٠
٢٢	ليلى عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٢٥	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٥,٦٨٠
٢٢	محمد عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٢٦	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٦,٦٨٠
٢٢	عطا شحاده ابراهيم ابراهيم	١	٣٢٧	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٧,٦٨٠
٢٢	خلدون عبد الرحمن محمد ابو حسان	١	٣٢٨	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٨,٦٨٠
٢٢	انعام عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٢٩	١٢٥٣,٠٠٠	٣٢٩,٦٨٠
٢٢	رفيعه سليمان الشجاري وشريك	١	٣٣٠	١٢٥٣,٠٠٠	٣٣٠,٦٨٠
٢٢	مها عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٣١	١٢٥٣,٠٠٠	٣٣١,٦٨٠
٢٢	جلال عبد الله محمد ابو حسان	١	٣٣٢	١٢٥٣,٠٠٠	٣٣٢,٦٨٠

هكذا من الأصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
أياد القضاة

الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
	فلس	دينار	
٠١٢٣٢٣٣٩٠	١٥٠	٢٧٦١	٨٧ - ٢٠٠٢
٠١٢٣١٣٧٧٧	٧٣٠	٤٧٩	٩٣ - ٩٩
٠١٢٣٣٥٧٧٠	٤٢٥	١٦٩	٩٢ - ٢٠٠٠
٠١٢٣٣١٦٣٥	١٠٠	١٦٠٤	٩٥ - ٢٠٠٠
٠١٢٣٣٩٤٢٣	٥٠٠	٥٧٧	٩٩ - ٢٠٠٠
٠١٢٣٠٩٨٠٠	٦٤٠	٦٩٩	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٢١٩٢٣	١٠٠	١٧٦	٨٨ - ٩٥
٠١٨٩٨٨٢	٧٦٩	٢٩٢٧	٨٦ - ٩٤
٠١٢٣٣٠١٨٣	٠٦٤	٤٠٦٦	٨٨ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٣٤٩٣٦	—	١٧٦	٩٤ - ٩٥
٠١٢٣٧٨٢٦٧	٤٨٢	٧١٣	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٨٠٤٤٠	٨٦٠	٩٨٨٧	٢٠٠٢
٠١٢٣٨٢١٥٩	—	١١٠	٩٩ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٨١٩٨٥	٥٠٠	٦١٠	٩٠ - ٩٨
٠١٢٣٨٢٧٢٨	٤٠٠	١٧٢	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٤٠٢٤٣	١٤٠	٢٩٦	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٥٦٥٦٥	٩٤٠	٦٦٦	٩٧ - ٢٠٠٢
٠١٢٣٣٥٨٢٧	١١٥	٢٥٣	٢٠٠١

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء إسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
أياد القضاة

الرقم الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		السنوات
	فلس	دينار	
٠٥٨٢١١	٧١٥	١٣٩	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
١٢٠٨٥٨٨٠	٨٧٥	١١٣	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٧٤٦٢٣٧٩	٥٠٠	١٧٠	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٥٨١٣٧٢	٢٨	١٧٢	٢٠٠٢
٦٩١٢٣٤٠	—	٢٠٩	٢٠٠٢
٥٠٨٩٩٥٩	٦٠٠	٢٢٨	٢٠٠٢
٣٠١٤١٦٦	١١٢	٩٠٨	٢٠٠٢ - ٢٠٠٢
١٢٠٩٣٨٨	—	٣٠٤	٩٧ - ٩٨
٣٠٧١٧٦٨	٤٠٠	٤٢١	٢٠٠٢
٣٠٥١٢٨٥	٤٠٠	٤٣٣	٢٠٠٢
١٠٩٠٦٠٧	٥٩	٩٠٧١	٢٠٠٢ - ٢٠٠٢
٣٠٩٨٧٢	٩٢٠	٢٣٢٨	٢٠٠١ - ٢٠٠٢
٣٠٦٣١٧٨	٨٠٠	١٥١	٢٠٠٢
٣٠٦٢١٩٨	٢٨٠	١١٦	٢٠٠١
١٢٢٢٣٢٢٠	٣٠٠	١٦٨	٩٦ - ٩٦

مكزن من الأصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال سنتين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
أياد القضاة

الاسم	الرقم	القيمة	القيمة	القيمة
شركة الآليات العامة	٤٥٠٥٨٤١	—	١٨٦٠٣	٩٩
عبدالحكيم محمد محمود شحاده	٣٠٤٠٣٢١	٣٦٠	٦٥٥	٢٠٠٢ - ٢٠٠١
مهدي سميج محمد اكبول	٣٠٦٣٧٠٤	٧١٠	١٧٠٧٨	٢٠٠٢ - ٢٠٠٠
سودانية سلمان الكايد العساف	٣٠٤٣٧٨٩	٨٠٠	٧٨٩	٢٠٠٢ - ٢٠٠١
علي سامي شمس الدين سامي	١٢٤١٥٩١	٢٧٥	٣٧١٤	٢٠٠١ - ٢٠٠٠
فسان سليم احمد التلاوي	٣٠٩٣٦٣٨	٣٠٠	١٦٥	٢٠٠٢
الياس احمد محمد ابوسلهمان	٧٠٣٧٣٦٨	—	١٤٣	٢٠٠٢
داوود فتحي عبدالرحيم الطاهر	٨٦٨٩٨١	٨٠	١٢٠	٢٠٠٢ - ٩٩
سامي علي سامي سامي	٢٨٦١٨٦٠	٦٨٦	١٥٨٣	٢٠٠٢ - ٩٩
حامد محمد عبدالحكيم الجمبري	١٢٩٦٧٨٧	٧٩	٢٩٦	٢٠٠٢ - ٩٧
مراد ابراهيم فارس قاسم	١٢٨٤٦٤٩	٤٠٠	٥٥٤	٢٠٠٢
سالي سميد صبحي الحاج حسن	١٤١٤٨٢٨	٣٨٨	٢٣٨	٢٠٠٢
علاء توفيق سليم فضا	٣٠٣٠٧٥٠	٧١١	٥٨٢	٢٠٠٣ - ٢٠٠٢
سامر خليل حنا حدادين	١٣٥٩٩٧٥	٩٢٠	٦٦٠٥٤	٩٩
فاطمة خليل ابراهيم الكيلاني	٦٢١٣٤٧٧	٤٠	٧٤٥	٢٠٠١ - ٢٠٠٠
عبدالمجيد عبد رقيب ابو جاموس	٣١٠١١١٨	٩٢٠	٤١٣	٢٠٠٢ - ٩٩
اسمهان خليل موسى السبع	٧٦٩٩٤٢٥	٧٤٠	٤١٠	٢٠٠١ - ٩٦
جواسيلا جودة جثمان صوصه	١٣١٣٣٥٥	٧٤٠	٥٥٠	٢٠٠٢
طارق مصطفى صالح ابو قوره	٨٤٤٨٩٦	٦٧٥	٤٩٠٥٢	٢٠٠٢ - ٨٨
المحلل القانوني لورقة امين مصطفى العلمي	١١٧٦٦٩٢	٧٦٠	٤٨٨	٢٠٠٢

الاسم	الرقم	القيمة	القيمة	القيمة
رياض احمد حسن السيد	١٠٣٨٥٩١	—	٤٨٢	٢٠٠٢
شهناز فتحي عبدالرحيم الطاهر	٨١٨٩٩٠	١٤٥	١٢٦	٢٠٠٢ - ٩٩
ابراهيم محمد مصطفى علقم	٣١٤٠٩٦٢	٣٢٧	٢٣٧	٢٠٠٢
مصطفى عمر محمد المصري	٣١٤١٣٦٥	٥٦	٢٩٤	٢٠٠٢
مروان حمزه محمد حمزه	٧٨٥٦٣٣٤	٢٠	٢١٢	٢٠٠١ - ٢٠٠٠
اسامة نبيل صالح صلاح	٣٠٧٩٢٩٥	٣٠٠	٣٦٦	٢٠٠٢ - ٩٦
خالد عوده عبدالله غنام	٣٠٩٠٦٥٥	٨٠٠	٤٨١	٢٠٠٢
اسامه محمد وليد يعقوب البخاري	٣٠٣٦٦٤٢	١٠٠	٧٤٩	٢٠٠٢
فاتته زكي عبدالرزاق الكيالي	٣١٣٧٣٥٠	٩١٠	٧١٠	٢٠٠٠ - ٩٥
سعد محمد وليد يعقوب البخاري	٣٠٥١٣٥٨	٧٠٠	٣٥٩	٢٠٠٢
محمد وجيه محمد ابراهيم	٣٠٤٤٣١٩	٨٤٠	١٨٩٦	٢٠٠٠
يونس محمد سالم القطامي	٣٠٦٤٠٨٥	١٤٠	٣١٠	٢٠٠١
فؤاد حسن عيسى حمدان	٥٢٣٤٥٠٦	٨٧١	٢٤٩٣	٢٠٠٢
صبحي عبدالله احمد ابو سعن	٣٠٢٦٤٤٤	١٨٠	١١٠	٢٠٠٢ - ٢٠٠٠
شركة عاطف هارون خمش وشركاه للاثنيون	٤٥٩٠٨٩٩	٥٢١	٢٩٢٣	٢٠٠٠ - ٩٧
احمد عبدالله محمد الباكير	٣٠٧٨٤٧٧	١٣٠	١٢٨	٢٠٠١

هكذا من الأصل

إعلان

يطلب من المداة المذكورين أدناه لرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تلافياً لإجراءات الحجز الملصوق عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والهيئات
أياد القضاة

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
أحمد شعبان ذيب حمادة	١٥٦.٦٣٨	١٧٥	٢٠٠٢
حسن عبدالوهاب الخطيب	٣٨٣٦٤٣	١١٦٥٤	٢٠٠٠-١٩٨٩
محمد عبدالمنعم محمد السلاقي	٨٩٣١١٠	٢٥٣	٢٠٠٢-٢٠٠١
جمال محمود يوسف اسهيلة	٦٩.٥٨٩	١٧٥	٢٠٠٢
أحمد عبدالله خلف اعبيد	٧٦٤٦٨٩٥	٢٣٦	٢٠٠٢-٢٠٠٠
شركة ناصر الجعبل وشركاة	٤٧٢١.٩٨	٧٣٩	٢٠٠٠-١٩٩٨
أمينة محمد صالح ردايدة	١٧٩٢١.٥	٢٣١	٢٠٠١-٢٠٠٠
زكريا محمد علي بني هاني	١٦٥.٢١١	٢١٤	٢٠٠١ ٢٠٠٠
حسين عبدالله اسماعيل الهنداوي	١٦٤٦٣٤٦	١٢٣	١٩٩٥-١٩٩٣
محمد علي اسماعيل طه	١٥٧٤٦٥٥	٢٧٢	٢٠٠٢
محمد طه رشيد يعقوب خليل	١٥٤٩٣٨٣	٣٣٢	٢٠٠٠-٩٨
محمد طاهر صبري محمد الجواد الزغير	١٥٤٦٣٢٥	٥٢٩	٢٠٠٠
نبيل بدر حسن غيث	٦٧٣٥٥٢	١٥٨	٢٠٠١
محمود حسين حسن القرا	٦٤٥٨٠٠	١٣٥٦	٢٠٠٠

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
عامر حسن محمود ابو حية	١٧٩٤٩٢٢	٥٧٨	٢٠٠٠-٩٩
محمد مهدي الحاج صديق شاكرا	١٢٦٨٦٦٠	١٠١	٢٠٠٣
سامي توفيق عبدالله ريادي	١١٥٣٨٣٨	٤١٠	٢٠٠١-٢٠٠٠
سائد محمد رفعت داود الحنبلي	١٣.٢٥٩٠	٥٦٢	٢٠٠٢-٢٠٠٠
سناء محمد رفعت داود الحنبلي	١٣.٢٦١٢	١٠١	٢٠٠٢-٢٠٠١
فوزي سالم غانم الكوز	١٥١٨.٧٠	٢٠٢	٢٠٠١
محمد يعقوب ابراهيم مريش	١٥٢٢٤٧٧	١٠٨٠	٢٠٠١-٢٠٠٠
فهد محمد حجازي صبري الصغير	١٥٣٩١٢٤	٥٧٨	٢٠٠٠
أمل محمد نمر ريان	١٥٢٨٥٣٠	١١١	١٩٩٨
سمية محمود سليمان طقش	١٢٧.٨١٨	٣٩٧٣	١٩٩٠
سعد زكي عبدالرحمن دحدح	٧٤٦٢٢٣	١٦٩٣٨٣	١٩٩٢-١٩٨٣
محمد سعد الدين علي الشرقاوي	٢٣١٧٨٩	١٧٢	٢٠٠١
لهمي يوسف نمر عبد	١٥٣١٥.٦	١٠١	١٩٩٩
عرفان محمد علي الحلاقي	١٠٤٠١٨٩	٧٢٩	٢٠٠١-١٩٩٧
عرايبي محمد ضاوي عرايبي	٩٠١٤٩٨٥	٢١٠٤	٩٨-٩٧

مكذبات الأصل

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاء القضاة

الرقم الوطني الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الوطني الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية الطفيلة
	دينار	فلس		
١٤٢١٤٤١٥	٤٥١	٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	عبد الله أحمد حسن الجفوت
١٤٢١٩٠٥٠	٦٠٢	٦٦٧	٢٠٠١-١٩٩٨	علي خلف إبراهيم المرافي
١٤٢٢٥٢٩٨	٢١٦٣	٠٢٠	١٩٩٥-١٩٩٣	عابد أحمد سليم المرافي
١٤٢٣٢٩٢٨	٣٥٣	٢٤٠	٢٠٠١-١٩٩٨	أوس عارف عبد ربه المحاسنة
١٤٢٣٣٩٠٨	٩٦	٠٤٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	فيصل محمود خلف السعايدة

إعلان

- يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء اسم كل منهم، يرجى تسديدها خلال ستين يوماً من نشر هذا الإعلان تالياً لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة رقم (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
إيهاء القضاة

الرقم الوطني الضريبي	أرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الوطني الضريبي	أسماء المكلفين التابعين لمديرية الطفيلة
	دينار	فلس		
٣٠٣١١٤٤	١٢٨٤	٧٣٥	٩٥	جوداهه موشخ دامرجيان
١٠٠٧٣٧٠١	٤٦٨	٧٥٨	٢٠٠١	سامي ناصر خليل سمور
٥٢٧٥٠٢٤	٨٩٦	٥٠٠	٢٠٠٢	صلاح الدين رافق حسن رمال
٣٠٣٣٦٠٠	٢٠٣	٧٥٠	٢٠٠٠	جوزف زكي جريس الحجازين
٧٦٣٩٧٢٤	٤٧١٢	٩٩٠	٢٠٠٢-٩٥	نبيل أنطون يعقوب تلغراف
٣٠٢٢٩١٩	١٠٠	٥١٢	٩٧	سعد فائق منيب الطاهر

إعلان

عملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته، يرجى من السادة المذكورين في الكشف المرفق المبادرة لتسديد المبالغ المستحقة عليهم والمبينة إزاء أسمائهم لهيئة الأوراق المالية خلال فترة أقصاها (٦٠) سناً يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال التخلف عن التسديد ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

هيئة الأوراق المالية

الرقم	الجهة المخالفة	نوع المخالفة	الجهة المخالفة	الرقم
١.	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإصحاح	١٥٠٠	٢٠٠٤
٢.	شركة الضمان للاستثمار	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإصحاح	٨٠٠	٢٠٠٤
٣.	شركة عمان للتنمية والاستثمار	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإصحاح	١٠٠٠	٢٠٠٤
٤.	شركة البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإصحاح	٥٠٠	٢٠٠٤
٥.	شركة تسويق الكفاءات الأردنية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإصحاح	٨٠٠	٢٠٠٤

مكشوف في الأصل

٦.	الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٥٠٠	٢٠٠٤
٧.	شركة المؤسسة الطبية الأردنية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	٨٠٠	٢٠٠٤
٨.	شركة الصناعات الهندسية العربية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٣٠٠	٢٠٠٤
٩.	الشركة الدولية لإنتاج الأمتعة	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٥٠٠	٢٠٠٤
١٠.	شركة مغنيسيا الأردن	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٥٠٠	٢٠٠٤
١١.	الشركة العامة للصناعات الهندسية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٠٠٠	٢٠٠٤
١٢.	الشركة المصرية للصناعات الغذائية والزيت النباتية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٣٠٠	٢٠٠٤
١٣.	الشركة العربية للمستلزمات الغذائية والطبية	(١/٤٣) من قانون الأوراق المالية و(٦) من تعليمات الإفصاح	١٥٠٠	٢٠٠٤

إشـذـار

• عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون المعدل لقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (١١) لسنة ١٩٧٣، يطلب من السادة المقترضين وكفلائهم المذكورة أسماؤهم أدناه المبادرة الى دفع المبالغ المبينة إزاء اسم كل منهم بالإضافة الى مبلغ الفائدة من تاريخ الاقتراض وحتى تاريخ السداد التام الى صندوق التنمية والتشغيل خلال مدة (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الإشذار في الجريدة الرسمية، وفي حال التخلف عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية.

مدير عام صندوق التنمية والتشغيل

علي الظاهر الغزاوي

رقم القرض	اسم المقترض	قيمة القرض	اسم الكفيل
18196	الجمال محمد جميل عوض	1500	زاهر لطفى فريخ
18207	ميسون موسى محمد خليل	5000	عمر محمود فارس داود
18219	يحيى صالح احمد جوارنه	5000	صالح احمد سليمان جوارنه
			جلال محمد احمد جوارنه
18231	انتصار صالح سلامة الزواهرة	1500	عبدالهدي عبدالمهدي عبدالكريم المرشد
18235	ميسون عبد الرحمن محمد الداود	7500	ولاء عبدالرحمن محمد خليل
18314	باسم محمود فالح المسفار	4203.37	بلال محمود نياض الحوراني
18320	ميسون كمال جبري عبهري	4000	بشرى محمود محمد الاسعد
			عبدالرؤف حسن حسن مسالمه
			كمال جبري امين عبهري
			محمد كمال جبري عبهري
		9546.671	
18603	فايز عبدالقادر علي بلي فواز	3007.315	عامر خالد احمد الدباس
18615	غاده علي عبد السعيد		خليل عبدالله محمود الوشاح
18631	امثال حسين حميد الشمران	1500	اسمي صيتان فوير نوالله
19149	رندة مزيد محمد العطوانى	1500	محمد صباح زيدان ابو عماره
19289	خديجة صالح محمد الثوابيه	750	ناصر عمر عمران سمحان
			سليمان محمود عواد ابو عثوبه
			سوزان صالح محمد الثوابيه
19415	سهام محمد اسماعيل عبد الله	1500	عماد محمد اسماعيل عبدالله
19433	رغد احمد ابراهيم البسومي	1500	عمار جمال محمد مرعي
			علاء جمال محمد مرعي
			عباس جمال محمد مرعي

هكذا من الأصل

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الملاك
1215	ابراهيم محمد سالم الدراوشة	2500	
3241	ماجد محمد خليل صلاح	2000	جهد محمد خليل صلاح
3473	انتصار حسين يوسف السابق	4000	خليل داود عوده المعالي ماهر علي اسماعيل الطويل حسين يوسف موسى السابق
3478	احمد سلمان احمد شطناوي	2000	
3568	ايمان عبد عوده الله الفالح	6990	سمر احمد مفلح الرموني
3584	عيسى محمد سليمان ابو عوده	3000	زعيده اميسيط خضر العلي
3604	اسامه يونس مفلح الكساسبه	10000	رشاد طه مطلق الكساسبه
3937	سمير احمد محمد مصطفى	4500	عبد الناصر محمد مصطفى علاونة
4031	عقله مصطفى احمد دخان	2500	
4040	مجددي عطا الله فائق الطيطي	4500	فراس علي ذياب نويران
4051	يوسف محمد سالم الحنيطي	6000	محمد سالم احمد الحنيطي
4083	عثمان مفلح احمد عمر	10000	راضي محمد حمد الشايب
4093	محمد عابد حسين السميحيين	4000	عادل عابد حسين السميحيين
4098	تيسير محفوظ عواد حماد	5000	عمر يونس محمد الحمادين
4144	محمود ابراهيم محمد جبر	6000	خالد عبدالمعطي عوض الوخيان عبد الحميد ابراهيم محمد جبر
4175	ماهر حسن بشير خلش	8000	اسامه ضيف الله رشاد خليل
4294	جمال محمد فلاح العباسه	600	محمد احمد محمد العباسه احمد محمد عبيد الله العباسه
4419	عامر محمود مبارك العباسه	6500	محمد عبد الكريم محمد الحبائنه
4428	محمود عبدالله مسلم البواطله	2100	علي محمود عبد الجابر الذويمات
4525	امل خليل الله سالم السليمانيين	2000	سلمي سيمحان علي السليمانيين
4583	هيام محمد عبد الهادي البيهشلاويش	10000	نواف فلاح سليمان السميرات ناديه محمد عبد الهادي البيهشلاويش
4859	محمد شريف عبدالرزاق مزروق حسي	7100	وجيه رباح يوسف الجبوسي
5237	خلدون سعيد جريس زيادات	3000	ايمان سعيد جريس زيادات
5241	ياسر احمد عبدالرحمن مصلح	7000	بدر عارف طراد الحديب يحيى علي محمد اللمرين احمد عبد الرحمن مصطفى مصلح
5459	نضال حمد اسماعيل سليم	8540	تهاني ابراهيم عبد المجيد النوباني رياض احمد ناصر براهيم

رقم القرض	اسم المقرض	قيمة القرض	اسماء الملاك
5533	خالد محمد عثمان علي	3500	لحمي عطا الله الطرابيه حسن محمد عثمان علي
5601	عبدالله محمد حمدان خليفات	3000	محمد عبد الرحمن خلف الحديدي
5953	امجد حسن علي دواوده	7000	ماجد حسن علي دواوده
7572	نادية سليمان مزروق الضمور	750	بسام سليمان مزروق الضمور ياسر احمد عوده الذبابات
7605	سحر محمود هشام توفيق الشاهد	4957.09	محمد ثلجي حمد الطراوله
8933	فاتن جميل حسين مصطفى	750	محمد خالد عليان الدويري
9223	لريال احمد محمد ياسين	750	نعمت لطفي عبد القناح العساير
9246	وصلي شاكور يوسف الحقلاني	3041.025	ناجح محمد احمد الحامد السقار حسين احمد مرعي الحقلاني ناجح محمد حامد العدالات ٢٠٤٥٥٣٣
9253	سهام رسمي احمد اللاجي	750	خنان رسمي احمد اللاجي
9353	عويده عبد الرحمن درويش حسين	750	حسن علي حسين عواد سعد محمد عبد دلقوه
9367	اينا محمد محمود العرجان	750	عمر محمد عبد الحميد العلي
9723	مرزوقي احمد حسين محمود	750	محمود امين عبد الرؤوف محمود
9827	عامر محمد عبدالله العواسا	750	علي محمد عبدالله العواسا يونس سالم ابيه الهواري
9963	انعام محمد عبد الخوالده	750	عناد عبد العزيز عبدالله الخوالده محمد عبد الحافظ موسى الربوات
9989	خالد محمود نابل الزغول	750	احمد عبدالله فالح الصمادي
9997	هشام محمود احمد استيتي	750	زياد حسن احمد جابر
10012	لسرين عبد القادر محمود الخطيب	1500	نوفه صالح مصطفى الخطيب
10100	لميا اسماعيل يوسف رقيه	750	خليل اسماعيل يوسف رقيه
10125	علاء صالح عبد الرحمن العزه	8000	غالب محمد يونس العزه
10133	ناديه توفيق عبدالله العتوم	4795.082	جميله احمد عليل قطوم كرم توفيق عبدالله العتوم
10143	عائشه جمعه زيدان سالم	750	حسين منصور محمد منصور
10149	عابد محمد علي الاحمد	750	قواد عبدالله مفلح المومني محمد علي الاعمر الاحمد
10167	اكرم محمود ضيف الله خليل عبدالدايم	1266.711	عوض محمد عبدالله عوجان
10229	ريما نازم محمد عوض	6500	مغل حسام ناصر المحادين

مكتبة
مكتبة
مكتبة

رقم القرض	الاسم	قيمة القرض
10270	فتحيه عوده محمد سلامه	750
10274	أمينة صالح احمد عوض	750
10287	عائشه طلبه حسن المصري	750
10302	ميسون محمد محمود اسعيد	750
10379	عمر عبد الرحمن احمد الردايدة	9000
10416	سمير ذيب شكري رطوط	7000
10420	جهاد محمود خلف الشماليه	2500
10490	ابتهسام عبد الرحيم حمد طيب	6340.033
10587	احمد هائل حسن سماره	1500
11275	ميسون احمد حسين خليل	750
11434	مريم سالم حمود الحجران	750
11533	ميرفت خليل موسى ابراهيم	750
11644	زريقه عبداللطيف محمد الطرودي	750
11717	غاده محمود عبدالكريم خميس	750
12253	مروان نابل صالح الجعار	5696.402
12683	مريم عبدالله محمد الطيب	750
12690	ايمان مصطفى علي حسن	750
12704	خضره سليم فلاح السواوير	750
12811	نوريد عفيف حسن الشابي	750

رقم القرض	الاسم	قيمة القرض
12819	صباح سلطان عبدالحميد الغدايره	750
12826	صبحيه مصطفى محمد حسن	750
12877	نعام سالم مسلم التراكيه	750
12925	مها مصطفى عبدالله البلاونه	750
12961	عبد سليمان احمد الشهاب	750
13019	لجاح عبدالله عايش مداونه	750
13022	سهيله فتحي علي العاصي	750
13039	ابتهسام مصطفى اللبيح الشطي	750
13053	شهلا علي الاحمد مشاهره	750
13060	اماني محمد ابراهيم الشاهين	750
13087	لفخريه احمد عوده الهويل	750
13099	امته عبدالله احمد بلي عامر	750
13102	سميحه محمد احمد المومني	750
13110	رائده مطاوع محمد الديبسي	750
13114	مريم محمد مفلح ابو الغم	750
13126	هاله احمد عبدالكريم الاقرع	750
13135	وصال مفلح محمد الدويري	750

مكرر من الأصل

الرقم	القرض	قيمة القرض	اسماء المالكين
13135	وصال مفلح محمد الدويري	750	محمد احمد سليمان العمري
13154	صاره حامد ابنه العونه	750	خالد محمد يعقوب العونه احمد يعقوب حرب العونه
13170	سحر مصطفى علي المداهنة	750	مبارك علي محمد المداهنة حماد محمد حماد القريايوي
13178	توال علي عبدالله المومني	750	طه عدنان طه المومني بسام احمد سلمان المومني
13193	بهيرو سلامة حامد الحجاج	750	نعيم سلامة عبدالمجيد الحجاج منصور عبدالرحمن عبد المجيد الحجاج
13260	سماح وليد حسين ابورمان	750	تهاني عايد عبدالوالي الحبيس سلطان احمد مصطفى الخرايشه
13325	لارا حسين مصطفى السواحي	750	احمد محمد احمد الكفارنه محمود عبدالله فلاح البلاونه علي حسن محمد عبايره
13376	خضراء صالح محمد الديات	750	رعد عبدالعزيز راشد النعيم محمد صالح محمد الديات
13408	بلتر محمود محمد النعانه	750	حسين عبد علي الخوالده محمد غايض فلاح الخوالده
13413	صاره جراح بنه عبدالله	750	بدر محمود سليمان الحوران ابراهيم مطيع عايد الرديلي
13595	ابباس عبد الكريم محمود الدباس	750	حمزه عبدالرزاق محمد الدباس محمد عبدالكريم محمود الدباس
13695	ليالي نايف سالم الجبور	750	محمد فلاح نزال الديكي شادي نايف سالم الجبور
13725	مها حمدي خليل الخطاطبه	4000	علي حمدي خليل سلامة الخطاطبه عدنان حمدي خليل الخطاطبه وليد حمدي خليل الخطاطبه علي حمدي خليل الخطاطبه
14311	خالد محمد ابراهيم حسين	10000	حمده حسن ابراهيم حسين خالد عزت فريد محمود ابو حديد
14639	اسمهان هاني خالد بنى نوس	750	مؤيد محمود ضيف الله ابو عبطه هبه محمود ضيف الله ابو عبطه
14674	غاده غاري محمد ابو عرب	750	محمود سليمان مثنى عبدالهادي

الرقم	القرض	قيمة القرض	اسماء المالكين
14674	غاده غاري محمد ابو عرب	750	محمد لطفي حسين هجيج
14764	فاتن عبد عبد الرحيم الشطبي	750	وسام علي ابراهيم الشطبي كريم حسن ذيب الشطبي محمد عارف نزال الصلاحات
14832	فاطمه فوزي سعدات زهران	1500	سوزان ابراهيم عيسى الخطيب
15047	اشرف احمد خضر عبدالرحمن	3500	هشام معاذ سليمان السيد
17179	مريم ضيف الله فلاح للعيامات	1500	ضيف الله فلاح سليمان للعيامات
17184	عيسى سالم سليم فاكوري	7000	بشير مصطفى ملاح العباسه طارق فاخر جريس عبد
17219	فراس بسام عبيد الله الضمور	4900	بلال محمد سالم الضمور
17266	هنا مصطفى عيسى عوده	2800	عايد طالب زعل الطراولة
17318	اسماعيل سعاده درويش خلف	8400	محمد علي العربي بنى نصر راتب سلطان احمد قوالقه
17333	سعاد محمد اسماعيل ابو شرار	1500	محمد محمود علي جبريل
17385	كفايه عمر علي حسن	1500	طلال داود محمد علقانه
17422	مريم محمد فاخر الزيدان	3000	صالح مطرود ادليم الصغور
17507	اسيا محمد صالح يعقوب	1500	لانسى غسان غاري ابو دلو
17511	عبير بشير اسعد السقا	1500	محمد ابراهيم مفلح العبدالات
17551	عبد الرحمن مزيد محمد الحمصي	2500	محمود عبدالحفيظ سعيد قلندس
17605	عبير يعقوب احمد الخرايشه	1500	طلال عبد الرحيم يوسف خرايشه عليان محمد العواد الخرايشه
17733	حسني حسين الاحمد المنسي	4000	محمد محسن خليل مشرفي قاسم سليمان صالح شملوني
17743	باسمة سلامة عبد الكريم طه	1500	محمد احمد عبدالله حسن
17745	هيا محمد عقيل العمر	4500	ابوصل عطوي عبدالحفيظ المنصور
17920	ايداد رضوان زين صفر	2000	عمر محمد ابراهيم كراجة غسان احمد سعد العويلي
17961	رفا سلامة ناصر طحان	4000	نعيمه موسى ملاطس الشديقات
17990	احمد فايز احمد الزعبي	4000	ايمان فايز احمد الزعبي
18094	هاني اسماعيل محمد ابو سمرة	6800	
18144	امجد عبد الكريم سلامة ابو ريش	3000	حمزه احمد محمد يوسف محمد عبد الكريم سلامة ابو ريش
18196	الجمال محمد جميل عوض	1500	خلال وليد عمر عبد الحليم

مكتبة
الأصل

مطالبات

صادرة عن مدير عام الجمارك

• يتحقق على:

- ١ - الشركة الشرقية الدولية للتخليص ونقل البضائع
- ٢ - محمد خليف أبو زيد

مبلغ (٨٠) ١٧٧٣٢ سبعة عشر ألفاً وسبعمائة واثنين وثلاثين ديناراً و (٨٠) فلساً سنداً لقراري
تحصيل وتغريم المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ١ - عبدالسلام شحده البريج
- ٢ - عبيد علي المطيري

مبلغ (٥٦٢) خمسمائة واثنين وستين ديناراً سنداً لقراري تغريم وتحصيل المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

- ١ - فوزات محمد احمد البطاينة/ اردني
- ٢ - محمد عليان عبدالله العماوي/ اردني
- ٣ - مصطفى جميل سالم الصوا/ اردني

مبلغ (٥٠٠) خمسمائة دينار سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية المبلغ لأصحاب العلاقة.
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مطالبات

صادرة عن مفوض لشؤون الإيرادات والجمارك
في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

• يتحقق على:

خليل ابراهيم محمد حسن/ عمان
مبلغ (١٠٠٠) ألف دينار سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم
(٢٠٠٣/٢٢).
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

رائد آل خطاب
مبلغ (٣٠٣ ر ٢٣٨٩) المين وثلاثمائة وتسعة وثمانين ديناراً و (٣٠٣) فلسات سنداً لقرار محكمة
الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/٣٤).
فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

• يتحقق على:

مؤسسة حسام الجلال التجارية
مبلغ (١٤١١٨) اربعة عشر ألفاً ومائة وثمانية عشر ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة
العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/٣٢).
فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة
الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

هكذا من الأصل

● يتحقق على:

- ١ - احمد عصام الدرايسة/ الرمثا - الطرة
 - ٢ - علي طالب العمري
- مبلغ (٦٣٠) ستمائة وثلاثين ديناراً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/٥٥).
- فقطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

- ١ - عماد محمد حمد الجلايف
 - ٢ - محمود محمد عبدالهادي الشوبكي
- مبلغ (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/٦).
- فقطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

- ١ - مؤسسة جهاد المألل
 - ٢ - جهاد المألل
- مبلغ (١٠٠) ٢٣٦٦٢٨ مليونين وثلاثمائة وستة وستين ألفاً ومائتين وثمانين وعشرين ديناراً و(٦٠٠) فلس سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/٤٥).
- فقطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

- ١ - عبدالله حسين ابو جعينة
 - ٢ - عماد علي ابو جعينة
- مبلغ (٢٨٦٩٣٠٣) ألفين وثمانمائة وتسعة وستين ديناراً و(٣٠٣) فلسات سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/٥١).
- فقطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

- شركة الشرق المتوسط الاردنية
- مبلغ (٣٠٣ ر ٢٧٥٧) ألفين وسبعمائة وسبعة وخمسين ديناراً و(٣٠٣) فلسات سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/١٠).
- فقطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

● يتحقق على:

- مؤسسة الطائر السريع
- مبلغ (٣٠٣ ر ٥٦٨٠٦) ستة وخمسين ألفاً وثمانمائة وستة وثلاثين ديناراً و(٣٠٣) فلسات سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية/ منطقة العقبة الاقتصادية رقم (٢٠٠٣/١٤).
- فقطى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

مكزاً من الأصل

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٥	٨١	لبنى مزعل محمد السعودي	٣٤٦٥ ر.٠٠٠	مزعل محمد سليمان المزايذة السعودي

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٥	٨٢	علي صبري رشيد خضر	٢١٢ ر.٠٠٠	

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٤	١٥٨٤	محمد ابراهيم عثمان البطيخي	١٠ ر.٠٠٠	

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الامانات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة اقصاها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٥	٨٤	عماد محمود علي ابو الهندوره	٤٠٦ ر.٠٠٠	

مكزن من الاصل

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٥	٨٧	خلدون محمد احمد ظواهره	٣٦٦٠٠٠٠	محمود محمد احمد ظواهره

* * * * *

إعلان

- عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته. يرجى من السيد/ السادة المذكورين تالياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة والمبينة ازاء اسم كل منهم خلال فترة انقضاءها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الاجراءات القانونية اللازمة.

عمر العمري

مدير مديرية الشؤون القانونية والاموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
٢٠٠٥	٨٨	ابراهيم عبدالحميد طالب الحاج للعدوان	٣٠٤٠١٩	
٢٠٠٥	٨٩	علام محمود عبدالله ابو محفوظ	٥٥٥٦٩	
٢٠٠٥	٩٠	موسى احمد محمد القيسي	١٧٩٠٠٠	
٢٠٠٥	٩١	علي خالد محمد صوان	٣٥٤٤٦	
٢٠٠٥	٩٢	احمد علي عبدالله الحسنيات	١٨٦٠٢٠٥	
٢٠٠٥	٩٣	رالد احمد سليمان الصمادي	٣٣٦٠٣٦	
٢٠٠٥	٩٤	شادي منذر حنا الرضي	٣١٠٠٨٧	
٢٠٠٥	٩٥	ابراهيم احمد سليمان السعود	٢٩٦٠٣٨	
٢٠٠٥	٩٦	نورما حبيب جاد الله غزاله	١١٠٥٤٥٢	
٢٠٠٥	٩٧	ختام خالد سالم الكوشه	١٠٢٩٠٢٢٨	
٢٠٠٥	٩٩	جعفر علي جبريل مصطفى	٦٧٥٩٠	
٢٠٠٥	١٠٠	منار صالح محمود بنى صالح	١٠٥٣٣٠	
٢٠٠٥	١٠١	نليف خالد حماد الشواور	٢٤٢٠٢٩٩	
٢٠٠٥	١٠٢	صالح محمد موسى الزعيرات	٥٤٠٢٠٥	

المحاكم

إعلان

- تعلن محكمة بداية عمان بانها ترغب باتلاف القضايا المبينة ادناه وهي:-
 - ١ - قضايا بداية حقوق من عام ١٩٨٦ لغاية عام ١٩٩٠
 - ٢ - قضايا صلح حقوق من عام ١٩٨٦ لغاية عام ١٩٩٠
 - ٣ - قضايا بداية جزاء الجنج من عام ١٩٩٦ لغاية عام ٢٠٠٠
 - ٤ - قضايا بداية جزاء/ الجنائيات من عام ١٩٨٦ لغاية عام ١٩٩٠
 - ٥ - قضايا صلح جزاء من عام ١٩٩٦ لغاية عام ٢٠٠٠
 - ٦ - قضايا دائرة التنفيذ لدى محكمة بداية عمان والمنفذة قبل عام ١٩٩١.
- بالاضافة لمتفرقات من اعوام سابقة والتي مضى عليها التقادم، فعلى كل شخص يرغب بالحصول على قرار حكم او استرداد اية مبررات قدمت في تلك القضايا عليه مراجعة محكمة بداية عمان لاستلامها خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان.

محمد الغزو

رئيس محكمة بداية عمان

* * * * *

مكزافق الأصل